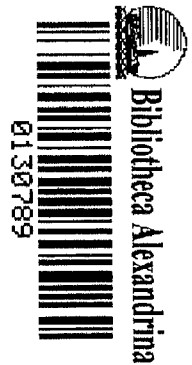


دكتورة
ناهد إبراهيم دسوقي
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

دراسات في
التاريخ الأمريكي



دار المعرفة الجامعية

ب. ش. سوتير - الارتباط - ٤٨٣٠١٦٣

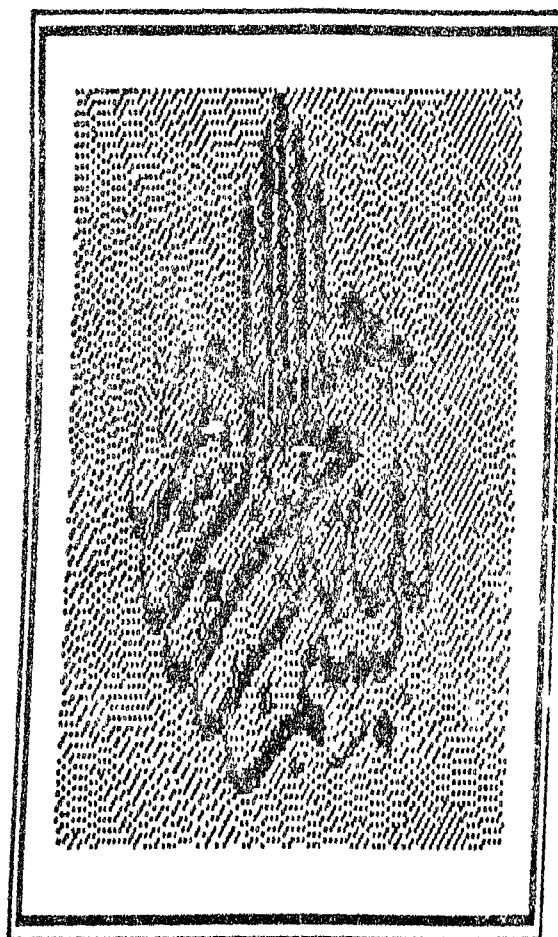
٣٨٧ ش. قمار السوس - الجبل - ٥٩٧٣١٢٦٠

دكتورة
ناهلة إبراهيم دسوقي
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

دراسات فى
التاريخ الأمريكى

١٩٩٨

دارالمفتى الجامعية
١ نشر مونتير. الطلعة الاولى. سنة ١٩٣٠
٣٩١ نشر قنار السويدي. المجلد ١. سنة ١٩٧٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فَوْفَوْكَ كُلُّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْنَا
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة يوسف: آية ٧٦

مقدمة:

استرعت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام الكثير من الباحثين من ناحية نجاح هذه الدولة فى أن تصبح قوة عظمى فى مدى قصير لا يتجاوز عدة قرون، ومن ناحية انجازاتها الواضحة فى المجالات الصناعية والاقتصادية والعلمية، ومن ناحية تجربتها الديمقراطية الناجحة.

إن الهدف من هذا الكتاب هو اعطاء صورة مبسطة للتاريخ الأمريكى منذ الكشف الأوروبى للعالم الجديد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومساهمة متواضعة فى ابراز كيفية تحول هذه المستعمرات المتناثرة إلى دولة متحدة مهابة الجانب.

وتطرح هذه الدراسة عدمة محاور هى:

أولاً: التعددية التى قام عليها المجتمع الأمريكى ومساهمة جنسيات عديدة استوطنت العالم الجديد فى تأسيس دولة تختلف تمام الاختلاف عن العالم القديم.

ثانياً: تحقيق التقدم السريع والنمو الاقتصادى المطرد بفضل قوة الإرادة والعزيمة التى تميز بها الشعب الأمريكى.

ثالثاً: التوسع الخارجى واتساع نطاق الاستثمارات الأمريكية، والذى كان المحرك الأساسى له ذلك التقدم الاقتصادى الواضح والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

رابعاً: اثبات الوجود الأمريكى على الصعيد الدولى سواء بالنسبة لأوروبا أو للشرق الأقصى أو للشرق الأوسط أو للعالم العربى والنجاح الذى تحقق لهذه النظرية.

وقد ضمت هذه الدراسة تسعة فصول عالجت فيها اكتشاف العالم الجديد من خلال رحلات كريستوفر كولومبس، وأوضحت كيفية تكون المستعمرات الأوروبية فى أمريكا وطبيعة سكان هذه المستعمرات مع إلقاء الضوء على بعض الأقليات مثل الهنود والنزوح. وتناولت فى هذه الفصول أيضاً موضوع حرب الاستقلال الأمريكية وحاولت بيان أثر هذه الحرب فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والنتائج التى ترتبت عليها بالنسبة للمجتمع الأمريكى، حيث كانت هذه الحرب من المنعطفات الهامة فى التاريخ الأمريكى، ثم كان موضوع الحرب الأهلية الأمريكية بين ولايات الشمال والجنوب والتى برغم أنها شغلت حيزاً صغيراً فى التاريخ الأمريكى إلا أنها مثلت مرحلة على جانب من الأهمية حيث أعقبها انطلاقه اقتصادية واضحة وتوسع خارجى أدى إلى تحول الولايات المتحدة الى دولة عظمى.

وقد عالجت فصول هذه الدراسة أيضاً موقف الولايات المتحدة من الحربين العالميتين الأولى والثانية مع التركيز على الخروج من العزلة إلى المشاركة فيهما، ثم خصصت عدة فصول للحديث عن العلاقات الأمريكية - المصرية المبكرة والعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأقصى

خلال القرن التاسع عشر وموقف الولايات المتحدة من بعض القضايا العربية في محاولة لايضاح سياسة تأكيد الوجود الأمريكي أو اثبات الذات.

وأود أن أوضح أن هذه محاولة متواضعة للقاء الضوء على بعض جوانب التاريخ الأمريكي وطرحها في شكل مبسط للقارئ الكريم، وأرجو أن أكون قد وفقت في عرضها وعلى الله قصد السبيل،

ناهد دسوقي

الاسكندرية سبتمبر ١٩٩٧

الفصل الأول

– الكشف الاوروبى لامريكا

– سكان المستعمرات

الكشف الأوروبي للعالم الجديد

يبدأ تاريخ أمريكا الحديث بذلك الكشف الذى قام به، كريستوفر كولومبس فى اواخر القرن الخامس عشر فى نطاق حركة الكشف الجغرافية، وإن كانت الدلائل تشير إلى أن بعض العناصر الأوروبية من الاسكندنافيين قد سبقت كولومبس ووصلت بسفنها التجارية إلى جرينلاند فى حوالى عام ٩٨٥م، على أن هؤلاء التجار القادمون من الشمال إلى هذه المنطقة لم يمكثوا فيها طويلا ولم تتوفر المعلومات الكافية عن رحلاتهم.

ولد كريستوفر كولومبس فى جنوة بإيطاليا حوالى عام ١٤٣٦م ولم تكن ثقافته عميقة ولكنه كان ملاحاً ماهراً ورحل إلى لشبونة فى عام ١٤٧٠ حيث جذبته شهرتها كمركز للعلوم البحرية فى أوروبا ونشاطها فى مجال الكشف الجغرافية. وقد اندمج كولومبس فى المجتمعات الراقية فى لشبونة وتزوج من ابنة أحد الملاحين المرموقين وعمل فى خدمة ملكى اسبانيا فرديناند وإيزابيلا. وقد اطلع كولومبس على اعمال بطليموس وروجر بيكون العالم الانجليزى الذى اخضع العلم للملاحظة والتجربة (مات عام ١٢٩٢)، كذلك قرأ لماركوبولو الرحالة العالمى، وقد توصل كولومبس إلى نتيجة هامة وهى أنه يمكن الوصول إلى الشرق عن طريق الاتجاه ناحية الغرب، ولما كان كولومبس لا يملك وسائل تحقيق هذا الهدف لجأ فى البداية إلى الملك البرتغالى جون الثانى طالبا منه العون ولكنه رفض فعرض خطته على فرديناند وإيزابيلا وبعد الحاح منه أحيل المشروع إلى جماعة من العلماء لدراسته ولكنهم رفضوه، فارسل كولومبس إلى شقيقه فى انجلترا ليعرض المشروع على الملك الانجليزى هنرى السابع ولكنه قوبل بالرفض ايضا. على أن كولومبس لم ييأس وكرر عرض المشروع على فرديناند وإيزابيلا وقابل الملكة

واقنعها بغوائد المشروع وما يترتب عليه من عظمة ومجد لأسبانيا وبعد أن فزعت ايزابيلا من حروبها مع العرب وسقطت غرناطة العربية فى ايدى الاسبان فى (٢ يناير ١٤٩٢) بعد سيطرة عربية دامت ثمانية قرون، وبعد عدة شهور من الاستعداد تمت الموافقة على المشروع واقلعت ثلاث سفن فى ٢ أغسطس ١٤٩٢ م وعلى متنها حوالى مائتان وعشرون بحاراً وشقت طريقها حتى وصلت إلى جزر الكنارى ثم واصلت السير غرباً، ولما طال الابحار لمدة شهر دون الوصول إلى الهدف تدمر البحارة وطالبوا بالعودة، ولكن واصل كولومبس الرحلة حتى لاحت لهم الأرض فى ١١ أكتوبر ١٤٩٢ أى بعد ٧١ يوماً من الابحار وكانت هذه الأرض هى جزر باهاما Bahama وبناما وأمريكا الجنوبية، وقد اطلق كولومبس على هذه الارض سان سلفادور San Salvador وكان كولومبس يعتقد أنه وصل إلى آسيا وظل على هذا الاعتقاد حتى وفاته. وفى سان سلفادور شاهد كولومبس سكان امريكا الاصليين الذين اطلق عليهما الهنود الحمر حيث كان لونهم يختلف عن لون أهل الهند وشعورهم سوداء مسترسلة. وقد أكتشف كولومبس أيضاً جزيرتى كيوبا وهائتى واطلق عليها هسبانيولا Hispaniola أى الارض الاسبانية ثم قرر الرجوع إلى الملكة ليطلعها على نتيجة اكتشافه بعد أن ترك فى الاراضى الجديدة حوالى ٤٠ رجلاً وأخذ معه عشرة من الهنود الحمر واسس بذلك أول مستعمرة اسبانية. على أن هذه المستعمرة لم تستمر طويلاً بعد أن فر قائدها عائداً إلى اسبانيا. وبذلك يكون كولومبس قد فتح الطريق دون أن يدري إلى قارة جديدة اكتشف منها اجزاء جديدة مثل جزيرة دومينيكا وترينيداد ومصب نهر الاورينوكو فى امريكا الجنوبية.

وقد بلغ عدد رحلات كولومبس إلى الاراضى الجديدة أربعة رحلات وبعد الرحلة الرابعة التى قام بها فى عام ١٥٠٤ كان اعداؤه قد كادوا له فأبعد عن البلاط وتوفى عام ١٥٠٥

ظهرت بعد ذلك أسماء جديدة لبعض الملاحين مثل امريجو فينيسبوتش Amerigo Vespocci الذى اشتقت امريكا من اسمه وهو فلورنسى كان قد اكتشف ساحل البرازيل فى عام ١٥٠١ بعد ثلاث رحلات قام بها خلال الاعوام ١٤٩٧، ١٥٠١، ١٥٠٣. ولقد كتب امريجو بالتفصيل عن رحلاته حتى فاقت شهرته شهره كولومبس ولذلك اطلق اسمه على العالم الجديد فى عام ١٥٠٧ بعد أن اقترح أحد اساتذة الجغرافيا باللورين اسم America، وفى أول الأمر كان هذا الاسم يدل على البرازيل ثم استخدم للدلالة على امريكا الجنوبية ثم صار يرمز إلى الأمريكتين.

وقد تواصلت الرحلات الاسبانية للكشوف الجغرافية فى الفترة التالية فقد ارسلت حملة فى عام ١٥٢١ بقيادة هرناندو كورتيز Hernando Cortiz إلى المكسيك واحتلها وجعلها مستعمرة اسبانية وقد تعرض بعض البحارة الاسبان للضياع داخل غابات امريكا الاستوائية. وفى رحلة اخرى إلى المكسيك ايضا بقيادة كاييزا دوفكا Cobejade Vaca تحطمت سفينته فى خليج المكسيك وتاه فى انحاء تكساس حتى وصل إلى كاليفورنيا بصحبة الهنود الحمر. ومن هذه الرحلات رحلة هرناندو دوسوتو Hernando de Soto فى عام ١٥٤١ والتي اكتشف فيها نهر المسيسيبى العظيم الذى يخترق امريكا الشمالية على أن أول اسيطان اسبانى دائم لأمريكا كان فى عام ١٥٦٥ فى سان أوجاستين بفلوريدا حينما قام الاسبان ببناء قلعه حصينة لحماية المنطقة من غارات الهنود الحمر.

اثارت هذه الاكتشافات اهتمام الدول الأوربية ومن ثم بدأت فى ارسالة رحلاتها إلى العالم الجديد؛ فارسلت إنجلترا البحارة جون كابوت John Cabot وهو ايطالى الجنسية على متن سفينة انجليزية وتوغل شمالا حتى اكتشف لبرادور ونيوفونلاند فى عام ١٤٩٧ وادعى التاج البريطانى بعد ذلك ملكيته لمساحات

شاسعة من العالم الجديد.

أما الاستيطان الإنجليزي لأمريكا فقد بدأ في عام ١٦٠٧ حينما وصلت ثلاث سفن صغيرة إلى نهر جيمس ليس بغرض السلب والغزو بل للبحث عن الذهب والشراء العاجل من قبل شركة فيرجينيا التجارية حيث كلفتهم باختبار الاراضى ومدى صلاحيتها لسكنى الانجليز. ولقد واجه هؤلاء الانجليز مشقة واهوالا في جيمس تاون James town حيث حاربهم الهنود الحمر حتى قرروا الهرب، واثناء عودتهم التقوا بسفن قادمة من انجلترا لمساعدتهم فعادوا مرة اخرى لمواصلة الكفاح. وكان من اشهر هؤلاء الملاحين جون سميث John Smith، وبرسى Percy، وبراون Brown والكوك Alcock ومدونيتير Midwinter و سرجنت Sergent ومارتن Martin وقد مثلوا البذور الأولى للاستعمار البريطانى حينما نجحوا بعد اثنتا عشرة سنة من العمل الشاق فى انشاء أول مستعمرة انجليزية أما فرنسا فقد ارسلت احد بحارتها ويدعى جاك كارتيه Jacques Cartier فى رحلة إلى العالم الجديد ووصل إلى مونتريال فى كندا فى عام ١٥٣٥.

وقد ثار النزاع بين اسبانيا وانجلترا حول تقسيم الممتلكات فى العالم الجديد وأن كان العامل الدينى قد لعب دوره فى هذا النزاع حيث اصبحت انجلترا دولة بروتستانتية بعد حركة الاصلاح الدينى فى أوروبا بينما اعتبرت اسبانيا نفسها حامية للمذهب الكاثوليكي، بالاضافة إلى عمليات القرصنة التى قام بها بعض البحارة الانجليز ضد السفن الاسبانية العائدة من العالم الجديد وكانت محملة بالذهب. وفى ظل هذه الظروف قرر فيليب ملك اسبانيا أن يضع حدا لهجمات القراصنة لغزو انجلترا بالاسطول الاسبانى الشهير المعروف باسم الأرمادا وذلك فى عام ١٥٨٨، ولكن السفن الانجليزية نجحت فى تخطيط الأرمادا وبذلك تم القضاء على قوة أسبانيا البحرية ولم تستطع منافسة انجلترا فى العالم الجديد.

وفى الفترة التالية بدأت إنجلترا فى تأسيس امبراطورية المستعمرات فاختارت الملكة اليزابيث المنطقة الواقعة بين نهر سان لورنس فى الشمال وفلوريدا فى الجنوب ليستوطن فيها الانجليز واطلق عليها اسم فرجينيا Virginia ، وهذه البقعة تمثل الساحل الشرقى لامريكا الشمالية. وبرغم الصعوبات والأهوال التى واجهت العديد من الرحلات الانجليزية إلا أن انتصار الانجليز على الارمادا الاسبانية زاد من حماس الشعب الانجليزى ومن حماس الطوائف الدينية من بروتستانتية وبيوريتانية ورجال الاعمال من الطبقة الوسطى الذين كانوا يرغبون فى استثمار أموالهم فيما وراء البحار. كان جون سميث- الذى سبق ذكره- أشهر ملاحى إنجلترا ومن أنجح الشخصيات فى الحفاظ على بقاء مستعمرة فيرجينيا حيث نجح فى اقناع الهنود الحمر بامداد الرجال بالقمح لانقاذهم من الجوع، وحينما ظهرت الحاجة إلى الأيدى العاملة احضرت شحنة من الزوج العبيد من افريقيا فى عام ١٦١٩ إلى المستعمرة وإلى مدينة جيمس تاون التى تأسست فى فرجينيا وحملت اسم جيمس الأول تكريما له. وبذلك بدأ نظام تواجد الزوج فى امريكا والذى أدى إلى خلق مشكلة عنصرية فيما بعد.

اجتمع مجلس فرجينيا الأول فى ذات السنة لأقرار القوانين واللوائح الضرورية لتنظيم أمور المستعمرة ومن اللوائح التى اقرها أنه لم يكن لأحد أن يذبح الماشية إلا بإذن من الحاكم لأن الماشية كانت نادرة آنذاك وإذا سرق أحد قاربا من جاره أو من أحد الهنود عوقبه بصرامة على فعلته وكان على رجال الدين أن يقدموا كل عام تقريرا عما قاموا به من عقود الزواج ومراسيم التعميد والموتى. وقد سجل جون بورى John Pory الذى وصل من إنجلترا فى عام ١٦١٩ وصفا لأحوال فرجينيا فقال: «أن راعى البقر هنا يرتدى فى أيام الأحد رداءً من الحرير اللامع، وزوجة العامل من عمال مناجم الفحم ترتدى قبعة يزينها عقد من اللؤلؤ». وهذا الوصف

يدل على مدى النجاح والثراء الذى حققه هؤلاء المغامرين دون النظر إلى المكانة الاجتماعية لكل منهم. وفى عام ١٦٢٠ قدم جماعة من المهاجرين من البيوريتان أى المتطهرين الذين وصلوا إلى شواطئ ماساتشوستس Massachusetts على سفينة صغيرة تحمل اسم ماى فلور May Flower . وقد جاء هؤلاء المهاجرون إلى أمريكا هربا من الاضطهاد لأنهم أرادوا أن يعبدوا الله على طريقتهم الخاصة التى قامت على البساطة والإيمان الخالص وهؤلاء احضروا معهم عائلاتهم وكان عددهم يربو على المائة وكان قد سبق لهم الهجرة من إنجلترا إلى هولندا ولكنهم تطلّعوا إلى الأرض الجديدة لينعموا بالحرية. استقر هؤلاء المهاجرون فى نيو إنجلند New England ثم إعدوا وثيقة تعرف باسم ميثاق ماى فلور May flower Compact ونصه : «باسم الله نحن الموقعين على هذا الرعايا المخلصين لمولانا الملك المهيّب جيمس، لما كنا قد قمنا بهذه الرحلة تمجيّدا لله وإعلاء لشأن المسيحية وتبجيلا لمليكننا وامتنا فإننا بموجب هذا الميثاق نتعاقد باخلاص أمام الله وبحضورنا جميعا ونكون هيئة مدنية سياسية لتحسين أمورنا وصيانة حياتنا وتعزيزا للأغراض المذكورة وبناء على ذلك سنقوم من وقت لآخر بسن عدد من القوانين واللوائح العادلة ونقرر من النظم والوظائف ما نعقده فى مصلحة المستعمرة وخيرها الشامل وقد وقعنا على ذلك فى ١١ نوفمبر ١٦٢٠ فى عهد مليكننا ومولانا جيمس ملك إنجلترا وايرلندا واسكتلندا» .

وقد وقع على هذه الوثيقة ٤١ رجلا ووافقوا على اختيار جون كارفر John Carver ليكون أول حاكم لمستعمرتهم. وقد أوضح هذا الميثاق حق الجميع فى الحرية والمساواة والديمقراطية مع الولاء التام للحكومة الانجليزية وطاعتها.

ومنذ عام ١٦٢٠ لم ينقطع سيل الهجرات من جميع انحاء اوربا إلى العالم الجديد؛ فقد وصلت أمريكا شعوب وسلالات مختلفة؛ فقد جاء الهولنديون إلى

نبو نذر لاند New Nether Land والسويديون إلى دلوير Delaware والفرنسيون إلى ساوث كارولينا South Carolina وكانوا قد أسسوا من قبل مستعمرة في مدينة كيبك Quebec بكندا في عام ١٦٠٨ ، ونزح الاسبان إلى فلوريدا ونيو مكسيكو وكاليفورنيا والاييرلنديون والاسكتلنديون والالمان إلى بنسلفانيا Pennsylvania ، أما الانجليز فقد نزحوا إلى كل مكان، وقد جاء كل من هؤلاء باشياء مفيدة فالسويديون على سبيل المثال جاءوا لفن بناء الاكواخ من خشب الاشجار فكانوا هم أول من بنوها في المستعمرات الامريكية المختلفة، وجاء الهولنديون بأمر كثيرة منها فكرة صديق الاطفال الصالحين القديس نيقولا، وجاء الالمان باساليبهم الناجحة في الفلاحة وجاء الفرنسيون بالمهارة الماثورة عنهم في زراعة الكروم. ولم يأت عام ١٧٧٦ حتى كانت في منطقة ساحل المحيط الاطلنطي ثلاث عشرة مستعمرة تمتد حوالي ١٠٠٠ ميل من بين Maine إلى جورجيا Georgia وكان يقطنها نحو مليونين من السكان يظلمهم جميعاً العلم الانجليزى برغم اختلاف سلالاتهم. وهذه قائمة باسماء المستعمرات واعوام تأسيسها .

- فرجينيا Virginia ١٦٠٧ .
- نيويورك New York ١٦١٤ .
- ماري لاند Maryland ١٦٣٤ .
- كونكتيكت Connecticut ١٦٣٦ .
- دلوير Delaware ١٦٣٨ .
- نورث كارولينا North Carolina ١٦٥٠ .
- نيوجرسي New Jersey ١٦٦٤ .
- ساوث كارولينا South Carolina ١٦٧٠ .

- بنسلفانيا Pennsylvania ١٦٨٢ .

- جورجيا Georgia ١٧٣٣ .

وتعد رودايلاند أصغر المستعمرات وإن كانت أشدها نزوعاً إلى الاستقلال فقد أنشأها روجروليام Roger Williams في ١٦٣٦ ومنح سكانها الحرية الدينية في عام ١٦٦٣. أما مستعمرة بنسلفانيا فقد أنشأها وليام بن William Pen أحد أعضاء جماعة الاصدقاء التي تأسست في إنجلترا منذ عام ١٦٢٤ لمحاربة العنف ومناهضة الحرب والدعوة إلى السلم. أما مستعمرة جورجيا - فقد أسسها جيمس أوغلثورب James Oglethorpe كتجربة خيرية انسانية لمساعدة فقراء المدينة إذ كان السجن بسبب الدين من المسائل الخطيرة في إنجلترا في ذلك العهد، وقد كان هدف أوغلثورب مساعدة الناس على أن يبدأوا حياتهم من جديد. أما مستعمرة نيونذر لاند التي أسسها الهولنديون فقد تغير اسمها في ١٦٦٤ إلى نيويورك حين استولى عليها الانجليز.

وقد أنشأ اللورد بالتيمور Baltimore وهو نبيل كاثوليكي مستعمرة ميري لاند واستوطنها الكاثوليك من رجال الكنيسة واتباعها.

لقد أنشأ هؤلاء المستعمرون مدناً عظيمة مثل فيلادلفيا Philadelphia وبوسطن Boston ونيويورك ووليامزبورج Williamsburg وتشارلستن Charleston ودفعوا بالهنود الحمر الى الورا وتوغلوا في البلاد وبذلوا الجهود الشاقة وازالوا الغابات وحولوها الى مزارع للحبوب، لقد برز من بينهم التجار والبحارة والملاحون المهرة وازدهرت الصناعات المختلفة مثل النسيج والصباغة وصهر الحديد وصيد الاسماك وصياغة الفضة. وقد نتج عن انصهار هذا الخليط الجديد من المستعمرين جيل جديد وشعب متوثب له افكار جديدة وتطلعات جديدة وقد عبر من ذلك

هكتور سان جون Hector San John وهو فرنسى عاش فى مستعمرة نيويورك
عشرين عاما منذ عام ١٧٥٩ فكتب يقول: « ليس لنا امراء نكد ونجوع ونبذل
الدماء من اجلهم فالمرء هنا حر كما يجب ان يكون. فمن هو اذن الرجل
الامريكى الرجل الجديد؟ هو إما اورى أو من سلاله اورية وهنا ترى هذا الخليط
العجيب من شعوب مختلفة فترى فى الاسرة الواحد الجد انجليزى والزوجة
هولندية وزوج الابنه فرنسى والاحفاد يتزوجون من زوجات من اصول مختلفة فهنا
اختلط افراد من أم مختلفة وامتزجت دماؤهم فنشأ عنها شعب جديد سوف
يحدث فى العالم تطورات عظيمة لأن الامريكى رجل تحدوه مبادئ جديدة
وافكار جديدة» .

ومن الامور الجديدة بالذكر ان سكان هذه المستعمرات اقرؤا عدة مبادئ
جديدة، من ذلك مثلا المبدأ القائل ان دين الانسان من شأنه هو فلا يمكن منع
هجرة الكاثوليك الذين قامت على أكتافهم مستعمرة ميريلاند، ولا يمكن منع
هجرة اليهود الى امريكا وهم من بين الذين استوطنوا فيلادلفيا ونيويورك، ولا
يمكن منع هجرة البروتستانت وهم الذين بدأوا الاستقرار فى نيوانجلاند وبذلك
اتاحت الفرصه لجميع العقائد والاديان للنمو والازدهار فى هذه الاراضى الرحبه
الجديدة.

ومن المبادئ الجديدة التى ارتبطت بهذه المستعمرات ايضا عدم النظر الى
نسب الانسان وموطنه الاصلى الذى نزع منه فلم يسأل المهاجر عن ماضيه بل
يسأل عن مقدرة على الأنشاء والتعمير فلم يوصد الباب فى وجه أحد لانه كان
يهوديا أو ايرلنديا أو من سكان ويلز، فقد كانت الارض متسعه لكل رجل من أى
شعب ولم يستثن من ذلك الا الزنوج الارقاء.

نظام الحكم فى المستعمرات

كانت المستعمرات الانجليزية فى امريكا تمثل اهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد انجلترا ولذلك تميزت سياسة حكام انجلترا بتشديد القبضة عليها ، واذا كانت هذه المستعمرات قد وضعت تحت ادارة رجال الاعمال والمقربين من التاج البريطانى فهؤلاء استمدوا سلطاتهم من الملكية، وكانت تمنحهم حكما ذاتيا واسع النطاق طالما ظل الجميع اوفياء للملك ولكن فى بعض الاحيان كان يتم دمج بعض المستعمرات فى مقاطعة واحده وتوضع تحت السيطرة الملكية المباشرة كما حدث فى عام ١٦٨٦ حينما تم دمج نيوانجلاند ونيويورك ونيوجيرسى فى مقاطعة واحدة وعين عليها حاكم لم يهتم الا بجمع المال للخرينة الملكية وقيد الحريات وفرض الضرائب الباهظة على السكان، ولكن واجه الامريكيون هذا الأمر بمحتهى الحزم والقوا القبض على هذا الحاكم واعادوه الى انجلترا.

كانت غالبية المستعمرات تتكون من الحاكم ثم مجلس يعينه التاج وكان يمثل السلطة التشريعية العليا ثم مجلس تمثيلى ينتخب السكان اعضاءه وكان لجميع السكان حق التصويت فى هذا المجلس. وقد كانت الحياه فى المدن الصغيره تتركز حول الكنيسة والمدرسة والمزرعه وكانت المناطق التى استقر فيها البيورتيان تهتم اهتماما كبيرا بالتعليم وجعلته الزاميا منذ عام ١٦٥٠ وبفضلهم تم تأسيس جامعه هارفارد Harvard منذ عام ١٦٣٦. اما فى المناطق الزراعيه مثل فيرجينيا وكاليفورنيا فلم يكن الحكم الذاتى واضحا لعدم تركيز السكان فى منطقة واحده مما جعل اجتماعهم صعبا. أما فى الجنوب فقد تلاشت الطبقة الوسطى وظهرت الفروق واضحه بين الاغنياء والفقراء بينما تواجدت الملكيات الكبيرة فى الوسط وكذلك المزارع المتوسطه والصغرى مثل بنسلفانيا، وتقدمت فيلادلفيا واطلق عليها مدينة «الحبه الاخويه» واصبحت اهم مدينة فى امريكا القرن الثامن عشر بفضل

شخصية بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin ١٧٠٦ - ١٧٩٠م الذى اخترع مانع الصواعق ووضع اساء علم الكهرباء وعلم نفسه اللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية واللاتينية وطبع اول رواية بمطبعة امريكية خالصة وانشأ أول مكتبة عامة للاعارة فى فيلادلفيا ونظم الفرق الأولى للشرطة والمطافئ فى المستعمرات وكان سفيرا غير رسمى من المستعمرات الى انجلترا بالاضافة الى كونه سياسيا وعالما وفيلسوبا وكانت نظريته الى مستقبل المستعمرات تتميز بالحكمة ويعد أول من اقترح اتحادها لتصبح قوة يحسب حسابها. ويعد الحكم الذاتى هو النظام السائد فى غالبية المستعمرات الامريكية إلا انه منذ منتصف القرن الثامن عشر بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكيين جعلتهم متميزين عن سكان الجزر البريطانية، فقد مارسوا حل الكثير من مشاكلهم بأنفسهم وعالجوا موضوعات الأمور السياسية بصفوره مستقلة نظرا لبعده المسافة والوقت الطويل الذى كان يتطلبه مراجعة الاداره المركزيه فى لندن ونظرا لغياب الرقابه من قبل حكومه لندن فكانت سلطة الحكومة المركزيه ضعيفه وكان لا يشعر بها الا فئة من المقربين من التاج الملكى. وقد جعل هذا الوضع سكان المستعمرات يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وان حكومة لندن لا تعاملهم على قدم المساواه مع سكان الوطن الأم وانها لا تنظر لمصالحهم الخاصه بعين الاعتبار وقد تبلورت هذه العقلية الأمريكية الجديده بعد صلح باريس عام ١٧٦٣ بين انجلترا وفرنسا وبدأت الانتقادات العلنيه لاسلوب الحاكم البريطانى. تنتشر وبدأت الرغبة فى تكوين نظام سياسى خاص بالمستعمرات منفصل عن بريطانيا. وفى ظل هذه الأوضاع ايضا كان التفكير فى اتحاد وترابط بين المستعمرات وكانت البوادر الأولى فى انضمام بعض الولايات فى شكل اتحاد يقوم على الصداقه والموده ومراعاة مصلحة الجميع. - وستكون هذه بوادر حرب الاستقلال الأمريكية-الذى سنتحدث عنها فيما بعد -

سكان المستعمرات

يعيش على أرض الولايات المتحدة الآن ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة فى ترابط وتآلف ، وهؤلاء ينتشرون فى تجمعات كثيفة تصل إلى بضعة ملايين وتجمعات صغيرة لا تضم سوى اعدادا قليلة متناثرة. وسكان امريكا يشتملون على عدة جنسيات وفئات فهناك البيض والزنج والاغنياء والفقراء والكاثوليك والبروتستانت واليهود والعمال والموظفين والاشتراكيين والديمقراطيين.

وقد تزايد سكان امريكا على مر التاريخ، فقد كان مجموعهم فى عام ١٦٥٠م ٥٢ ألف نسمة باستثناء الهنود- سكان امريكا الاصليين- ثم زاد هذا العدد بعد ٥٠ عاما ليصبح ٢٧٥ ألف نسمة، وفى عام ١٧٥٠ اصبح سكان المستعمرات مليون نسمة، وفى عام ١٧٩٠ قفز عددهم إلى ٣,٩٢٩,٠٠٠ نسمة. لقد ضم هؤلاء السكان عناصر من الانجليز والاييرلنديين والاسكتلنديين والألمان والايطاليين والهولنديين والفرنسيين والسويديين والفنلنديين وعلى ذلك اصبح هناك العديد من اللغات والمهارات والعادات والتقاليد، وقد اختلفت أهداف هذه العناصر السكانية فممنهم من قصد العالم الجديد من أجل الشراء ومنهم من قصد المغامرة، ومنهم الفارون من الضغوط الدينية، ومنهم مرتكبي الجرائم والهاربين من الاحكام ومنهم اصحاب الديون. ولكن ابرز هذه العناصر السكانية كان الانجليز والالمان والفرنسيين وسنحاول الحديث عن بعض هذه العناصر.

أولاً:- الانجليز:-

بدأ توافد الانجليز على امريكا منذ عام ١٦٠٦ حينما تكونت شركتان بموافقة الملك جيمس الأول James I وهى شركة لندن وشركة بليموث Plymouth ، وقد منحت الشركة الاولى حق الاستيطان والتجارة فى المنطقة الممتدة من خط عرض

٤٤° إلى ٣٨° ، أما الشركة الثانية فقد منحت نفس الحقوق فى المنطقة الممتدة من خط عرض ٣٨° إلى ٤٥° . ولم تحقق هاتان الشركتان نجاحا يذكر فى مجال المشروعات التجارية ولكنهما فتحتا الطريق أمام الاستيطان. لقد اعتقد المستوطنون الانجليز أن فرجينيا هى المكان المناسب لتحقيق الثراء وأسسوا فى عام ١٦٠٧ أول مستعمرة انجليزية فى امريكا فى مدينة جيمس تاون، ولكن حلم الذهب والثراء لم يتحقق سريعا لان فرجينيا كانت فى حاجة إلى عمل شاق وجهد مضاعف. وفى عام ١٦١٦ قدم مهاجرون جدد من انجلترا وواصلوا العمل الشاق وانفقوا اموالا ضخمة فى مواجهة الجوع والمرض وهجمات الهنود الحمر، وفى عام ١٦٢٤ تم حل شركة لندن واصبحت فرجينيا أول مقاطعة ملكية فى امريكا. أما شركة بليموث فقد بذلت جهودا أكيدة فى نيوانجلند New England ولكن واجهها الفشل فى عام ١٦٠٨ ، ثم اعيد تنظيمها فى ١٦٢٠ تحت اسم مجلس نيوانجلند، وفى نفس العام وصلت السفينة ماى فلور May Flower وعليها جماعة من المتدينين البيورتيان Puritans ليؤسسوا أول مستوطنة مستقرة فى نيوانجلند فى منطقة بليموث، ثم تم دمج بليموث مع مستعمرة ما ساتشوستس فيما بعد. وحينما توج الملك شارل الاول فى عام ١٦٢٥ أصبح الاستعمار الانجليزى واضحا فى امريكا حيث هاجر العديد من البيورتيان إلى امريكا فى دفعات وصل بعضها إلى ٢٠ ألف شخص، وفى خلال عام ١٦٣٠ زاد عدد المهاجرين الانجليز واستقروا فى رودايلاند ونيوكونكتيكت Connecticut، ولكن لم يحدث امتزاج بين البيورتيان والجماعات الدينية الاخرى مثل Quackers والارثوذكس. وقد ظهرت مشروعات استيطانية اخرى فى هذه الفترة ايضا فى ماريلاند وبنسلفانيا حيث اسست بعض الجماعات الكاثوليكية الهاربة من انجلترا مستعمرات بها فى ١٦٣٤ . وفى ١٦٨١ وصل وليام بن William Pen واستقر فى بنسلفانيا ومعه مجموعه من الكويكرز

اصبحت من اغنى وانجح المستعمرات. واستمرت المستعمرات الانجليزية فى التزايد حتى بلغت ثلاثة عشرة مستعمرة تحت التاج البريطانى وشكل الانجليز غالبية السكان بنسبة ١٠/٩ المستعمرين

ثانيا:- الهولنديون:-

بينما كان الانجليز يستوطنون فرجينيا ونيوانجلند وصل الهولنديون واستقروا فى المنطقة الوسطى من هذه المستعمرات. فقد كون الهولنديون فى عام ١٦٢١ شركة الهند الغربية ووصل مهاجرون منهم إلى مانهاتن ليكونوا مستعمرة امستردام الجديدة New Amesterdam وامتدت مستوطناتهم إلى هدسن Hudson ودلاور Delaware ولكن قامت الحرب بين انجلترا وهولندا فى عام ١٦٦٤ وتمكن الاسطول الانجليزى من الاستيلاء على جميع مستوطنات الهولنديين وكان عدد سكانها حوالى ٨ آلاف نسمة. وإذا كانت هولندا قد فقدت مستعمراتها فإن التأثير الحضارى الهولندى ظل باقيا لعدة اجيال من حيث اللغة وفنون العمارة والنظافة واساليب الزراعة . وقد أشار المؤرخون الامريكيون إلى عادات الهولنديين الباقية فى امستردام الجديدة برغم توافد العديد من الجنسيات الأخرى عليها مثل السويديين والفنلنديين والفرنسيين والبرتغاليين واليهود والاسكتلنديين والاسبان والنرويجيين والدانماركيين والبوهيميين والبولنديين والألمان والايطاليين وعدد قليل من الانجليز وهؤلاء جميعا أقاموا لفترة من الوقت مع الهولنديين وتأثروا بهم وهذا يفسر لنا تواجد حوالى ثمانية عشرة لغة تحدث بها السكان وظل التأثير الهولندى باقيا بينهم ولم يندثر .

ثالثا:- الألمان:-

كانت أهم جماعات المهاجرين إلى امريكا خلال القرن الثامن عشر الألمان

والاسكتلنديين والاييرلنديين، وبرغم أن الألمان كانوا قلة حتى منتصف القرن فإن هجرتهم نشطت بعد ذلك . وكانت ذوافع الهجرة متزامنة مع الاحوال السياسية والاقتصادية والدينية التي كانت تمر بها ألمانيا، ففي أثناء حرب الثلاثين عاما ١٦١٨-١٦٤٨، كانت المانيا مركزا للاضطرابات ولذلك هاجر سكان منطقة البلاتينات Palatinat إلى امريكا باعداد كبيرة ، وفي فترة حركة الاصلاح الديني نشطت الهجرة إلى امريكا ايضا. وفي عام ١٦٨٣ هاجر فرنسيس دانييل باستورياس Francis Daniel Pastorius ومعه حوالي ١٣ أسرة المانية إلى بنسلفانيا ووضع بذلك اساس المستعمرات الالمانية الصغيرة في امريكا، وحينما زاد معدل الهجرة بعد ذلك تكونت المدن الالمانية في فيلادلفيا ومن ثم اصبحت الاخيرة مركزا للهجرة وللتوزيع إلى المناطق الاخرى، وقد أنتشرت مع الألمان عاداتهم وتقاليدهم واساليبهم الزراعية. وفي عام ١٧٦٦ شكل الالمان نحو ثلث سكان بنسلفانيا، ثم تحركوا جنوبا في اتجاه فرجينيا وفي شمال كارولينا وفي جورجيا وغالبية الالمان الذين سكنوا هذه المناطق وفدوا إليها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما عن اعداد الألمان في نيوانجلند فهي لاتكاد تذكر ولكن اعدادهم في نيويورك كانت واضحة ووصلت إلى ٣٠٠٠ شخص في عام ١٧١٠. وفي ماريلاند تركزت قلة من الألمان في الغرب. وبرغم ان الألمان اشتهروا بمهاراتهم في مجال الزراعة فقد كان بينهم عدد كبير من ذوى الميول الفنية وخاصة في مجال الفنون التشكيلية، وقد اتهمهم البعض بالتعصب والانعزالية ووصفهم بنجامين فرانكلين بالغباء، ولكن هذا لا ينفي من أن الالمان حملوا معهم إلى امريكا الثراء والنزاهة واساليب الصناعة والتعليم وقد برز عدد كبير منهم في مجال الطباعة والنشر ويمكن القول انه استقر في امريكا بعد استقلالها حوالي ١٢,٠٠٠ ألماني بصفة دائمة.

رابعاً:- الأسكتلنديون والاييرلنديون :-

وهؤلاء يمثلون الهجرة الكبيرة الثانية خلال القرن الثامن عشر وقد هاجر الاسكتلنديون حينما اضطهدهم الملك جيمس الاول لرغبته فى جعل بلاده بروتستانتية وقد اتجهوا أول الامر إلى اقليم اولستر Ulster فى ايرلندا، وبعد حوالى قرن من الزمان واجهوا ظروفًا اقتصادية صعبة فقرروا الهجرة إلى امريكا.

لقد أبحر إلى امريكا فى عام ١٧١٨ حوالى ٤,٢٠٠ شخص وبعد عام ١٧٤٠ زادت معدلات الهجرة فى ايرلندا وبلغت ١٢,٠٠٠ شخص سنوياً، وبلغ مجموع الاسكتلنديين والاييرلنديين حوالى ٢٠٠,٠٠٠ شخص قبل عام ١٧٧٦ واستقروا على سواحل المحيط الاطلنطى أولاً ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الدواخل.

وقد فشل الاسكتلنديين والاييرلنديون فى الاندماج مع البيسورتيان فى ماساتشوستس ولذلك استقروا فى مين Maine ونيو هامبشاير New Hampshire وفيرمونت وغرب نيو انجلاند، وقد شكلوا ايضاً ثلث سكان بنسلفانيا.

وقد بلغ عدد المستعمرات الاسكتلندية والاييرلندية بعد عام ١٧٧٦ حوالى ٥٠٠ مستعمرة صغيرة موزعة كالاتى : ٧٠ مستعمرة فى نيو انجلاند، ٥٠ فى نيويورك، ٥٠ نيو جيرسى، اكثر من ١٢٠ مستعمرة فى بنسلفانيا ودولاور، واكثر من ١٠٠ مستعمرة فى فرجينيا وماريلاند، وحوالى ٤٠ مستعمرة فى مارولينا الشمالية، وحوالى ٧٠ مستعمرة فى كارولينا الجنوبية وجورجيا.

وقد ساهم الاسكتلنديون والاييرلنديون فى الثقافة الامريكية وخاصة العناصر المتدنية منهم المعروفة بالبرستيارية Presbyterian ، فحيثما ذهبوا كانوا يشيدون الكنائس ويشرون بفضائل الكلفينية، وقد تميزت هذه الطبقة الكهنوتية بعلمها وثقافتها الواسعة ولذلك اهتموا بتأسيس المدارس ايضاً . وقد حقق الاسكتلنديون

والايرلنديون تقدماً ملحوظاً في مجالات كثيرة وشغل بعضهم مناصب هامة في الوزارات المختلفة وفي مجال القانون والصحافة والسياسة، كذلك لعب المحاربون منهم دوراً هاماً في صد اغارات الهنود الحمر علي الحدود، وقاموا بدور هام في الثورة الامريكية ضد الانجليز حيث كانوا يكتنون كراهية شديدة للانجليز.

خامساً : الفرنسيون :

كانت اعدادهم في بادئ الأمر قليلة في امريكا بالمقارنة بالهجرات الاخرى ولكن تأثيرهم كان واضحا وقد استقر الهوجونوت الفرنسيون في هولندا الجديدة مع الهولنديين لفترة من الوقت ثم استقروا بعد ذلك في نيو روشيل New Rohelle التي تميزت بمدارسها ومراكزها الثقافية وكانت افضل مكان لتعليم اللغة والعادات الفرنسية في نيويورك. وقد تراجعت هجرة الفرنسيين إلى أمريكا إلى حد ما بعد صدور مرسوم نانت Edict of Nantes في عام ١٥٩٨ الذي منح الهوجونوت فترة من التسامح، ولكن تضاءل هذا التسامح بعد فترة وعادت هجرة الهوجونوت إلى امريكا منذ عام ١٦٨٥ حيث وصلت ١٥٠ أسرة منهم إلى نيو انجلندا واستقروا فيها واندمجوا في المجتمع لانجليزى، كذلك اندمج الفرنسيون في بنسلفانيا وفقدوا طابعهم الفرنسى تقريبا، أما الهوجونوت الذين استقروا في فرجينيا فقد برعوا في صناعات التبيد والحريو وزراعة الأرز، وبرعوا فيما بعد في صناعة التبغ والانديجو (الصبغة) والقطن وشيدوا المدارس الاهلية العديدة واستشهرروا في مجال اقراض الاموال لجيرانهم الانجليز. وقد حقق الفرنسيون الاندماج الكامل في كارولينا الجنوبية منذ عام ١٧٧٦ وكان الهوجونوت اثرياء وقد تحقق ثراؤهم سريعا في امريكا بفضل تقدمهم واستنارتهم واقتصادهم في انفاق المال وقد ساهموا في ثقافة المستعمرات حيث اشتهر عنهم بناء اكثر من دار اوبرا بها.

لقد هاجر ايضا بعض الكاثوليك الفرنسيين إلى امريكا ولكنهم كانوا قلة واستقروا في الشمال الغربى وحول وادي المسيسى وفي لويزيانا.

وينبغى أن نلاحظ أن الانجليز كونوا الغالبية العظمى من سكان المستعمرات ووصلت نسبتهم إلى ٨٢٪ من جملة السكان وبلغت نسبة الاسكتلنديين ٧٪ وويلنديين ٩,١٪ والامان ٦,٥٪ والهولنديين ٥,٢٪ والجنسيات الاخرى ٩,٠٪ كذلك تفوق الانجليز في التأثير الثقافى وفى العادات والتقاليد وكانت لديهم القدرة على دمج العناصر الاخرى فى مجتمعهم. ومن الملاحظ ايضا ان باب الهجرة كان مفتوحا على مصراعية أمام الجميع قبل حرب الاستقلال الامريكية حيث كانت الرغبة فى زيادة اعداد السكان وفرص العمل متوفرة والأراضى ايضا، ولكن حينما تزايدت العناصر السيئة بين الوافدين كان التفكير فى تقييد الهجرة، وقد حذر جورج واشنطن من الهجرات المتزايدة وخاصة أن الهجرة إلى أمريكا لم تقتصر على اوربا بل امتدت إلى الشرق.

الهجرة من الشرق :

تضاف الهجرات القادمة من الصين أو من الشرق إلى الهجرات القادمة من أوربا ولكنها لم تبدأ إلا فى القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٥٢ وفد حوالى ٢٥,٠٠٠ صينى إلى المحيط الهادى وتركزوا فى كاليفورنيا، ثم ارتفع عددهم فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ثم انحسر هذا العدد إلى ٦١,٠٠٠ مهاجر فى عام ١٩٢٠ لفرض القيود الامريكية على المهاجرين الصينيين وكان الدافع الاساس للهجرة الصينية هو اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا وبناء الطرق ومد الشكك الحديدية فى امريكا، ولذلك كان غالبية المهاجرين الصينيين يعملون فى المناجم وفى مد الطرق وكانوا يمثلون عمالة رخيصة لذلك ازداد

الاقبال عليهم حتى أن شركة المحيط الهادئ للطرق عيّنت^٩ عمالها من الصينيين في عام ١٨٦٩، ويضاف إلى ذلك تمييزهم بالأمانة والقوة البدنية والقدرة على التحمل. وقد اعترف المسؤولون في شركة المحيط الهادئ بأنه لولا مهارة هؤلاء العمال لما تم انجاز شبكة الخطوط الحديدية في أمريكا.

وقد جذبت العادات والتقاليد الصينية اهتمام الأمريكيين وكذلك الملابس الصينية التقليدية، ويرغم ذلك لم تكن هناك عدالة بينهم وبين اقربائهم من العمال الأمريكيين في الأجور، فقد كان العامل الصيني يحصل على ٣٥ دولاراً شهرياً فقط بينما الأمريكي يحصل على عدة اضعاف هذا المبلغ واساء بعض الأمريكيين في بعض المناطق معاملة الصينيين لكونهم من العنصر المغولي كما كان الحال في كاليفورنيا وكانت النظرة العدائية لهم هي السائدة، وكان البعض يعتبرهم من نفس طبقة الزواج برة أدت هذه المعاملة إلى خلق بعض المشاكل لأمريكا حيث طالب الصينيون بالمساواة في المعاملة مع الأمريكيين، وتشكلت لجنة للتحقيق في هذا الامر في عام ١٨٧٦ وتقرر تقييد هجرة الصينيين فيما عدا المدرسين والتجار، ثم صدر قانون آخر في عام ١٨٨٢ باستثناء العمال الصينيين لمدة عشر سنوات ثم تم تجديد هذا القانون لعشر سنوات اخرى حتى عام ١٩٠٢.

وحينما انقطع سيل المهاجرين الصينيين حل اليابانيون محلهم، وقد بدأت هجرتهم منذ عام ١٨٩٠ وباعداد قليلة فقد كانوا في البداية لايزيدون على ٢,٦٣٧ مهاجر، ثم تزايد عددهم في السنوات العشر التالية ليصل إلى ٢٧,٠٠٠ مهاجر، ولم يزد عددهم على ٥٨,٠٠٠ في عام ١٩١٠.

وفي عام ١٩٠٠ ارتفعت بعض الأصوات تنادى بتقييد هجرة اليابانيين إلى أمريكا، وفي عام ١٩٠٦ منعت مدرسة سان فرانسيسكو التلاميذ اليابانيين من تلقى التعليم مع الاطفال الأمريكيين، ثم تم توقيع اتفاقية بين أمريكا واليابان في

عام ١٩٠٨ عرفت Gentleman's Agreement وفيها وعدت الحكومة اليابانية بعدم منح جوازات سفر للعمال باستثناء المقيمين أصلاً في الولايات المتحدة أو للزوجات أو للابناء، ثم توقفت الهجرة اليابانية نهائياً في عام ١٩٢٤.

وكانت مشكلة الهجرة اليابانية من الأمور التي كان لها تأثيرها في العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الأولى.

الهجرة من روسيا :

أما العناصر السلافية وتشمل الروس والاوكرانيين والبولنديين واليوجوسلاف والتشيكوسلوفاك والبُلغارين فقد هاجرت أيضاً إلى أمريكا بعد أن واجهت مصاعب اقتصادية في بلادها، وقد بلغ عدد المهاجرين الروس في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ حوالي ٣٩ ألف شخص ولم يكن من السهل معرفة الاوكراني من الروسي من اللاتفسياني آنذاك. وفي عام ١٩٠٩ وصلت دفعة جديدة من المهاجرين الروس، ودفعة أخرى بعد تأسيس النظام الشيوعي الجديد بعد الحرب العالمية الأولى وكانت الأسباب السياسية والاقتصادية هي الدوافع الأساسية وراء هذه الهجرات. وقد أقام الروس بأعداد كبيرة في بنسلفانيا وكونيكتيكت نيوجرسي وفيلادلفيا ونيويورك وضواحي المدن الصناعية.

أما هجرة البولنديين فقد بدأت في عام ١٨٨٠ بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في بلادهم من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ والمشاكل الاقتصادية التي واجهوها قبيل الحرب العالمية الأولى، ويلاحظ على البولنديين أنهم تكدسوا بأعداد كبيرة في المدن الصناعية على طول منطقة البحيرات الكبرى وفي منطقة المناجم بينسلفانيا.

جاء إلى أمريكا أيضاً عدد كبير من التشيك منذ عام ١٨٤٨، أما السلوفاك

فقد جاءوا فى أواخر القرن التاسع عشر واستقروا ايضا فى بنسلفانيا أما اليوجوسلاف فقد هاجروا بعد عام ١٨٩٠ وبرعوا فى مجال الصناعة.

أما الهجرة من المجر والنمسا ورومانيا فقد بدأت بعد التغيرات السياسية التى اعقبت الحرب العالمية الأولى والتى أدت إلى فصل النمسا عن المجر وخاصة من جانب المجرين الذين نحبوا فى اكتساب ثقة الامريكيين لأمانتهم ونزاهتهم وذكائهم.

تقييد الهجرة :

بدأت الولايات المتحدة تفكر فى تقييد الهجرة بعد أن تسببت فى ظهور العديد من المشكلات مثل زيادة معدلات الجريمة وانتشار الأمراض والفقر والفساد الاخلاقى، بالإضافة إلى الخوف من الافكار الجديدة التى حملتها العناصر الوافدة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى مثل الشيوعية والفاشية والنازية.

كان صدور أول قانون للحد من الهجرة فى عام ١٩٢١ وقضى بالحد من أعداد المهاجرين بعد أن وصل عددهم بعد الحرب العالمية الأولى إلى ٣٥٧,٠٠ مهاجر من اوروبا وافريقيا واستراليا وآسيا واقتصر الأمر على الاعداد الضرورية اللازمة للمشروعات الهامة فقط. وفى عام ١٩٢٤ صدر قانون جديد لتقييد أعداد المهاجرين بشكل اكثر وضوحا واصبحت لا تزيد عن ٢٪ من نسبة الاجنبى المولد فى الولايات المتحدة. وحينما نشطت الهجرة فى اعقاب قيام النازية والفاشية فى اوروبا وقيام حكوماتها بطرد اعداد كبيرة من الاوروبيين خارج بلادهم صدر قانون جديد لتقييد الهجرة فى عام ١٩٣٤.

ومن الأمور الجديدة بالملاحظة أن المهاجرين الذين وفدوا إلى امريكا بعد

الاستقلال لم يندمجوا في المجتمع الأمريكي مثل المهاجرين الأول وذلك لعدة أسباب:

أولاً : أنهم قدموا في شكل موجات كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى مليون مهاجر في العام، مما جعل من العسير اندماجهم.

ثانياً : أن هؤلاء المهاجرين فضلوا الاحتفاظ بلغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأساليبهم المعيشية، وفضلوا العيش مع اقاربهم واصدقائهم على الاندماج في المجتمع الأمريكي.

ثالثاً : إن هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون ثقافات مخالفة تماماً لثقافة المجتمع الأمريكي على عكس المهاجرين الأول الذين كانت ثقافتهم تقارب إلى حد ما ثقافة المجتمع الأمريكي.

وقد بذل الأمريكيون جهوداً واضحة في سبيل دمج هذه العناصر في المجتمع الأمريكي عن طريق التعليم في المدارس التي كانت تلقن الأطفال إلى جانب أساسيات التعليم العادات والتقاليد الأمريكية وفضائل الأمريكيين، وتوجههم إلى أن الجديد أفضل من القديم وإلى اعتناق أساليب جديدة مختلفة عن أساليب آبائهم. الاقليات في أمريكا:

برغم اندماج غالبية المهاجرين في المجتمع الأمريكي بمرور الوقت واصبحوا يحملون اسم الأمريكيين فقد بقيت بعض الجماعات التي ظلت محافظة على هويتها ولم تندمج في المجتمع الأمريكي وهؤلاء يطلق عليهم الاقليات Minorities ويتمثلون في الهنود الحمر والشرقين والزنوج.

أولاً : الهنود :

بلغ عدد الهنود سكان امريكا الأصليين فى عام ١٤٩٢م حوالى ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة موزعين فى الاراضى التى عرفت فيما بعد باسم «الولايات المتحدة الامريكية» وقد تناقصت اعداد الهنود فيما بعد ووصلت إلى النصف تقريبا فى عام ١٨٧١م، وتزايد معدل تناقصهم من ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٠ ووصل إلى ٣٤٣,٠٠٠ نسمة مما يدل على أنهم يسرون فى طريق الانقراض وليس النمو.

أما عن توزيع الهنود فى امريكا فكان على النحو التالى :

- قبائل النافاهو Navaho والهوبى Hopi والباباجو Papago والبوبلو Pueblo والأباش Apache وقد سكنت مناطق اريزونا وغرب نيومكسيكو.
- قبائل الشوشون Shoshone والبايوت Paiute وتركزت فى كاليفورنيا وشمال غربى نيفادا وواشنطن واوريجون ومونتانا.
- تناثرت عناصر من هذه القبائل فى جنوب داكوتا ومينسوتا ووسكنسون واوكلاهوما وشمال كنساس .
- سكنت قبائل الشيروكى Cherokee فى كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وفرجيا ولوزيانا والميسيبى وفلوريدا.
- تركزت اقلية من قبائل السنيكا Seneca والاونونداجا Onondaga وتواندا Towanda فى نيويورك ورودايلاند.

ولا يزال الهنود يعيشون فى مجتمعات مغلقة على انفسهم، ويعد اكبر مجمع لهم فى مساحة تقدر بحوالى ٢٥,٠٠٠ ميل وتمثلها قبائل النافاهو، أما أقل تجمع فهو فى كاليفورنيا. وقد حاول الرجل الأبيض السيطرة على الهنود وتوطينهم ولكن

باءت هذه الجهود بالفشل، ففي عام ١٨٨٧ صدر قانون خاص بتوطين الهنود والسماح لهم باستغلال مساحات من الاراضى بوضع اليد أولاً ثم تتحول إلى ملكية خاصة لهم بعد خمسة وعشرين عاماً، ولكن عند تطبيق هذا القانون برزت عدة مشاكل مثل رفض الكثير من الهنود التخلي عن حياتهم القبلية التى نشأوا عليها، وعدم القدرة على الزراعة، ولجوء الكثيرين منهم إلى تأجير هذه الاراضى إلى الرجل الأبيض، وبذلك كان الفشل هو مصير هذا القانون وتخلت عنه الحكومة الامريكية فيما بعد.

وفى عام ١٩٣٤ أصدر الرئيس الامريكى روزفلت قانوناً آخر سمح للهنود بحرية تنظيم شئونهم الخاصة وبذلك احتفظوا بوحدةهم وأصبح لهم مكانة معترف بها فى المجتمع الأمريكى، وبرغم أن جميع الهنود تمتعوا بالجنسية الامريكية منذ عام ١٩٢٤ إلا أن حق التصويت لم يكن مكفولاً للجميع من الناحية العملية ولم تسمح سوى بعض الولايات بهذا الحق مثل اريزونا ونيومكسيكو، وبذلك لم يندمج الهنود كلية فى المجتمع الأمريكى ولم يشعروا بالأسف لهذا الوضع بل قاوموا جميع محاولات ادماجهم.

ثانياً : الزواج :

بشكل الزواج اكبر تجمع من الاقليات فى امريكا، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٥,٤٢٠,٢٨٦ شخصاً أى ما يعادل ١٠ ٪ من عدد السكان، بدأ ظهور الزواج فى امريكا مع تكون المستعمرات الانجليزية الأولى ومع الحاجة الماسة إلى الايدى العاملة للعمل فى مجال الزراعة، فبدأ استقدامهم من افريقيا.

بدأت مشكلة الزواج من كونهم عبيداً ومن المستوى المنخفض الذى كانوا يعيشون فيه، وهذا جعل مشكلتهم تختلف عن مشكلة أى اقلية أخرى. كان الزواج يتركزون باعداد كبيرة فى أواخر القرن التاسع عشر فى الجنوب وخاصة فى

الأراضي الزراعية ولكن تغير هذا التوزيع بعد الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٤)، وانتشروا في اتجاه الشمال وخاصة ناحية المدن، وزادت نسبة الزوج المقيمين في المدن من ٢٢٪ إلى ٣٧٪ بين عامي ١٩١٠ و ١٩٤٠م، وبرغم ذلك فإن الغالبية العظمى منهم استقرت في الجنوب. وزوج امريكا ليسوا من الاجناس النقية وقد وفد غالبيتهم مع تجار الرقيق ومن ثم تأسس نظام عبوديتهم.

وبمرور الوقت بدأت الانتقادات العنيفة توجه لهذا النظام غير الانساني ومع ازدياد ميكنة الزراعة لم تعد هناك حاجة ماسة إلى العبودية ولجأ الكثير من ملاك الاراضي الزراعية إلى تحرير عبيدهم، ولكن بعد أن تم اختراع حلج القطن في ١٧٩٣ اشتد الطلب على الأيدي العاملة وعادت العبودية من جديد واستمرت حتى قيام الحرب الأهلية، وقد أدت هذه الحرب إلى تحرير العبيد وإلى تغيير الوضع الاجتماعي للزوج وتعرضت بعض ولايات الجنوب للدمار الاقتصادي أمام هذه المستجدات. أما الزوج الذين تم تحريرهم فقد كانت تنقصهم الأموال لشراء الاراضي ولم تتمكن سوى قلة منهم من امتلاك مساحات صغيرة من الاراضي الزراعية في ١٩٠٠، وعاش بعضهم على الحرف التي تعلموها في فترة عبوديتهم وكانت في الغالب حرفاً زراعية، واضطر الباقون إلى العمل في المزارع كعمال زراعيين غير مهرة أو العمل كخدم في المنازل، وبعضهم اتجه إلى الفن، وعلى ذلك لم يشعر الزوج بالأمان الاقتصادي لانخفاض دخولهم وتذبذب فرص العمل. أما الزوج الذين لجأوا للعمل في المصانع واجهوا منافسة من العناصر البيضاء ولم يتركوا لهم سوى المهن الوضيعة التي اطلق عليها «مهن الزوج Negro Jobs»، كذلك تعرضت النساء الزنحيات لمنافسة النساء البيض في مجال العمل وبذلك عاش الزوج سواء في الشمال أو في الجنوب في مستوى أقل من البيض.

وبمرور الوقت طرأ نوع من التغيير على أوضاع الزوج فبدأت بعض نقابات العمال تقبلهم في عضويتها وحاولت تحطيم حواجز التفرقة العنصرية، وبدأت الدعوة إلى ضرورة القضاء على هذه التفرقة في جميع المجالات، ونظمت جماعات من الزوج عدة اضرابات عن العمل تضامناً مع هذه الدعوة.

وقد حدث نوع من التحسن في أوضاع الزوج من حيث ازدياد فرص العمل في الوظائف الرسمية والمهن الحرة ولكن بشكل محدود، وقد حاول بعض الزوج الاندماج في المجتمع الأمريكي بشكل جاد وتعاملوا مع بعض المهن مثل الأطباء والمحامين البيض الذين رحبوا بهم ولكن لم يحدث العكس فكان الزنجي الطبيب أو المحامي لا يجد اقبالا إلا من الزنجي مثله. وكان مجال التعليم من اكبر المجالات التي واجه فيها الزوج منافسة كاملة من البيض وحرم اطفالهم من تلقى التعليم في مدارس البيض، وكانت النظرة اليهم أن الزنجي لا يستحق العمل الجيد ولا التدريب الجيد لانه من عنصر منحط، ورغم أن دستور الولايات المتحدة كفل كامل حقوق المواطنة للزوج فإنه لم تبذل جهود جادة لمنحهم حق التوصيت وخاصة في الجنوب، وكان هذا من عوامل التفرقة بينهم وبين البيض. وأمام هذا الوضع الجائر لجأ الزوج إلى الكنيسة حيث وجدوا الحلول للكثير من مشكلاتهم ووجدوا الترابط والقوة حيث كانت تعقد لهم لقاءات دينية بين الحين والآخر لمناقشة مشكلاتهم ، ولذلك يمكن القول أن الكنيسة لعبت دوراً هاماً في ابراز المجتمع الزنجي.

أما من الناحية الثقافية فقد ظهرت التفرقة واضحة بين الزوج والبيض في الجنوب اكثر من الشمال واقتصر التسليم في المدارس المخصصة للزوج على المعلمين السود، وأمام هذا الوضع اصبح الطريق شاقاً أمام اندماج الزوج في المجتمع الأمريكي وعاشوا في بيئة مستقلة، على أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً

فقد ظهرت فئات من الزوج تنادى بضرورة الاندماج فى المجتمع الأمريكى الديمقراطى وطالبت بالمساواة فى التعليم والوظائف والسكن والحماية القانونية، ودخلت هذه الفئات فى علاقات صداقة وطيدة مع بعض العناصر البيضاء وشارك بعضهم فى المشروعات العامة ووصل بعض الزوج إلى مرحلة متقدمة فى التعامل مع المجتمع الأبيض، وقد استطاعت هذه الفئات تكوين جمعيات لتحسين أوضاعهم مثل «الجمعية الاهلية للارتقاء بالملونين The National Association for The advancement of colored people» التى تأسست فى عام ١٩٠٩م. وقد قامت هذه الجمعية بدور فعال فى محاربة التفرقة العنصرية وخاضت معارك كثيرة فى مجال المطالبة بتطبيق القانون بدلا من العقاب بدون محاكمة، وفى مجال ضريبة الرؤوس والتعليم. وتأسست جمعيات أخرى فى نفس الفترة ظهر نشاطها فى مجال انشاء دور حضانة لاطفال الزوج وأندية وبرامج للتدريب وبرامج للعناية الصحية والخدمات الوظيفية والترفيهية ومحاولة القضاء على الانحراف.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات تأسست بمعاونة البيض وتعاونت معها بعض الصحف التى كانت تؤيد المطالبة بانصاف الزوج. وقد اطلق على جماعات البيض المؤيدين للزوج «أحرار البيض» منذ عام ١٩١٩، وهؤلاء كونوا اتحاداً للتعاون مع الزوج بهدف القضاء على التفرقة العنصرية وكانت النتيجة تزايد فرص توظيف الزوج وقبولهم فى مدارس البيض واندماجهم فى الحياة العامة ولكن ببطء. وكان القرار الحاسم فى العلاقات بين الزوج والبيض فى ١٧ مايو ١٩٥٤م، وهو قرار المجلس الأعلى للولايات المتحدة الذى أعلن أن التفرقة العنصرية فى المدارس العامة تعد خرقاً للدستور وبذلك تدعم الاتجاه الذى طالب بلامهاج الزوج فى المجتمع الأمريكى.

الفصل الثانى

حرب الاستقلال الامريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣)

أثر حرب الاستقلال فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط

حرب الاستقلال الأمريكية

(١٧٧٥ - ١٧٨٣)

اسباب الحرب :

ذكر المؤرخون عدة اسباب لنزوع المستعمرات الأمريكية للاستقلال عن إنجلترا الدولة الأم وإن كان الكثيرون يتجهون إلى القول بأن العامل الاساسى للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسى والدينى والاجتماعى والثقافى الذى تحقق فى المستعمرات والذى أصبح بمرور الوقت يتعارض كلية مع الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة فى إنجلترا، فقد وصلت المستعمرات إلى مرحلة من الديمقراطية فى غياب الرقابة الانجليزية جعلتها مؤهلة للاعتماد على الذات ولوضع نظام دستورى خاص بها، وبينما كان نظام الحكم الانجليزى يعتمد على الملكية المتوازنة وتتواجد به هيئة تشريعية لها شعبيتها ممثلة فى مجلس العموم The House of Commons فإن الثروة والنفوذ الشخصى كان لها الدور البارز فى نظام التمثيل فى هذا المجلس وهذا الأمر لم يكن قائما فى المستعمرات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هناك اقتناع بريطانى تام بأن هذه المستعمرات ينبغى أن تظل تابعة للتاج وتكرس مواردها لخدمة جميع فئات الشعب الانجليزى، وكان هذا من الأمور المفروضة بالنسبة للأمريكيين وشعروا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وأن الانجليزى الموجود فى بريطانيا افضل منهم. لقد كانت هذه المستعمرات مصدر الثراء الفاحش لكثير من الرأسماليين الانجليز وذلك من خلال مساحات الأراضى الشاسعة التى امتلكوها بأوامر ملكية، ومن خلال النشاط التجارى الواسع القائم على استغلال المواد الخام التى كانت تنعم بها هذه المستعمرات ومن خلال الاسواق الأمريكية التى كانت حكرا عليهم. وعلى ذلك يمكن القول بأن فرص

الاستثمار الضخمة التي توفرت في هذه المستعمرات أمام اللوردات الانجليز والتجار واصحاب المصانع والبنوك أدت إلى خلق تحالف بين المصالح الاقتصادية القوية والطبقة الحاكمة وأمن الطرفان بضرورة تشديد القبضة على هذه المستعمرات وعدم التفريط فيها.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه النظرة المادية إلى المستعمرات كانت تتمشى مع طبيعة العصر الذى كان يعد العصر الذهبى للامبراطوريات الاستعمارية والذى حتم على الدول الاستعمارية ضمان الحصول على المواد الخام من مستعمراتها لتشغيل المصانع والحصول على الذهب والفضة وضمان ارباح منتظمة متدفقة إلى الدولة الأم وتحقيق الرفاهية لشعوبها. ومن أجل تحقيق هذه النظرة المادية قررت الحكومة الانجليزية اصدار عدة قوانين تؤكد بها على زيادة ارتباط هذه المستعمرات بالدولة الأم مع حرمان هذه المستعمرات من سلطة سن القوانين حتى لا تشكل جهة معارضة ضدها لأن هذه القوانين كانت تصدر أولاً وأخيراً لصالح اصحاب رؤوس الاموال الانجليز المتمتعين بحماية التاج.

وقد صاحب هذا الاتجاه سياسة أخرى تقضى بضرورة زيادة اعداد الوكلاء الانجليز في المستعمرات واذا لزم الأمر ايجاد جيش انجليزى قادر على مساندة هؤلاء الوكلاء فى أداء واجباتهم ، وقد كشفت انجلترا بهذه الاجراءات عن الوجه الاستعمارى البغيض وبدأ سكان المستعمرات يشعرون بوطأة الحكم الانجليزى وبالقيود المفروضة عليهم، ومن ثم بدأت بعض الأصوات الامريكية المعارضة ترتفع وخاصة من جانب بعض الفئات المتضررة مثل التجار الذين طالبوا بتخفيف القيود فى مجال التصدير وبمنحهم فرصة التعامل مع الأسواق الأوروبية الأخرى مثل الاسواق الفرنسية والالمانية أى طالبوا بحرية التجارة. وارتفعت أصوات أخرى معارضة من جانب الصناع واصحاب الحرف والمزارعين الامريكيين الذين طالبوا

بتدعيم التعامل مع أسواق جديدة لأدخال التحسينات على صناعاتهم ولممارسة المنافسة الحرة، أما اصحاب رؤوس الأموال الأمريكية فقد طالبوا بتوسيع فرص الاستثمار داخل بلادهم وبحرية التصرف فى المناجم والغابات والأرض الفضاء التى كانت حكرا على التاج البريطانى؛ ومجمل القول أن المصالح البريطانية كانت تسير فى طريق مضادة لمصالح سكان المستعمرات وهذا أدى الى عدم ألتقاء الطرفين.

ويضاف الى ذلك الضرائب الباهظة التى فرضتها إنجلترا على سكان المستعمرات للمساهمة فى نفقات الملك واتباعه دون أى تمثيل للأمريكيين فى البرلمان الانجليزى ومن هنا كانت مطالبة السكان بحق التمثيل الذى كفله الدستور الانجليزى لجميع الانجليز على قدم المساواة والمطالبة باتخاذ اجراءات مضادة للقوانين الانجليزية المقيدة للحريات فى المستعمرات.

لقد أصدر البرلمان الانجليزى عدة قوانين منذ النصف الثانى للقرن السابع عشر كبلت فئات عديدة فى المجتمع الأمريكى وأدت الى زيادة كراهية سكان المستعمرات لانجلترا ثم التصميم على الانفصال عنها، وكانت هذه القوانين على النحو التالى:

- قوانين الملاحة Navigation Acts وصدرت فى عام ١٦٥١ وقضت بنقل البضائع من المستعمرات الى إنجلترا على متن سفن انجليزية الصنع، وقد أثار هذا القانون فئة أصحاب السفن من الأمريكيين.

- قوانين التجارة Trade Acts وصدرت فى عام ١٦٩٦ وقضت باحتكار السوق الانجليزية للصناعات الأمريكية ووضعت قوائم بهذه السلع وشملت التبغ والحديد والفراء والاششاب والجلود والمصنوعات القطنية وغيرها. وقد أثار هذا

القانون طبقة الفلاحين والمزارعين الامريكيين الذين وجدوا انفسهم مجبرين على التعامل مع جهة واحدة فقط .

- قانون المولاس Molasses Act وصدر في عام ١٧٣٣ والذي حرم استيراد السكر المزروع في مزارع فرنسية ومنع استيراد العسل الأسود لخدمة اصحاب المزارع الكبيرة من البريطانيين حيث كان التجار الامريكيون يشترون السكر من الهند الغربية الفرنسية وأهملوا الهند الانجليزية.

- صدر قانون آخر في نفس العام حرم على سكان المستعمرات تصدير القبعات للخارج.

- وافق البرلمان الانجليزي على قانون آخر في ١٧٥٠م قضى بمنع سكان المستعمرات من صناعة المعدات والآلات الحديدية لان تجار الحديد الانجليز شعروا بمنافسة حادة من جانب الامريكيين.

ومن الملاحظ أن الضغوط الانجليزية على المستعمرات زادت بعد انتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) وبعد أن خرجت انجلترا مثقلة بالديون وتطلعت الى مستعمراتها للوفاء بها، وقد أسفرت هذه الحرب أيضا عن امتداد السيطرة الانجليزية إلى المستعمرات الفرنسية في كندا وفي المنطقة الغربية التي كان يسكنها الهنود واستأثر الرأسماليون الانجليز باراضى هذه المنطقة وتجارة الفراء بها وحرم الامريكيون من الاستثمار فيها، وبذلك شهد هذا الجزء أو ضاعاً غير عادله بعد الحرب جعلت الامريكيين يتساءلون أين جزاء تضحياتهم بالانفس والأموال إلى جانب انجلترا خلال الحرب ؟

ويعد الملك جورج الثالث الذي اعتلى العرش في ١٧٦٠ مسئولاً الى حد كبير عن ثورة الاستقلال الامريكية حيث وضع سياسة معينة تجاه المستعمرات

قامت على ثلاثة أمور وهى:

- ١- ضرورة تحميل المستعمرات نفقات الدفاع البريطانية والحماية والادارة.
- ٢- ضرورة جعل قوانين الملاحة والتجارة اكثر فاعلية.
- ٣- ضرورة سن قوانين جديدة لتنظيم التجارة الانجليزية مع المستعمرات بشكل أكثر دقة.

وقد اتخذت الحكومة الانجليزية الاجراءات التنفيذية لهذه السياسة خلال السنوات الخمس التى تلت انتهاء الحرب السنوات السبع ، فكان قانون السكر Sugar Act فى ١٧٦٤ الذى فرض ضرائب على واردات السكر الى المستعمرات بهدف توفير الموال اللازمة للادارة، ثم قانون العملة Currency Act فى نفس العام والذى قضى بحظر اصدار عملات ورقية خاصة بالمستعمرات. ثم صدر قانون آخر فى عام ١٧٦٥ وهو قانون التمغة Stamp Act والذى فرض ضرائب على الكتب والكراريس وجميع الاوراق الرسمية، وقد آثار هذا القانون جميع فئات الشعب الأمريكى ثم لحقة قانون آخر زاد الطين بله وهو قانون الأيواء quarte ring Act الذى فرض على سكان المستعمرات ايواء واطعام القوات العسكرية الانجليزية التى اوجدتها انجلترا فى المستعمرات.

بدأت مظاهر المقاومة لهذين القانونين فى فرجينيا وماساتشوستس بصفة خاصة وتزعم المعارضة أحد المحامين فى بوسطن ويدعى جيمس اوتيس James Otis وقد لعب دورا واضحا فى التشجيع على الثورة على انجلترا. وقد انتشرت بين سكان المستعمرات عبارة (Taxation Without Representation is Tyranny) وكانت تعنى أن سكان المستعمرات هم وحدهم أصحاب الحق الشرعى فى فرض الضرائب عن طريق مجالهم التشريعية: ثم تشكلت جماعة اخرى مناهضة لهذه القوانين

عرفت بجماعة ابناء الحرية (Sonsof Liberty) ونادت باستخدام العنف ضد موظفي التاج البريطانى. وقد كان لهذه المعارضة نتائجها المباشرة حيث ترك موزعو طوابع البريد من الانجليز اعمالهم فى اماكن عديدة وعقد مؤتمر بهذا الخصوص عرف «بمؤتمر التمغة» فى ١٧٦٥ فى ولاية ماساتشوسش وتم التصديق على التماس رفع الى البرلمان الانجليزى لإلغاء قانون التمغة.

وأمام هذه الضغوط اضطرت الحكومة الانجليزية إلى الغاء هذا القانون ولكنها سرعان ما أصدرت عدة قوانين أخرى ساهمت فى زيادة السخط العام مثل قانون الرسوم الجمركية Customs Collection Act الذى تقرر بموجب ارسال موظفين إلى المستعمرات لجباية الرسوم الجمركية فى عام ١٧٦٧، ثم صدر قانون آخر فى نفس العام فرض ضرائب على الرصاص والدهانات والزجاج وغيرها من المواد التى ترد إلى المستعمرات. وكانت الطامة الكبرى بصدر قانون الشاي Tea Act فى نفس العام والذى نظم تجارة الشاي وجعلها قاصرة على شركة الهند الشرقية الانجليزية مع فرض ضريبة على الشاي. ولم تكتف الحكومة الانجليزية بهذه القوانين بل اتخذت اجراءات حازمة لمنع التهريب من المستعمرات واليهى ولمنع التلاعب بالقوانين الانجليزية، وأصدرت اوامرها الى موظفيها ومندوبيها فى المستعمرات باليقظة وتنفيذ الاوامر بكل دقة وحزم وخاصة فى مجال جمع الضرائب، وفرضت كذلك ضرورة تسجيل اسماء اصحاب السفن فى سجلات خاصة وأخذت عليهم تعهدات باطاعة الاوامر وتنفيذ القوانين وإلا تعرضوا لعقوبات رادعة، وفى نفس الوقت قامت السفن الانجليزية بحراسة سواحل الاطلنطى ومارست سلطة التفتيش على السفن التى كان اصحابها موضع شك، وبذلك زادت حدة القيود الانجليزية فى مجال التجارة الامريكية وازافت عوامل جديدة للثورة.

بدأ سكان المستعمرات فى اتخاذ اجراءات جماهية لمواجهة هذه الاستفزازات الانجليزية فتقرر فى ١٧٦٨ عقد اجتماع عام فى ماساتشوسش بزعماء صامويل آدمز Samuel Adams لتوحيد العمل بين المستعمرات ولكن الحاكم العام أمر بنقض هذا الاجتماع وبذلك اجهضت اولى محاولات الاتحاد: لم يقف السكان مكتوفى الأيدى بل تجددت المعارضة واتخذت هذه المرة شكل العنف حين قام سكان بوسطن بإلقاء الحجارة على الجنود الانجليز واشعلوا النيران فى مساكنهم وقتلوا خمسة منهم وجرحوا الكثير وعرف هذا الحادث بمذبحة بوسطن Boston Massacre. وحدث احتكاك آخر تمثّل فى احترام النيران فى سفينة انجليزية فى خليج نارا جنست Narragansett Bay حينما حاولت تعقب بعض المهربين من سكان المستعمرات، وكانت نتيجة هذه الحادثة قيام السلطات البريطانية بسحب الفرق العسكرية من بوسطن والتراجع بعض الشيء عن اجراءات تفتيش السفن مما يوضح عدم ثباتها على سياسة واحدة وترددها تجاه مستعمراتها.

على أن اصرار الحكومة البريطانية على الإبقاء على ضريبة الشاي كان من العوامل التى أدت الى زيادة ترابط المستعمرات ووضع خطة للعمل المشترك وذلك من خلال الاجتماع الذى عقد فى فرجينيا فى عام ١٧٧٣ برغم معارضة الحاكم العام. وقد وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ حينما تسلق عدد من رجال المستعمرات المتخفين فى زى الهنود بعض السفن الانجليزية المحملة بالشاي فى ميناء بوسطن وألقوا بحمولاتها فى المياه، وقد قدرت هذه المحولات بـ ٣٤٢ صندوق وبلغت قيمتها ٩٠,٠٠٠ دولار، وقد تم هذا العمل رغم قيام الحكومة البريطانية بتخفيض اسعار الشاي والضريبة المفروضة عليه، وقد عرف هذا الحادث بحفل الشاي Boston Party، ويعد من أنجح أعمال المقاومة الامريكية.

وفى ١٧٧٤ قام الامريكيون فى انابوليس Annapolis بتدمير سفينة انجليزية

مسلحة تحمل اسم Peggy Stewart وبذلك توالى مسلسل استخدام وسائل العنف ضد الانجليز.

وإذا كان أعضاء حفل الشاي في بوسطن قد اعتقدوا أن الحكومة الانجليزية ستقدم التنازلات وترضخ لمطالبهم فقد اخطأوا؛ فقد أصدر البرلمان الانجليزي قوانين جديدة لقمع التمرد في المستعمرات وكان أهمها قانون الاحتجاج في ١٧٧٤ "Intolerable Act" والذي تقرر بموجبه اغلاق ميناء بوسطن امام التجارة العالمية لحين الوفاء بقيمة الشاي الذي اتلف، واتبع الملك جورج ذلك بقانون اخر حول لموظفى الشاي القاء القبض على قتله الجنود البريطانيين وارسالهم لانجلترا للمحاكمة، أما القانون الثالث فقد وضع مساحات شاسعة من أراضي المنطقة الغربية تحت السيطرة المباشرة لنائب الملك مع تدعيم الوجود البريطانى العسكرى في المستعمرات بارسال قوات انجليزية اضافية اليها وتحذير السكان من القيام بأى محاولة من شأنها انكار الوجود البريطانى أو تحدى السيادة البريطانية وتوعد من يقوم بهذه المحاولة باقسى العقوبة. وأمام هذه الاجراءات لم يعد أمام الامريكيين إلا التكتاف والمواجهة وأصبح هذا هو شغلهم الشاغل في المرحلة التالية.

سير المعارك وتحقيق الاستقلال :

كان لانتحاء العام في ١٧٧٤م هو تعاطف جميع المستعمرات مع ماساتشوستس وضرورة الوقوف إلى جانبها ولذلك طلب صامويل آدمز ارسال مندوبين من كافة الولايات الى فيلادلفيا في أول سبتمبر من نفس العام للنظر في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الامريكيين. وكان أول اجتماع قارى The first Continental Congress في ٥ سبتمبر ١٧٧٤ في فيلادلفيا وكان من بين اعضائه جورج واشنطن وباتريك هنرى من فرجينيا وصامويل آدمز

وجون ادامز من ماساتوستسى وبعد عدة جلسات ظهر فريقان لكل منهما اسلوبه؛ نادى الفريق الأول باتخاذ الخطوات العملية السريعة للسير فى طريق الاستقلال ووصف هذا الفريق بالتطرف، أما الفريق الثانى فقد تميز بالحذر والحيلة ووصف بالاعتدال وكان يرى الحصول على حقوق السكان وارجاء الانفصال، وبعد مناقشات مطولة وافق الاعضاء على ثلاثة مسائل وهى:

١- تحديد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى مثلت اعتداء على حقوق السكان وحررياتهم.

٢- توجيه خطاب الى الملك جورج الثالث وخطاب إلى الشعب الانجليزى وخطاب إلى الانجليز المقيمين فى امريكا بضرورة الحفاظ على الحقوق الامريكية، وقد تميزت لهجة هذه الخطابات بالاعتدال والايجابية.

٣- تقرر مقاطعة البضائع الانجليزية ومنع دخولها إلى المستعمرات وتشكلت لجان للمقاطعة فى كل ولاية حتى يتم اكتشاف المخلص للتاج البريطانى من المخلص للقضية الامريكية.

وقد رفع المجتمعون وثيقة بهذا المعنى إلى التاج البريطانى: ولاشك أن قرار مقاطعة البضائع الانجليزية كان يمثل تحديا صارخا لانجلترا وبعد خطوة عدائية فى المقام الأول. وكان رد فعل الملك هو عدم الاستجابة واحكام القبضة على المستعمرات واظهر جيش الملك الطاعة العمياء له وقد وقعت عدة مصادمات بين الاهالى والجنود البريطانيين حينما حاول الاخيريون الاستيلاء على مخازن الذخيرة السرية التى اقامها الاهالى فى كونكورد، واطلق البريطانىون الرصاص على الامريكيين وكانت هذه اول طلقة فى الثورة الامريكية ، واطلق على هذا اليوم (١٩ ابريل ١٧٧٥) The Day of Concord ، ويعتبره المؤرخون البداية الحقيقية

لحرب الاستقلال.

ووسط هذا الجو المشحون عقد المؤتمر القارى الثانى غى فيلادلفيا وكانت الروح العامة السائدة هى العداء ضد الانجليز واعتبار انجلترا مسئولة عن تطور الاحداث بهذا الشكل الدموى، وتقرر تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الامريكية التى تكونت بعد اعلان الحرب على انجلترا، وتقرر ايضا تدبير الاعتمادات المالية اللازمة للاستعداد العسكرى، والنظر فى أمر اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاوربية، وتقرر ايضا الاستمرار فى القتال حتى تتحقق المطالب الامريكية أو يتحقق الاستقلال الامريكى. قابل الملك جورج هذه القرارات بالاستنكار واعتبر القادة العسكريين الامريكين متمردين وخونة وطلب من نوابه فى المستعمرات استخدام العنف فى اخماد الثورة. وفى شهر يونيه ١٧٧٥ اشتد القتال بين جيش الملك والجنود الامريكين بالقرب من بوسطن فى تل بانكر Bunker Hill، وصمم الامريكيون على القتال حتى آخر طلقة فى بنادقهم برغم ما صادفهم من أهوال وشدائد، وفى النهاية تم لهم الاستيلاء على التل بعد أن فقدوا ما يزيد على ١٠٠٠ مقاتل بين قتيل وجريح. وبرغم ما قيل عن تردد الامريكين حتى هذه اللحظات ورغم ما ذكر من أن جورج واشنطن كان لا يفكر جديا فى الاستقلال عن انجلترا إلا أن معركة تل بانكر اثبتت مدى تصميم الامريكين على تحقيق الاستقلال، وقد تلقت القضية الامريكية دفعة قوية بعد صدور كتاب «الادراك Common Sense» لتوماس بين Tomas Paine فى خلال عام ١٧٧٦ والذى رفع شعار «انجلترا لا وروبا وأمريكا لنفسها» وتحدث بلهجة مهيبة للدستور الانجليزى وطالب باستقلال سريع غير مشروط لامريكا. لقد نفذت الطباعات العديدة لهذا الكتاب والتى بلغت اكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة وحملت معها صرخة الثورة فى كل مكان واصبحت كلمة الاستقلال تتردد على لسان الجميع

من نيوها مشاير حتى جورجيا وأعلن بن ان المصالحة مع انجلترا اصبحت نوعا من الوهم الزائف.

على أية حال استمر القتلى بين الطرفين واستعد واشنطن لمحاصرة بوسطن ولطرد الانجليز الذين كانوا تحت قيادة جورج هاو Howe، وبالفعل تسلم المدينة فى مارس ١٧٧٦ ورحل هاو إلى هاليفاكس ومعه المئات من لجنود والمقيمين الانجليز فى بوسطن من الذين ظلوا على ولائهم للتاج. وتبع ذلك انتصارات امريكية فى عدة مواقع وكلما تم الاستيلاء على موقع رحل عنه الانجليز ومعهم بعض الخونة من الامريكين الذين كانوا يعارضون الثورة، وفى مايو من نفس العام طلب الكونجرس القارى من كل ولاية تشكيل حكومة خاصة بها لان الحكم الانجليزى على وشك الزوال، ثم طالبت الولايات باعداد صيغة لوثيقة الاستقلال وتشكلت لجنة لهذا الغرض ضمت توماس جيفرسون وجون ادامز وبنجامين فرانكلين، ووافق الكونجرس على الوثيقة النهائية بعد تعديلها اكثر من مرة فى ٤ يولية ١٧٧٦ م.

تضمنت وثيقة الاستقلال الاسباب التى دفعت الامريكيين الى المطالبة به وقامت على ثلاثة مبادئ اساسية هى:

- ١- أن جميع الناس متساوون ولهم حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.
- ٢- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات واذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغى تنحيته.

- ٣- أن من حق الشعب اقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية.
- وبعد أن تأسست الولايات المتحدة الامريكية واستقلت عن انجلترا كان لابد من اكمال المسيرة وتحقيق النصر النهائى على القوات الانجليزية ولم يكن هذا

الأمر سيراً فقد ظهرت الفوارق فى الكفاءة القتالية بين الطرفين اثناء المعارك التى اعقبت اعلان الاستقلال ولقيت القوات الامريكية هزيمة فى اغسطس ١٧٧٦ بقيادة جورج واشنطن بالقرب من نيويورك وتراجعت وعبرت نهر هدسن وانتهت جنوباً ناحية نيوجرسى. وعندما شارف عام ١٧٧٦ على الانتهاء لم تلوح فى الافق بادرة نجاح إلى أن كان يوم عيد الميلاد وكانت القوات الانجليزية تحتفل به فى ترنتون Trenton فشن واشنطن هجوماً خاطفياً عليها وأسر منها ما يقرب من مائة جندي، ثم الحقه واشنطن بهجوم آخر ناجح فى برنستون Princeton على بعد عدة اميال من ترنتون.

وبرغم هذا النجاح فإن الطريق الى النصر النهائى كان لا يزال طويلاً اذ لقي واشنطن هزيمة أخرى على أيدى الانجليز فى براندى واين Brandywine فى أوائل عام ١٧٧٧ وكان أهم نتائجها استيلاء الانجليز على فيلادلفيا وتشتيت قوات واشنطن فى منطقة Valley Forge، ثم لاح فجر جديد حينما وصلت اخبار انتصار امريكى فى الشمال واستسلام الجنرال هاو فى ساراتوجا Saratoga فى اكتوبر ١٧٧٧، وتعد هذه المعركة نقطة حاسمة فى حرب الاستقلال الامريكية. ولقطة مؤشراً على عزيمة الامريكيين واصرارهم على الاستقلال برغم افتقار قواتهم للتدريب الجيد والمعانة من نقص الامدادات.

ترتب على انتصار ساراتوجا نتيجة على جانب كبير من الأهمية وهى اقتناع الوزارة الفرنسية بجدية الحرب الامريكية ومن ثم اشارت على الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) بضرورة دخول فرنسا الحرب إلى جانب الثوار ضد بريطانيا. وبالفعل تم عقد تحالف فرنسى- امريكى ضد انجلترا فى فبراير ١٧٧٨ ونص على الاعتراف بالاستقلال الامريكى وعلى اعلان الحرب على انجلترا وتقديم المساعدة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية حتى يتحقق النصر النهائى.

وعلى الفور بدأت العمليات البحرية الفرنسية ضد السفن الانجليزية، وفى العام التالى لحقت اسبانيا بفرنسا ودخلت الحرب إلى جانب الثوار على أمل استعادة فلوريدا التى انتزعتها منها إنجلترا فى ١٧٦٣. ثم لحقت بهما هولندا ودخلت الحرب إلى جانب الامريكين.

لقد كان التحالف الفرنسى مع الثوار من العوامل المؤثرة فى تحقيق النصر الامريكى النهائى، فقد تدفقت المساعدات البحرية والقروض والذخيرة الحربية والمواد الغذائية والمساعدة الفنية فى شكل فرق من الضباط والجنود الفرنسيين الاكفاء وعلى رأسهم لافاييت Lafayette الذى يعد من أبرز القادة الفرنسيين على مستوى الاوروبى.

واصلت القوات الامريكية عملياتها العسكرية بهذا الدعم الهائل ضد القوات الانجليزية بزعامة القائد كورنواليس Cornwallis من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٨١، وقد حقق هذا القائد بعض الانتصارات على الثوار وانتزاع منهم شارلستون وتقدم الى فرجينيا إلا أنه واجه نقصاً خطيراً فى الامدادات عند هذه النقطة وبدأت انتصاراته تتحول إلى هزائم بعد أن فقد الكثير من رجاله وتراجع إلى ساحل يورك تاون وانتظر وصول الامدادات الانجليزية عن طريق البحر، واجتمعت قوات واشنطن مع حلفائه الفرنسيين وحاصروا يورك تاون وقام الاسطول الفرنسى بمنع الانجليز من الفرار بطريق البحر وكانت هذه معركة الثورة الأخيرة حيث اضربت النيران حول القوات الانجليزية براً وبحراً ولم تجد مفرأ من الاستسلام فى ١٩ اكتوبر ١٧٨١ واعلان عجزها عن الاستمرار فى الحرب.

وبرغم اعلان الحكومة الانجليزية عن استعدادها لاجراء مفاوضات الصلح مع الامريكين فان فرنسا واسبانيا ظلتا تقاتلان الانجليز برا وبحراً حتى عام ١٧٨٢ فى

محاولة فاشلة للاستيلاء على جبل طارق .

وفي ٣ سبتمبر ١٧٨٣ تم توقيع معاهدة السلام بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في باريس وصدق عليها الكونغرس في يناير ١٧٨٤ وتضمنت اعتراف الملك جورج الثالث بالاستقلال الأمريكي وتعيين حدود الدولة الجديدة من المحيط الاطلسي إلى نهر المسيسيبي ومن البحيرات العظمى إلى فلوريدا، وتقرر أيضا السماح بحرية الملاحة للأمريكيين في المسيسيبي ومنحهم حقوق الصيد في سواحل كندا، وتمت الموافقة أيضا على أن يقوم الكونغرس بتكليف لجان خاصة باعادة الممتلكات التي صودرت من الرعايا الانجليز الذين ساندوا إنجلترا اثناء الحرب.

ما بعد الاستقلال :

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية استقراراً في الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال وفتحت الأبواب لأسواق جديدة لتصدير الإنتاج وزاد الطلب على الأراضي للإستثمار وزادت مساحات الاراضي المزروعة قطناً في فرجينيا وكارولينا وجورجيا وزاد الاستثمار أيضا في مجال الصناعة وحدثت طفرة في الحياة الاقتصادية بعد أن ظهرت اختراعات جديدة في عدة مجالات وطبقت من الناحية العملية مثل تحسن أوضاع الملاحة في نهر ديلاور بعد استخدام القوارب التجارية التي اخترعها جون فيتش John Fitch في عام ١٧٨٧ ، وتحسنت اوضاع مصانع الغزل والنسيج بعد أن شغل صامويل سلاتر Samwel Slater في عام ١٧٩١ مصنعا للغزل وبعد أن اخترع ويتيني Whitney آلة حلج القطن في عام ١٧٩٣ وحدث تحسن أيضا في الصناعات الحديدية بعد اختراع آلة سبك الحديد الزهر في عام ١٧٩٧ وحدث تطور أيضا في صناعة الآلات البخارية ذات الضغط العالي

والتي كانت أكثر كفاءة من آلة جيمس وات البخارية وذلك في عام ١٨٠٢. وقد تم ربط نيويورك بالبحيرات العظمى عن طريق شق قناة إيري EréCanal في عام ١٨٢٥ مما أدى إلى سهولة الاتصال بين أجزاء البلاد كذلك ساعدت رحلات القطارات البخارية التي تم تسييرها في عام ١٨٣١ على زيادة الترابط بين ولايات الاتحاد. أما في مجال الزراعة فقد تم اختراع آلات الحصاد الأوتوماتيكية في عام ١٨٣٣ مما أحدث طفرة في الإنتاج الزراعي. وفي مجال الاتصالات تم مد خطوط التلغراف لأول مرة بين واشنطن وبلتيمور في عام ١٨٤٤ وتم مد آلاف الأميال من الخطوط الحديدية بين مختلف الولايات، وفي مجال الطباعة استخدمت آلات طباعة حديثة منذ ١٨٤٩ في مطابع فيلادلفيا وقد تمكنت من طباعة ٨ آلاف نسخة في الساعة. كان تطبيق هذه الاختراعات الصغير منها والكبير في الفترة ما بين عامي ١٧٩٠، ١٨٥٠ نقلة حضارية كبيرة في المجتمع الأمريكي أدت إلى انقراض الوسائل التقليدية التي ظلت تستعمل لغات السنين في مجالات الصناعة والنقل ووسائل الاتصالات والزراعة وحلت مصادر الطاقة الجديدة محل مصادر الطاقة القديمة الممثلة في قوة الرياح والحيوان وكان من مظاهر هذه النقلة الحضارية تدفق الانتاج في مختلف الميادين بكميات هائلة ولأول مرة تعرف الولايات المتحدة فائض الانتاج. ففي مجال الصناعات القطنية لم يكن بالولايات المتحدة في عام ١٨٠٧ سوى خمسة عشر مصنعا للغزل وكانت تعمل على ٨ آلاف مغزل فقط ولكن بعد اربعة أعوام وصل عدد مصانع الغزل إلى ٨٧ مصنعا تعمل على ٨٠ ألف مغزل وكانت نتيجة هذه الثورة الصناعية أن عرف المجتمع الأمريكي الاكتفاء الذاتي في جميع السلع التي كان يتم استيرادها من الخارج مثل الصناعات القطنية والجلدية والصوفية وصناعات الآلات البخارية والصناعات الورقية والسكر والمشروبات الروحية والصناعات الخشبية والصابون والشمع.

نتج عن هذه الثورة الصناعية ارتفاع معدل استخدام الايدى العاملة فى المصانع إلى حد كبير وصل إلى $\frac{1}{4}$ السكان أى حوالى ١,٣٨٥,٠٠٠ شخص وإذا اضمنا اليهم الموظفين والتجار واصحاب المصانع وكبار الرأسماليين لبلغ العدد الاجمالى حوالى ثلث السكان. كان من نتائج الثورة الصناعية ايضا امتداد شبكة الخطوط الحديدية لتشمل غالبية الولايات الأمريكية وساهم ذلك فى سهولة حركة نقل البضائع والمسافرين بدلا من الاعتماد كلية على الملاحة النهرية كما كان الحال من قبل، واصبح الاتصال بمدن الجنوب امرا ميسورا وبمرور الوقت تناقصت مدة السفر بين المدن المختلفة من عدة اسابيع إلى أيام معدودة وتبع ذلك تناقص تكاليف شحن البضائع بين المدن.

وكان من نتائج هذه الثورة ايضا نمو سكان المدن القديمة وظهور مدن جديدة وخاصة فى المناطق الغربية، ففي عام ١٧٩٠ لم تكن هناك سوى خمس مدن كبيرة هى بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وليمبور وشارلستون وكان مجموع سكانها حوالى ١٣٥,٠٠٠ نسمة فقط، ولكن بعد حوالى ثلاثين عاما تزايد عدد سكان هذه المدن بشكل واضح فنيويورك مثلا وصل عدد سكانها فى عام ١٨٦٠ إلى مليون نسمة وشي نفس السنة اصبح هناك احدى عشر مدينة جديدة بلغ عدد سكان كل منها مالا يقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة وتزايدت اعداد سكان المناطق الغربية ايضا ووصلت إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة.

كذلك كان من نتائج الثورة الصناعية تزايد الهجرة من الريف الأمريكى إلى المدن للعمل فى المصانع وشهدت بعض المناطق هجرة واضحة مثل نيو انجلند حيث تدفق عليها الآلاف من المهاجرين من المناطق المجاورة للعمل فى مصانع الغزل، كذلك وفد المهاجرون من اوربا باعداد كبيرة بحثا عن العمل، وتوضح الاحصاءات الخاصة بالفترة ما بين عامى ١٨٢٠، ١٨٦٠ أن حوالى خمسة

ملايين من المهاجرين دخلوا موانئ الولايات المتحدة، وكانت هذه العمالة الاجنبية تجتذ تشجيعا من اصحاب العمل لرخصتها وقد استقر العديد منهم فى المدن الصناعية الساحلية وعملوا فى مجالات الطرق ووسائل الاتصال والتجارة.

كان من نتائج هذه الثورة ايضا تكون الاتحادات التعاونية من اجل الحصول على القروض من البنوك للقيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة بعد عم ١٨٥٠، وارتبط بالثورة الصناعية تكون النقابات الخاصة بكل مهنة للدفاع عن مصالح اعضائها وكانت أولى النقابات فى فيلادلفيا فى عام ١٧٩٢ وهى نقابة عمال لاحذية ثم تبعها النقابات فى بوسطن ونيويورك وبلتيمور فى مختلف الحرف ثم اعقب ذلك تكون الاتحاد العام لكل حرفه. وخلاصة القول ان المجتمع الأمريكى شهد تطورا واضحا فى جميع المجالات نتيجة للثورة الصناعية وتحول من مجتمع متأخر الى مجتمع متقدم وكان ذلك بفضل التخلص من القيود الانجليزية التى كبلته لعدة سنوات.

الدستور الأمريكى

كانت المشكلة التى واجهت الأمريكين بعد تحقيق الاستقلال هى كيفية حكم انفسهم وكيفية الحفاظ على الوحدة التى تكونت اثناء الحرب، لقد انتهى الوجود البريطانى من جميع الولايات وكانت انجلترا وحدها هى المسؤولة عن الادارة الداخلية والعلاقات الخارجية والدفاع عن هذه الولايات، كذلك كان التاج البريطانى يتحمل مسؤولية الفصل فى قضايا الملكية والنزاع بين الافراد فى المستعمرات والآن اصبحت كل ولاية مسؤولة عن ادارة شئونها عن طريق المجلس التشريعى.

لقد مثلت الفترة التالية على انتهاء الحرب مرحلة البحث عن افضل نظام

لحكم هذه الدولة الجديدة وقد ظهرت عدة آراء فى هذا الصدد؛ فقد نادى البعض باقامة الحكم الملكى وهؤلاء كانوا من العناصر التى عارضت قيام الثورة وتوقعت لها الفشل، ونادى آخرون بالحكم الجمهورى وفريق ثالث طالب بالحكم العسكرى وكان هؤلاء من اصحاب البطولات العسكرية وضباط الجيش. وكانت الاضطرابات والفوضى من سمات هذه الفترة ايضا فقد ساد التذمر بعض الولايات مثل ماساشوستس بعد أن ضج الفلاحون من كثرة الديون وترغمهم أحد الجنود الذين شاركوا فى الحرب ويدعى دانييل شيز Danial Shays وذلك فى عام ١٧٨٦ وفقد الكثيرون منهم اراضيهم نتيجة العجز عن سداد هذه الديون وقد اتخذت هذه المعارضة شكل العنف وبصفة خاصة فى غرب المدينة وقد تم اخماد هذا التمرد بعد صدام دامى بين قوات شيز والحكومة، وكانت غالبية الولايات باستثناء نيويورك تعانى من الفوضى والتفكك ووصلت إلى حالة تشبه الوضع الملكى السابق، ولجأت بعض الولايات إلى اصدار عملات خاصة بها حتى يتمكن الفلاحون من الوفاء بديونهم، وكان هذا الامر محظورا فى الفترة السابقة والآن اصبحت الولايات قادرة على أن تفعل ما يحلو لها، كذلك قامت ولايات اخرى يفرض رسوم على البضائع الواردة إليها فعلى سبيل المثال فرضت نيويورك ضرائب على الفحم الوارد إليها من كونكتيكت وعلى الخضروات الواردة من نيوجرسي. وعلى ذلك يمكن القول ان الولايات الامريكية كانت تتصرف كجمهوريات مستقلة تتحكم الأغلبية فى مصيرها عن طريق المجالس التشريعية. ومن ثم بدأت الانتقادات توجه بشدة إلى نظام شروط الاتحاد Articles of Confederation الذى كان يربط بين الولايات برباط ضعيف والى الكونجرس العام، فلم تكن هناك قوة تنفيذية تضمن سيادة القوانين ولم تكن هناك سلطة قضائية تعاقب الخارجيين على قوانين الاتحاد أو تفصل فى منازعاتهم. كذلك كان

الكونجرس يصمم مجلسا واحدا ولكل ولاية صوت واحد مهما كان حجمها أو عدد سكانها . ولم يكن له سلطة فرض الضرائب على الولايات حيث اقتصرت بها المجالس التشريعية لذلك لم يكن من سلطة الكونجرس تنظيم التجارة بين الولايات أو وضع نظام موحد للعملة بينها ، وامام هذه الثغرات كان لابد من ادخال بعض التغييرات على نظام الحكم في الدولة وكانت الرغبة تزداد والجميع في ضرورة الحفاظ على الاتحاد من الاخطار الخارجية مثل دسائس الدول الأوروبية أو تجدد الهجوم من جانب إنجلترا أو عودة الحكم الملكي أو قيام حكم ديكتاتوري فكان الحل الأمثل هو تقوية نظام التمثيل بشكل يؤدي الى تقوية الاتحاد .

لقد كان كان جورج واشنطن هو الشخصية الرائدة في هذه الفترة وكان يمتلك قوة التأثير والاقناع على الشعب الأمريكي وقد بذل الكثير من الجهود من اجل انقاذ الثورة ولذلك طالب بحكومة قوية قادرة على تنظيم شؤون الدولة الجديدة ، كذلك طالب الكسندر هاملتون وهو من الذين شاركوا في الثورة بكونجرس جديد يقوم على نظام دستوري قوى .

وقد عقدت خلال هذه الفترة عدة اجتماعات لمناقشة هذا الأمر مثل اجتماع فرجينيا في عام ١٧٨٦ والذي ناقش مسألتى الضرائب والتجارة ، ثم الاجتماع العام في فيلادلفيا الذي عقد في ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ للنظر في تغيير شروط الاتحاد وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن جميع الولايات فيما عدا رودايلاند وكان منهم أبرز الشخصيات آنذاك وهم جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وروبرت موريس وجون ديكنسون وجيمس لسن وروجرز شيرمان وكان هؤلاء الثمانية هم الذين وقفوا على وثيقة الاستقلال وقاموا بدور بارز في الثورة، وقد تم انتخاب جورج واشنطن رئيسا للمؤتمر وقد استمرت جلسات الاجتماعات من مايو إلى سبتمبر وفي النهاية

وافقت الاغلبية على عدة أمور وهى :-

- ١ - ضرورة تغيير نظام شروط الاتحاد وان يحل محله نظام جديد.
- ٢ - ضرورة تواجد ثلاثة هيئات جديدة وهى الهيئة التنفيذية، والهيئة التشريعية والهيئة القضائية.
- ٣ - لابد أن يكون للولايات الكبيرة وضع أقوى من الولايات الصغيرة فى النظام الجديد.
- ٤ - لابد أن يكون للنظام الجديدة قوة التشريع العام وقوة فرض الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية وتحديد أوجه انفاق الأموال وخاصة فى مسائل الدفاع العام والمصلحة العامة
- ٥ - وضع ضوابط لحفظ التوازن داخل النظام الجديد.

وعلى ذلك اصبح الكونجرس الجديد يضم مجلسا للنواب وآخر للشيخوخ ورئيسا للدولة بالانتخاب والمحكمة العليا، وكانت وظيفة الكونجرس هى سن القوانين التى تعود على الشعب بالخير ووظيفة الرئيس هى تنفيذ هذه القوانين. وكان مجلس النواب يضم اعضاء يتم انتخابهم فى كل ولاية عن طريق اعضاء المجالس التشريعية ، أما مجلس الشيخوخ فقد ضم اثنان من الشيخوخ عن كل ولاية مهما كان حجمها وكانت مدة خدمة السناتور ستة أعوام وله الحق فى التصديق على المعاهدات وعلى تعيين اصحاب الوظائف العليا الذين يقترحهم رئيس الدولة.

أما السلطة التنفيذية فقد أصر الجميع على أن تتركز فى يد شخص واحد يتم انتخابه عن طريق الناخبين الذين يتم اختيارهم فى اللجان التشريعية فى الولايات، وقد منح الكونجرس سلطات واسعة مثل اعلان الحرب وتعبئة الجيوش وفرض

الضرائب وتنظيم التجارة والقروض وغيرها.

وكان لابد أن تمر جميع مشروعات القوانين بمجلس النواب والشيوخ قبل أن تعرض على الرئيس. وكانت مدة حكم رئيس الدولة ٤ سنوات وتمتع بسلطات واسعة وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية وهو الذى ينفذ القوانين وله ان يعترض عليها مستخدما حق الفيتو Vito بعد ان يجيزها الكونجرس، على انه إذا وافق المجلسان على مشروع القانون المرفوض بأغلبية ثلثى الاعضاء فإنه يصبح قانونا بالرغم من رفض الرئيس: أما السلطة القضائية فقد أُعطيت للمحكمة العليا ولم يكن لقضائها مدة محددة طالما أحسنوا العمل فإذا أقرت المحكمة العليا عدم دسورية قانون اصدره الكونجرس بطل هذا القانون وكان هذا هو التوازن المقصود فى دستور الدولة.

وقد ارتفعت اصوات المعارضة والانتقادات الجارحة لهذا الدستور واعتبره البعض انتقاصا لحقوق الولايات وأن رئيس الدولة سيصبح أسوأ من جورج الثالث واعتبروا ما تم مكيدة ودسيمة ليتحكم الأثرياء فى هذه البلاد ويشقوا كاهل الشعب بالضرائب والديون. وبدأت المقاولات تصدر وتعلن المعارضة الصريحة لهذا الدستور وبلغ عددها ٨٥ مقالات مطولا فى الفترة ما بين اكتوبر ١٧٨٧ إلى مايو ١٧٨٨ ونشرت غالبيتها فى صحافة نيويورك وأعيد طبع بعضها فى صحف الولايات الأخرى : وبرغم هذه المعارضة مضى المجتمعون فى فيلادلفيا فى عملهم وفى خلال ثلاثة شهور صدقت ثلاث ولايات على الدستور الجديد وهى دلاور ونيوجرسى وبنسلفانيا ثم صدقت كلا من جورجيا وكونكتيكت ثم تبعتها ماساشوستس بعد وقت قصير ثم مارى لاند وكارولينا الجنوبية ونيوهامبشاير وبذلك أصبح عدد الولايات المؤيدة للدستور تسعة وأصبح صالحا للأقرار. وقد ظلت نيويورك ترفع لواء المعارضة للدستور وشاركتها فرجينيا ولكن انتصر مؤيدو الدستور

الجديد في هذه الولايات بعد فترة قصيرة وتم التصديق عليه وارتفع العدد المؤيد إلى إحدى عشر ولاية وبقية ولايتان ترفضان التصديق حتى نوفمبر ١٧٨٩ وهما كارولينا الشمالية ورودايلاند ثم رضختا في النهاية لأصوات العقل ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو إراقة الدماء .

والجدير بالذكر أنه كان من المسموح تعديل الدستور وعدم اعتباره وثيقة جامدة لا تتغير ويذكر المؤرخون أنه عدل أكثر من ٢٠ مرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وأشهر هذه التعديلات هي التي عرفت باسم «وثيقة حقوق الشعب Bill of Rights» وتمت في خريف ١٧٨٩ ونصت على حرية العبادة والصحافة والحق في اقتناء الأسلحة وضمان الأمان للناس في ديارهم ضد التفتيش والمصادرة بغير سبب مشروع وحق المحاكمة أمام المحلفين وعدم المغالاة في تقدير الغرامات وأنواع العقاب مع الاحتفاظ بالحقوق الأخرى التي وردت في الدستور الأساسي .

أثر حرب الاستقلال في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

مقدمة

اشتعل الصراع الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا خلال القرن لثامن عشر، وتعتبر حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦-١٧٨٣ إحدى منطلقات الصراع حيث تمخض عنها صراع بحري في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بين الدولتين في شكل مصادرة البضائع وأسر البحارة وأحيانا إغراق السفن وقتل ملاحها.

وقد ألحق هذا الصراع الضرر بالتجارة الفرنسية والإنجليزية في البحر المتوسط وتعدى ذلك إلى الاضرار بالتجارة العثمانية في هذه المنطقة أيضا.

سأحاول في هذا البحث التعرض لطبيعة هذا الصراع وبيان أثره في تجارة كل من إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية، وسأحاول أيضا بيان مدى تأثيره في العلاقات العثمانية- الإنجليزية والعلاقات العثمانية- الفرنسية مع إيضاح موقف السلطان العثماني من هذا الصراع.

وقد استعنت في هذا البحث بالوثائق البريطانية المحفوظة في لندن بدار الوثائق البريطانية Public Record Office وهي وثائق لم يسبق نشرها من قبل، وتضمنت مراسلات السفير رويت انسلي Robert Ainslie من القسطنطينية إلى وزارة الخارجية البريطانية خلال فترة عمله بالدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد أوضحت هذه الوثائق ظروف الصراع وكيفية تعامل الدولة العثمانية مع طرفية.

فقد انهارت العلاقة بين إنجلترا ومستعمراتها الأمريكية منذ أن اشتط الملك

جورج الثالث George III (١٧٦٠ - ١٨٢٠) فى فرض الضرائب عليها واستبد بسكانها وخاصة بعد انتهاء حرب السنوات السبع بين انجلترا وفرنسا فى ١٧٦٣م ومن ثم رفع سكان المستعمرات شعار «امريكا للامريكيين» وطالبوا بالانفصال عن انجلترا واشتعلت الحرب بين الطرفين منذ عام ١٧٧٦، ثم دخلت اطراف اخرى فى هذا الصراع إلى جانب الثوار وهى فرنسا واسبانيا كما رأينا .

لقد بدأ الصراع بين انجلترا وفرنسا منذ أن قررت الحكومة الفرنسية الوقوف إلى جانب الثوار الامريكيين، ولم يكن هذا الموقف وليد الساعة بل كانت فرنسا تتربص الامور منذ بداية اشتعال الثورة وكانت تتابع سير المعارك الحربية بين الطرفين حتى تتاح لها الفرصة المناسبة للتدخل ومساعدة الثوار.

لقد كان دافع فرنسا إلى هذا الوقف هو الرغبة فى الانتقام من انجلترا التى اذلتها وفرضت عليها معاهدة باريس ١٧٦٣ وخلقت فى نفوس الفرنسيين الكراهية الدفنية لكل ما هو انجليزى. لقد خسرت فرنسا فى حرب السنوات السبع مستعمراتها فى كندا والهند، واصبحت انجلترا القوة الوحيدة فى هذه الجهات وبذلك يمكن القول بأن معاهد باريس كانت مهينة ومحقرة لفرنسا ومجيدة وعظيمة لانجلترا، أو كما وصفها الساسة الانجليز المعاصرون بانها «اشرف معاهدة وقعت على انجلترا فى تاريخها». ومنذ هذا التاريخ أصبح هدف الحكومة الفرنسية التى سيطر عليها شوازيل Choiseul فى عهد الملك لويس الخامس عشر Louis XV (١٧١٥ - ١٧٧٤) هو احياء قوة فرنسا البحرية واستعادة ما انتزعتها انجلترا منها خلال الحرب مع الرغبة فى الانتقام. وكانت حرب الاستقلال الامريكية هى المناسبة التى اظهرت فيها فرنسا هذه المشاعر.

ولقد أدركت فرنسا أن استقلال المستعمرات الامريكية عن انجلترا مسألة وقت فقط حيث كانت الامدادات العسكرية الفرنسية تصل إلى الثوار بطرق سرية عن

طريق التجار الاجانب الذين تعاملوا معهم وذلك قبل ان يتم التحالف الرسمى بين الطرفين، وقد كان لانتصار الثوار فى ترنتون Trenton وبرنستون Princeton وسار اتوجا Saratoga خلال عام ١٧٧٧ أثره فى التحالف الرسمى بين فرنسا والثوار بعد ان تأكد الفرنسيون من اضمحلال قوة انجلترا العسكرية فى امريكا.

قدم فرحين Vergennes وزير الخارجية الفرنسى فى مايو ١٧٧٨ معاهدتين إلى البرلمان الفرنسى للتصديق عليهما، الأولى معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات الامريكية وتضمنت الاعتراف بالاستقلال الذى كان قد اعلن فى يوليو ١٧٧٦، أما المعاهدة الثانية فقد كانت معاهدة تحالف بين الثوار وفرنسا وتضمنت تقديم العون العسكرى الفرنسى للثوار إلى ان يتحقق النصر الكامل على انجلترا.

لقد بدأت الحرب الفعلية بين انجلترا وفرنسا فور التوقيع على التحالف وكان ميدانها امريكا والبحر المتوسط وقد شاركت اسبانيا ايضا فى الحرب ضد انجلترا بعد انه نجح فرجين، بعد جهد عامين من العمل الدبلوماسى، فى دفعها إلى حلبة الصراع، حيث تم عقد معاهدة تحالف بين اسبانيا والثوار فى ١٧٧٩ وقامت اسبانيا على أثرها بحصار جبل طارق المستعمرة البريطانية من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٢.

ويعتبر دخول اسبانيا الحرب إلى جانب الثوار رد فعل لهزيمتها أمام انجلترا فى حرب السنوات السبع وتنازلها عن فلوريدا ولذلك كان يحدوها الامل فى استعادة ما فقدته. لقد كان لهذين التحالفيين اكبر الاثر فى عزلة انجلترا وفى رأى العام الاوروبى انذاك حيث ساد الاعتقاد بأن انجلترا تسير فى طريق الانهيار وأن نجحها قد أفل.

لقد كانت الحرب بين انجلترا وفرنسا ضارية، فقد كان على انجلترا أن تواجه

قوة فرنسا البرية والبحرية فى القارة الامريكية، وكان عليها ايضا أن تواجه الصراع البحرى الذى اشتعل فى البحر المتوسط بين السفن الانجليزية والسفن الفرنسية وما نتج عنه من خسائر مادية، وكانت انجلترا تعلم أن الاسطول البحرى الفرنسى قوة لا يستهان بها فقد كان على درجة عالية من الكفاءة وكان يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاسطول الانجليزى.

كان اسلوب التفتيش البحرى الذى لجأت اليه كلا من انجلترا وفرنسا للسفن التجارية فى البحر المتوسط والذى تميز بالتعسف ومصادرة حمولات السفن بما فى ذلك سفن الدول المحايدة التى كان يعتقد أنها عون للاعداء هو بداية الاحتكاك.

وقد رفعت الدول المحايدة الشكاوى إلى حكومتى انجلترا وفرنسا مطالبة بحماية تجارتها وبوضع حد لهذه التصرفات، وكانت الدولة العثمانية من أوائل الدول المحايدة التى سعت إلى ايجاد حل لهذا الوضع خاصة بعد أن تعددت شكاوى اصحاب السفن من الرعايا العثمانيين للسلطات العثمانية، ولذلك كلف السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩) الباب العالى باعداد صيغة تمهد بعدم التعرض للسفن التجارية العثمانية ولتنظيم سير السفن فى البحار وتقديمة إلى حكومتى انجلترا وفرنسا للالتزام به.

وكانت الصيغة المبدئية للتعهد التى تم اعدادها فى ٢٠ نوفمبر ١٧٧٩ على النحو التالى:

«يتعهد ملك فرنسا المعظم وجلالة ملك انجلترا بأن يظهرها روح المودة والصداقة والنوايا الطيبة تجاه مسألة عبور السفن التجارية والمسافرين من رعاياهم ورعايا الدول الأخرى عبر البحار وبأن يضمننا لهم الأمان وعدم الاعتداء».

وقد ادخلت بعض التعديلات والاضافات على هذه الصيغة وصدر المنشور

العثماني الرسمي في شكله النهائي وبنفس التاريخ على النحو التالي :

« منشور صادر من الباب العالي لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب الدائرة بينهما في السواحل العثمانية » .

« لقد صدر منشور من قبل في ١٧٤٦ / ١١٥٩ هـ لتنظيم مرور السفن الحربية للدولتين وظل معمولاً به حتى الوقت الراهن وكان يقضى بالأتدخل السفن الحربية الانجليزية والفرنسية إلى السواحل العثمانية عند خط الحدود الشرقية، ولكن من الآن فصاعداً سيسمح للسفن التجارية لكلا الدولتين بحرية التجارة والمرور ولن يضع الباب العالي أى قيود على حرية التجارة، ويأمل الباب العالي أن تتعهد الدولتان بعدم التعرض للسفن التي ترفع الاعلام المحايدة حتى لا يكون هناك ضرر علينا، ونأمل في أن يكلف سفراء الدولتين بتنفيذ هذا المنشور وان يقوم الضباط داخل السفن بمراقبة تنفيذه » .

أما عن موقف الحكومة الانجليزية من هذا المنشور فكان التحفظ وعدم الرغبة في تنفيذه بل ومحاولة تجاهلة وقد اتضح ذلك من رسالة انسلى حول هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية البريطانية والتي قال فيها :

« أن المنشور الذى أصدره الباب العالي لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب، غير مجدى بالنسبة لنا وليس له فائدة لرعائنا وسأبدل قصارى جهدى لمنع تنفيذه » .

وقد اثبتت الاحداث في الفترة التالية تجاهل الحكومة الانجليزية تماماً لهذا المنشور كما سنرى .

أما عن موقف الحكومة الفرنسية فكان الموافقة وإبداء الاستعداد للعمل بالمنشور العثماني وأشار انسلى في مراسلاته إلى أن السفير الفرنسي في الآستانه هو الذى

طلب من السلطان العثماني تجديد منشور ١٧٤٦ مع ادخال بعض التعديلات عليه مما يؤكد الدور الفرنسي في صياغة بعض المواقف العثمانية، وبرغم هذا الموقف من الحكومة الفرنسية الا أن احداث الفترة التالية اثبت عكس ذلك.

على أية حال اعتقد الباب العالي ان الهدوء سيسود البحار والسواحل العثمانية في الفترة التالية وان الحكومتين الانجليزية والفرنسية ستحاولان الالتزام بهذا التعهد الا أنه لم يمض الا وقت قصير ووقعت احداث اعتداء متبادلة بين السفن الانجليزية والفرنسية في منطقة حوض البحر المتوسط، فقد وردت المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية من سفارتها في الاستانة بناء على الخطابات الواردة من القنصلية البريطانية في بيرا Pera تفيد بأنه قامت محاولة فاشلة من جانب سفينة فرنسية للاستيلاء على سفينه هولنديه تابعة لانيجلترا تحمل اسم ازميزر Smyerna بقيادة الكابتن بلوم وكانت قد خرجت من ميناء امستردام ومتجهة إلى الموانئ العثمانية وعليها حمولة من المواد الغذائية تقدر بـ ٦٠٠ ألف قرش عثماني.

وكانت انجلترا قد لجأت إلى شحن بضائعها على متن سفن أجنبية اتفاء للاعتداءات الفرنسية وكانت هذه السفن ترفع الاعلام المحايدة وكانت غالبيتها تخرج من موانئ اوستن وامستردام بهولندا، وساهمت في ذلك ايضا سفن البندقية واليونان.

وقد تظلم الهولنديون من الاعتداءات الفرنسية على سفنهم وتعددت شكاواهم امام الباب العالي وخاصة خلال شهر ديسمبر ١٧٧٩، وقد تدخل انسلى اكثر من مرة وطالب السلطات العثمانية باتخاذ اجراءات حاسمة لردع الفرنسيين.

وقد وردت شواهد في الوثائق البريطانية على تكرار خرق المنشور العثماني حينما وقع اعتداء متبادل بين السفن الانجليزية والفرنسية في شهر ديسمبر ١٧٧٩

فى منطقة الارجنيل (جزر بحر ايجه) ونتج عنها سرائين من البحارة الفرنسين فى مقابل أسرائين من البحارة الانجليز، وكان الاجراء الذى يتم اتخاذه فى مثل هذه الظروف هو ارسال الاسرى الفرنسين إلى السفارة الانجليزية فى الاستانة واحيانا إلى القنصلية الانجليزية فى بيرلا ولا يتم الافراج عنهم الا بعد التفاهم على صيغة للتبادل . وقد ذكر انسلى فى رسالته إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٧٩ . ولقد وصلت الغنيمه ولم يحدث أى تأخر أو اعاقه للسفن التجارية المسلحة التى جاءت بها، وقد استسلم الكابتن بريمون Berrmon قائد السفينة الفرنسية وقد تميز بالهدوء وسلم جميع متعلقاته إلى السلطات العثمانية، وكانت عبارة عن نقود وحقيبتان بهما أوراق وخطابات .

ونستدل من الوثائق البريطانية على أن السلطات البريطانية فى كشمير من الاوقات كانت لا تكتفى بأخذ الاسرى الفرنسين مقابل الاسرى الانجليز بل كانت تطالب بتعويض مادمى من الحكومة الفرنسية لقاء أعمال السلب والنهب التى كانت تتعرض له سفنها، وفى الحادث الأخير طلبت الحكومة الانجليزية تعويضا ماليا لطاغم السفينة وحاولت الزام الكابتن بريمون به بحجة أنه ألقى القبض على جميع من فى السفينه بشكل غير قانونى . وفى اغلب الاوقات كان بحول الامر للقضاء .

وقد استمرت الاعتداءات البحرية بين انجلترا وفرنسا خلال عام ١٧٨٠ فقد ورد فى مراسلات انسلى لشهر يناير ١٧٨٠ أن عددا من السفن البندقية واليونانية التابعة لانجلترا تعرضت للاعتداء من جانب سفن فرنسية مسلحة بالقرب من ميناء أزمير، ثم اجبرت هذه السفن على التوجه الميناء مرسيليا Marsailles وان احدى هذه السفن تحطمت عند اصطدامها بالصخور بالقرب من ميناء تينيدوس Tenedos باليونان، وواصلت السفن الاخرى طريقها تحت التهديد .

ويتضح من هذه الوثيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ إلى نفس أسلوب
الانجليز باحتجاز السفن والملاحين في الموانئ الفرنسية لحين التفاهم مع السلطات
الانجليزية.

وقد وقع اعتداء جديد من جانب السفن الانجليزية على سفينة فرنسية بالقرب
من ميناء أزمبير في نفس الشهر وتم الاستيلاء على حمولاتها ورفع قادة السفن
شكواهم إلى السلطات العثمانية.

ويستدل من هذه الوثائق أيضا على أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ في
بعض الاوقات إلى ارسال بعض وحدات من اسطولها الحربي لحماية سفنها
التجارية أثناء رحلاتها في البحر المتوسط مما يدل يعد دليلا على ترصد السفن
الانجليزية لسفن الفرنسية، فقد ذكر انسلي أن بعض وحدات من اسطول فرنسا
كانت في حراسة الفرقاطات الفرنسية وبعض القطع الحربية الصغيرة. هذا وقد
امتدت الاعتداءات إلى منطقة شرق البحر المتوسط فقد تعرضت بعض السفن
الانجليزية لاعتداء من جانب بعض السفن الفرنسية وكانت محملة بالتبغ وخارجة
من ميناء أنطاكية في طريقها إلى دمياط حيث كان يتم تبادل التبغ بالبضائع
المصرية وخاصة المواد الغذائية مثل الارز وال فول والعدس والقمح والسكر وبعض
المنتجات السودانية. وحينما تقدمت السلطات الإنجليزية بالشكوى إلى الباب العالي
نصح الأخير أنسلي بالتفاهم مع السلطات الفرنسية أو مع السفير الفرنسي لضمان
السير الامن للسفن الانجليزية في هذه المنطقة.

ويستدل من تكرار حوادث الاعتداءات على سفن الدول المحايدة عجز الباب
العالي عن الزام الحكومتين الفرنسية والانجليزية بوضع حد لهذه الاعتداءات
ولذلك طالبت هذه الدول حكومتى الدولتين بأصدار قانون لحماية تجارة الدول

المحايدة، وقد رفضت الحكومة الانجليزية المشاركة في اصداره الا أن فرجين - وزير خارجية فرنسا - تحمس للأمر وصدر القانون في ١٧٨٠ بعد موافقته عليه ووقعت عليه هولندا والدنمارك والسويد بصفة مبدئية ونص على ما يأتي :

١ - تحمى الاعلام المحايدة جميع السفن التجارية خلال فترة الحرب حتى لو كانت تابعة لرعايا الدول المتحاربة.

٢ - تعتبر الاسلحة والذخيرة فقط من محظورات الحرب وفيما عدا ذلك لا يعتد به .

٣ - لا بد من اتخاذ الاجراءات التنفيذية عند الرغبة في مقاطعة أحد الموانئ ولا يكتفى بالاعلان فقط .

رفضت بريطانيا التوقيع على هذا القانون واعتبرته قيذا على تفوقها البحري، ولكنها شعرت بالارتباك حينما انضمت القيصرية الروسية كاترين الثانية اليه واطلقت عليه «الحياذ المسلح Armed Neutrality»، وقد سارعت بروسيا والنمسا وناپولي والبرتغال بالتوقيع عليه وشكلوا بذلك جبهة قوية في وجه إنجلترا.

أما عن الاضرار التي لحقت بالتجارة الانجليزية في منطقة الليفانت Levant (شرقي البحر الابيض المتوسط) فقد كانت جسيمة ويستدل على ذلك من اضمحلال نشاط شركة الليفانت الانجليزية خلال هذه الفترة. فقد ذكرت التقارير التي اوردها Wood أن اعداد موظفي الشركة تناقصوا خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر بشكل واضح حيث ترك العمل ٣٥٢ موظفا من جملة الموظفين البالغ عددهم ٤٠٠ شخص . كذلك انكمش حجم المبادلات التجارية الانجليزية حيث لم تصل إلى ميناء ليفربول Liverpool سوى ثلاثة سفن تجارية في الفترة من ١٧٧٥ و ١٧٨٥ لذلك لم تكن هناك حاجة لتعيين موظفين لجمع الرسوم

فى الموانى. وكانت موارد شركة اللففانت تمثل بنءا هاما فى ابرءاءات انءلءترا فىءما قبل انءلاع الثورة الامركفة وءاصة ءفنا ءوصل الانءلفز إلى ءقلفء للملابس الهنءفة المصنوعة من القطن الفاءر ولقفل ءواءا لءى الطبقات العءثمانفة الشرفة وءلء مءل الملابس الهنءفة الاصفة.

كءلك ءناقصء كمففاء المواء الخام الءف كانت ءعءمء علفها المصانع الانءلفزفة والءف كانت ءرء من منطفة اللففانء مءل القطن والصوف ءءركف والءف كان فرف بشكل منءظم منذ عام ١٧٥٦ من منطفءف أزمفر وقبرص؁ وكان للصوف ءءركف الوارء من أزمفر مكانه ءاصة فى انءلءترا ءءف أن رجال الاقءصاء الانءلفز كانوا فصفون أزمفر بانها نفو أورلفانز New orleans القرن ءامن عشر .

ونظرا لوقوع كءفر من ءالاء الاءءكاك والصءام بفن السفن الانءلفزفة والفرنسفة بالقرب من مفاء أزمفر فقء ءعرضء ءءارة الوارءة والخارءة منه لاضرار ءسفة ءلال فءرة ءءرب وأءر هءا بالءالف على ءءارة الانءلفزفة فى اللففانء وقد ءعا هءا الامر إلى أن فقوم الباب العالف بءوءفه اللوم إلى ءءومءف انءلءترا وفرنسا وطالبهف! بالابءعاء عن مفناء أزمفر فى مءاولة لءأمفن ءركة السفن الءاءلة والخارءة منه ءلرا لاهمفءه الاقءصاءفة؁ وارسل فضا القبطان باشا عءة رسائل إلى سفراء الءولءفن فى الاسءانه مطالبفا بمعنع الاعءءاء على السفن المارة بطرفق ازمفر لان ءلك فءعارض مع القوانفن الءولفة ومع سفاءة الءولة العءثمانفة.

وقء ءاول انسلف؁ بصففءه عضاوا فى شركة اللففانء الاءءام بهذا الامر وءاول بعء ءءارة الانءلفزفة فى مفاء أزمفر وفى مفاء القسطنءفنفة فضا الءف كان قء اصابه الءمار؁ فلم ءصل إلى المففاء الاءفر سوف سففنة انءلفزفة واءءة ءلال ءمانية أشفر من عام ١٧٧٩ من ءأفر الاعءءاءاء الفرنسفة.

وقد باءت جهود انسلى لاهياء التجارة الانجليزية فى الموانىء العثمانية بالفشل ولذلك حاول احياءها فى البحر الأحمر عبر الطريق البرى الذى كان يمر بمصر. وكانت التجارة الانجليزية قد توغلت فى البحر الاحمر حتى جدة حيث كان حوالى ثلاث أو أربع سفن تقوم سنويا بتفريغ البضائع الهندية، وكانت السلطات العثمانية تحرم على هذه السفن ان تبحر شمال جدة، ولكن بذلت الحكومة الانجليزية جهودها لدى محمد بك ابو الذهب والى مصر فى ١٧٧٥ ونجح وارن هستنجز Warren Hastings حاكم البنغال فى عقد اتفاق معه فى هذه السنة لتسهيل مرور البضائع الانجليزية والبريد والمسافرين عبر البحر الاحمر إلى السويس، وتم تحديد الرسوم الجمركية على البضائع الانجليزية بنسبة تتراوح بين ٦,٥ ٪، ٨ ٪ وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن حلفائه فى مصر بالمحافظة على السلع التى تنقل من الطور إلى السويس والى القاهرة فى طريق تصديرها إلى الخارج.

وقد واجهت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من الدولة العثمانية حيث كان السلطان العثماني يخشى من زيادة ثروات بكوات المعاليك فى مصر ثم خروجهم على السيادة العثمانية، اضافة إلى سيل الشكاوى التى رفعها شريف مكة من ضياع العوائد الجمركية من ميناء جدة، ولذلك اصدر السلطان العثماني مجموعة من القرارات فيما بين عامى ١٧٧٥، ١٧٧٩ يؤكد فيها على منع السفن المسيحية من التجارة فى البحر الأحمر ويأمر بايقافها.

وبرغم ذلك استمرت بريطانيا فى محاولات كسر هذا الحظر، ولكن تعرضت السفن الانجليزية لمواقف سيئة فى السويس والطور تمثلت فى مصادرة السفن وما عليها من بضائع وسجن البحارة وقد ورد فى الوثائق البريطانية نص الشكاوى التى قدمها عدد من بحارة بعض السفن الانجليزية إلى السلطات المصرية من الاضرار التى لحقت بهم وتعهدوا بعدم تكرار هذا الامر مرة أخرى. وجاء فى الشكاوى:

« عند وصولنا بسفينتنا التجارية إلى السويس بناء على الفرمان الصادر إلينا عن باشا مصر انزلنا البضائع ونقل بعضها إلى القاهرة بينما سرق أعراب الطور الجزء المتبقى ونهبوه ثم تم مصادرة امتعتنا في القاهرة وسجن زملاؤنا في القلعة وقد اتخذت هذه الاجراءات بناء على فرمان صادر من الباب العالي . وقد أرسل سفيرنا في مصر رسالة إلى الباب العالي يوضح فيها ما تعرضنا له من سوء معاملة في السويس وطلب نسخة من الفرمان السلطاني وحصل عليها . وبناء عليه فانا نحن الموقعين أدناه نقر بأنه لن تدخل إلى السويس سفينة انجليزية مرة أخرى وليس لدينا أى ادعاء ضد الاعراب الذين سرقوا بضائعنا ولا ضد ولاية مصر ، وسنغادر السويس بعناية الله عائدين إلى الهند ، واذا تكرر هذا العمل مرة أخرى فان ذلك سيكون تحت مسئولية انجلترا واذا طلب منا أى تعويض فنحن على استعداد للوفاء به ، واذا صدرت فرمانات جديدة تسمح للسفن الانجليزية بالعبور والرسو في السويس فسوف نعود بتجارتنا واذا لم تصدر فرمانات تسمح بذلك فلن نأت التوقيع : ايفان بيلي ، جون هيلوب ، هنرى سوليفان ، جون دونلى ، جورج مور ، اندرو اسكيدى » .

وتعد هذه الحادثة من أهم العوامل التى أجبرت انجلترا على التوقف عن بذل المزيد من الجهود لخرق الحظر العثماني والالتزام به وقد ارسلت الحكومة الانجليزية رسالة إلى السلطات المصرية جاء فيها :

« لن نسمح بمرور سفن انجليزية إلى السويس لأن هذا الطريق مخصص للحج إلى مكة بناء على الخط الشريف الذى أصدره السلطان العثماني ونحن نحترم الدين الاسلامي وسيعاقب كل من يحاول مخالفة هذا الأمر وسيتم ابلاغ سفرائنا بهذا الالتزام وكذلك سنرسله إلى جميع رجال الدين الموقرين في مصر » .

ثم أصدر البرلمان الانجليزي أمرا إلى الرعايا الانجليز بعدم التوجه بسفنهم إلى السويس على الاطلاق.

وعلى ذلك يمكن القول بأن انجلترا كانت في موقف لا تحسد عليه خلال هذه الفترة، فقد واجهت اعتداءات بحرية فرنسية على سفنها التجارية وحصار اسباني لمستعمرة جبل طارق وأفل نجمها في عالم التجارة نتيجة انهيار نشاط شركة الليفانت وباءت محاولاتها لحياء الطريق البري التجاري عبر مصر بالفشل، ويضاف إلى ذلك الخسائر المالية التي تعرضت لها في شكل تعويضات للمتضررين من هجمات السفن الانجليزية وكان من بينهم نسبة كبيرة من الرعايا العثمانيين.

وقد كلفت هذه التعويضات الحكومة الانجليزية مبالغ كبيرة خاصة في هذه الظروف الحرجة ولذلك لجأت إلى الاستدانة وعقدت قروض بفائدة مالية كبيرة وصلت إلى ١٠٪ مع بعض الدول الاوروبية، وبلغت ديونها للقسطنطينية وحدها ١٢,٠٠٠ جنية استرليني في ١٧٨٢.

أما عن الاضرار التي لحقت بالتجارة الفرنسية في البحر المتوسط من جراء هذا الصراع فقد كانت جلية حيث كانت شركة الليفانت الفرنسية Compagnie de Levant التي تكونت في منتصف القرن السابع عشر هي التي تحتكر نقل التجارة الفرنسية من شرق البحر المتوسط والبحر الاحمر إلى اوروبا، وقد اقامت هذه الشركة ١٦ مصنعا في الليفانت وحصلت على كميات كبيرة من المواد الخام من الممتلكات العثمانية وقامت بتصنيعها ثم اعادة بيعها في هذه السوق الرائجة.

وكان القطن والصوف والحبر أهم المواد الخام التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية وكان القطن يخرج من سالونيك وازمير بكميات كبيرة قدرت بـ ٩٠٠٠ بآله سنويا قبل الحرب الامريكية ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف تقريبا في وقت الحرب.

أما الصوف فكان يأتي من تركيا بكميات كبيرة وقامت عليه صناعة الجوخ Les Draps (نوع من الصوف السميك) وتخصصت بعض المصانع الفرنسية في انتاجه مثل مصانع منطقة لا نجدوك Languedoc في جنوب فرنسا، وكانت تجارة الجوخ أهم مصدر للدخل من التجارة الفرنسية في الليفانت منذ عام ١٧٦٣ حيث كانت الدولة العثمانية هي المستهلك الرئيسي للجوخ فقدرت كميات الاستهلاك بـ ١٨,٧٥٠ باله قبل الحرب الامريكية وبلغت وقيمتها ٩ مليون فرنك ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف أثناء الحرب.

أما الحرير فقد حصلت عليه فرنسا من طرابلس وقبرص وحلب وأزمير والمورة وكانت تقوم بتصنيعه وإعادة بيعه في شكل اقمشة حريرية فاخرة، وقد تراجعت عوائد هذه التجارة أثناء الحرب ووصلت إلى ٢٠٠ الف فرنك فقط سنويا.

ويذكر سان بريست Saint Priest ان الامتيازات الاجنبية Capitulations التي تمتعت بها فرنسا كانت أهم عامل في رواج تجارة الليفانت منذ القرن السادس عشر.

وكانت هناك تجارة اخرى رائجة في الليفانت وتأثرت بالحرب الامريكية وبالصرع البحري بين انجلترا وفرنسا وهي تجارة البن وخاصة بن مخا الذي كان يأتي من اليمن عن طريق مصر وقد توسعت فرنسا في تصديره إلى الولايات العثمانية الاوربية وإلى البحر الأسود في منتصف القرن الثامن عشر وكان يدر دخلا لا يقل عن ٤٠٠ الف فرنك سنويا ثم تفوق عليه البن القادم من البرازيل وتراجعت مبيعاته ايضا أثناء الحرب. لحقت الخسائر بتجارة الكتان والتي كانت رائجة قبل الحرب وتجارة الارز والشعير والقمح والفلول والزبيب والحمص والصبغة الزرقاء Indigo وكانت تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الجوخ والمنسوجات القطنية والحريرية.

كذلك حصلت فرنسا على بعض المواد الخام الثانوية من الليفانت مثل الصبغة الحمراء Cochenille والشمع ومستلزمات صناعة العقاقير، والعطور وهذه تناقصت بشكل جاد اثناء الحرب نتيجة صعوبات وصولها إلى موانئ فرنسا وخاصة مرسليليا حيث كانت الميناء الرئيسى لتجارة الليفانت.

وكانت ازمير وحلب والقسطنطينية وسالونيكاً وصيدا مراكز هامة للتجارة الفرنسية فى الليفانت وقد تأثرت كلها بالصراع الدائر بين فرنسا وانجلترا حيث قل ورود السفن إلى هذه الموانئ زمن الحرب بدرجة ملحوظة.

وبرغم تناقص عوائد التجارة الفرنسية فى الليفانت فان خسائر شركة الليفانت الانجليزية كانت اعظم فقد ذكر Wood ان التجارة الفرنسية فى الليفانت لم تتعرض للاختناق كما حدث لانجلترا.

ولم يقتصر الامر على تناقص عوائد التجارة الفرنسية والتجارة الانجليزية فى منطقة الليفانت بل تعداه إلى الحاق الاضرار بالتجارة العثمانية أيضا- وهى مرتبطة- كما رأينا بتجارة الدولتين، فقد تناقصت عوائد التجارة الخارجية العثمانية فى هذه الفترة نتيجة لقلة ورود السفن الاجنبية إلى الموانئ العثمانية الرئيسية التى سبق ذكرها بسبب هذا الصراع البحرى، ويضاف إلى ذلك التعويضات المالية التى كانت السلطات العثمانية. تضطر لدفعها لاصحاب السفن من الرعايا الذين كانوا يتعرضون للهجوم البحرى من آن لآخر، وقد شكلت هذه التعويضات اعباء مالية فوق طاقة الخزينة السلطانية فى هذه الفترة.

وقد أورد أنسلى نموذجا لشكوى تقدم بها أحد الرعايا اليونانيين إلى السلطات العثمانية مطالبا بتعويضات لقاء السلب والنهب الذى تعرضت له سفينته فى منطقة الأرجيل وهذا نصها: «شحن ميجال دروسو Mihal Drosso وهو يونانى من

رعايا الدولة العثمانية سفينته بحوالى ٧٠٠٠ طن من القمح لحساب عدد من التجار من الرعايا العثمانيين وكان متوجهاً بها إلى ميناء ازمير ومعه بعض المسافرين من جزيرة قبرص وعند تمياني Timiane فى جزيرة خيوس Chios، أحدى جزر الارخبيل، اعترضت طريق سفينته سفينتان تجاريتان مسلحتان وبرغم انه رفع الاعلام التركية المحايدة فقد أجبر على التوقف للتفتيش على اوراقه، وبرغم انه تم التأكد من ان السفينة مملوكة لأحد رعايا الباب العالى مما يوجب الامتناع عن مضايقته فقد تم احتجاز مبحال لمدة خمسة أيام على ظهر السفينة بعد أن سلبت بضاعته وبيعت حمولة القمح لحساب السفن الأخرى المسلحة، وبعد ان اصبحت السفينة خاوية سحبوها وتركوها فى ميناء تسخمية Tscheme ثم اطلقوا اسراحه فيما بعد. وقد وصف مبحال السفينتين اللتين اعترضتا طريقة بان احدهما كان عليها من ٣٠ إلى ٤٠ ملاح وقائدها يدعى Fabeler، والثانية كان عليها من ١٠ إلى ٢٠ مدفعا وحوالى ٢٥ ملاحا وقائدها يدعى Tomeso ثم قدر مبحال قيمة الخسائر بـ ٣١٨٠ قرشا عثمانيا وتوسل إلى الباب العالى لرد هذا المبلغ.

وقد استاء الباب العالى من هذه الشكوى ووجه عبارات اللوم والتوبيخ لسفيرى انجلترا وفرنسا وطلب منهم ضرورة وضع حد لهذه التصرفات واجبرهم على المساهمة فى دفع التعويض المناسب لمبحال.

وعلى ذلك نرى ان انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية قد تعرضوا لاضرار مادية من جراء هذا الصراع، وتمثلت هذه الاضرار فى تناقص عوائد التجارة الخارجية فى منطقة الليفانت وسلب حمولات السفن ودفع تعويضات للمتضررين.

على ان هذا الصراع البحرى كان له انعكاساته ايضا على علاقات الدولة العثمانية بكل من انجلترا وفرنسا.

فمن ناحية العلاقات العثمانية الإنجليزية فقد اعتراها الضعف خلال فترة الحرب الأمريكية ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى وقوع سوء تفاهم بين الطرفين أدى إلى تبادل الالفاظ الحادة بين سفراء إنجلترا في الأستانة وممثلي السلطان، إلا أن الحكومة الإنجليزية كانت حريصة في جميع الظروف على الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع الدولة العثمانية على الأقل لدفع الخطر الروسي، وكان هذا الحرص يتمشى مع السياسة العامة لإنجلترا وهي الحفاظ على كيان الدولة العثمانية والدفاع عنها في وجه محاولات القضاء عليها أو تقسيمها.

ومن الملاحظ من خلال مراسلات آنسلي أن إنجلترا كانت تسارع إلى تقديم الاعتذار في الأوقات التي كانت تشعر فيها بالخطأ وإذا تطلب الأمر دفع تعويضات للرعايا العثمانيين كانت تؤديها ولا تسعى في جميع الأحوال إلى تصعيد المواقف وقد دفع هذا الأسلوب بعض المؤرخين إلى الاعتقاد بأن إنجلترا كانت تسعى إلى ضم العثمانيين في تحالف معها ضد فرنسا في الحرب الأمريكية ولكنها لم تفعل في ذلك.

أما عن العلاقات العثمانية الفرنسية فقد تعرضت لبعض الفتور والاضطراب من جراء مهاجمة السفن الفرنسية للسفن العثمانية ورغم أن العلاقات الفرنسية العثمانية كانت قوية وكان السفير الفرنسي في الأستانة يتقدم جميع السفراء الأجانب وكانت جميع المطالب الفرنسية مجابة وخاصة فيما يتعلق بإضافة بنود جديدة لمعاهدة الامتيازات التي تم التوقيع عليها في عهد السلطات سليمان القانوني في ١٥٣٤.

ولكن من الملاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحرص على الصداقة العثمانية في جميع المواقف خلال هذه الفترة وذلك لهدف أساسي وهو عدم اعطاء الفرصة لإنجلترا أو روسيا لزيادة نفوذهما في الأستانة على حساب النفوذ الفرنسي، وكان

الاسلوب الفرنسى المتبع هو المسارعة إلى تنشيط الدبلوماسية الفرنسية لاعادة العلاقات مع العثمانيين إلى سابق عهدها فى اوقات الخطر. وقد اتضح هذا الاسلوب فى اعقاب الحرب العثمانية الروسية فى عام ١٧٧٤ حينما فترت العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية بسبب احجام الحكومة الفرنسية عن تقديم العون العسكرى للعثمانيين خلال الحرب فقد سارعت فرنسا إلى ارسال بعثة دبلوماسية فوق العادة لمحو آثار هذا الفتور ونجحت فى ذلك.

وفى اثناء حرب الاستقلال الامريكية حاول الفرنسيون ابعاد العثمانيين عن التدخل فى الصراع بينهم وبين انجلترا حرصا على عدم اهتزاز ثقة العثمانيين فى فرنسا على عكس انجلترا التى حاولت اقحام العثمانيين فى هذا الصراع للتأثير على قوة النفوذ الفرنسى فى الآستانه، وقد فسر انسلى محاولات فرنسا لابعاد العثمانيين عن هذا الصراع بانه الرغبة فى عدم اظهار تصرفاتهم غير القانونية امام الباب العالى .

اما عن موقف السلطان العثمانى من النفوذين الفرنسى والانجليزى فى الآستانه فقد كان الاعتدال والمرونة ومحاولة التوفيق بين طرفى الصراع اذا تطلب الامر ذلك الا أنه فى اوقات كثيرة كان يتعرض لضغوط من سفراء الدولتين لاتخاذ مواقف معينة، فقد تزايد الحاح انسلى فى بعض الاوقات على الباب العالى والقبطان باشا لتوجيه اللوم والتوبيخ إلى السفير الفرنسى فى الآستانه لكثرة الاعتداءات الفرنسية على السفن الانجليزية وقد رضخت السلطات العثمانية بل وطلبت توجيه رسالة إلى الحكومة الفرنسية لبحث هذا الامر ومحاولة ايجاد حل يرضى الطرفين.

وفى اوقات اخرى تعرض الباب العالى لضغوط دبلوماسية من جانب السفير

الفرنسى فى الاستانة لتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى انسلى بسبب الاعتداءات الانجليزية على السفن الفرنسية وقد رضى الباب العالى للامر وكان لهذه الرسالة اثرها فى ان اصدر انسلى أوامره إلى قادة الطرادات الانجليزية العاملة فى البحر المتوسط بالامتناع عن ارتكاب اية مخالفات فى الموانئ العثمانية أو الاعتداء على السفن الفرنسية.

وفى مواقف اخرى كان السلطات العثمانى يطلب استشارة انسلى وتفصيل ذلك أن قام دى برجتون De Bargetton قائد السفينة المسلحة والتي حملت اسم (La gracieuse) بالاعتداء على السفينة الفرنسية دبلن Dublin فى ٢٥ ديسمبر ١٧٧٩ فأسره الكابتن ادوارد مور قائد السفينة الانجليزية وارسلت السفينة الفرنسية إلى القنصلية البريطانية فى قبرص ولكن بعد ان اسفر الحادث عن قتل بعض البحارة الانجليز وبعض البحارة من الرعايا العثمانيين.

وقد كان لهذه التصرفات الوحشية وقع سيء على الشعب العثمانى فى الآستانة وكادت تحدث ثورة فيها على حد تعبير انسلى ، وكان لها تأثير سيء على انجلترا ايضا وهدد انسلى باستخدام القوة التى قد تجبر فرنسا على عدم ارسال سفنها التجارية من ميناء مرسيليا إلى منطقة الليفانت، ومن ثم تشاور السلطان مع انسلى واقترح عليه الاخير ايجاد سفن حراسة عثمانية انجليزية فى منطقة البحر المتوسط لحماية تجارة الدولتين ووافق السلطان على هذا الاقتراح وبدأ العمل به بالفعل .

ولكن انسلى اصر على طلب تعويض مالى كبير من الحكومة الفرنسية لقاء الخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالسفينة دبلن واثار على السلطان بطلب تعويض مماثل وقد كان .

وقد اتضح من خلال الوثائق البريطانية ان السلطان العثماني كما يظهر المحاباة للجانب الفرنسي في بعض المواقف فحينما احتجزت السفن الانجليزية احدى الفرقاطات الفرنسية في ٢٨ ديسمبر ١٧٧٩ عند جزيرة سريجو Cerigo وعلى متنها ١٢٨ ملاحا و ٢٤ مدفعا، ثم تم اغراق السفينة بعد وقت قصير ولم تكتب النجاة الا لـ ٢٨ ملاحا فقط، قرر السلطان ارسال بعض قطع الاسطول العثماني الحربية للقيام بجولة بحرية في المنطقة لضمان الامان للملاحة الفرنسية.

وفي مناسبة أخرى قامت احدى الفرقاطات الفرنسية في ١ فبراير ١٧٨٠ باطلاق النيران على سفينة انجليزية في ميناء لارناكا Larnaca بقبرص وعومل البحارة الانجليز بوحشية بالغة. وثار انسلي واعتبر هذا العمل مناقضا لحقوق الانسان وللامتيازات الاجنبية، ورفع شكوى إلى الباب العالي مطالبا بالقاء القبض على الضباط الفرنسيين ومعاقبة القائد العثماني الذي كان موجودا في قلعة لارناكا لانه سمح بمثل هذه الاعمال الوحشية، والح انسلي على الباب العالي بضرورة رفع شكوى إلى الحكومة الفرنسية ووعده الباب العالي بذلك ولكنه لم يرفع الشكوى بل ولم يحدث السير الفرنسي في القسطنطينية في هذا الامر على الاطلاق.

ونلمس من هذا الموقف ان الباب العالي حاول عدم ازعاج الجانب الفرنسي بمنع ارسال الشكوى الانجليزية وربما كان يهدف إلى محاولة تهدئة طرفي النزاع. ويمكن القول ان الاعتدال والمرونة كانا السمة الظاهرة للتعامل العثماني مع انجلترا وفرنسا خلال فترة الصراع، فلم تفلح محاولات انجلترا لدفع السلطان العثماني لاتخاذ موقف عدائي صارخ ضد فرنسا وفي هذا دليل على الاعتدال، اما المرونة فتمثلت في استغلال السلطان العثماني لهذا الصراع في محاولة طلب

العون من إنجلترا وفرنسا سويا لتخصيص بعض وحدات من اساطيلهما لحراسة السفن العثمانية فى البحر المتوسط لقاء مبالغ معينة يتم تحديدها بعد التشاور معهما. وقد لقي هذا الطلب الترحيب من جانب حكومتى الدولتين .

ويدو أن سفن الحراسة قد باشرت عملها بالفعل فى المنطقة حيث وردت شواهد فى الوثائق البريطانية تفيد ذلك، فقد ذكر انسلى ان بعض وحدات من السفن الانجليزية والفرنسية ابحت إلى منطقة الارخبيل لحماية العلم العثمانى من الاهانات التى تعرض لها والتى تتعارض مع القوانين الدولية، وذكر فى رسالة اخرى:

«أبحت أربعة سفن انجليزية لحراسة السفن لعثمانية التى كانت تنقل التبغ من انطاكية إلى دمياط فى رحلتى الذهاب والعودة. واعدت الحكومتان الانجليزية والفرنسية سجلات باسماء البحارة على السفن وبالمبالغ المطلوبة وسلمتها إلى الحكومة العثمانية» مما يوضح تطبيق نظام الحراسة بالفعل.

على ان هذا الصراع الذى شهدته منطقة ~~البحر~~ البحر الابيض المتوسط اظهر التفوق العسكرى للجانب الفرنسى على ~~الجانب~~ الانجليزى حيث توالى الهزائم على إنجلترا منذ أواخر عام ١٧٨١ فى الجبهة الامريكية وتدهورت تجارتها فى الليفانت حتى اجبرت على توقيع معاهدة فرساي Versailles مع فرنسا فى ١٧٨٣ واعترفت فيها بالاستقلال الكامل للولايات الامريكية ، وعاد الهدوء إلى منطقة البحر الابيض المتوسط مرة أخرى.

ونخلص مما سبق أن الصراع البحرى بين إنجلترا وفرنسا الذى شهدته منطقة حوض البحر الابيض المتوسط خلال فترة حرب الاستقلال الامريكية قد ألحق الضرر بتجارة الدولتين وتجارة الدولة العثمانية ايضا.

واتضح من هذا البحث أيضا ان الدولة العثمانية وجدت نفسها في خضم صراع ليس لها مصلحة فيه وتعرضت تجارتها للخسارة ولذلك اتخذت مواقف تملئها عليها مصالحها الخاصة كما رأينا.

ونستطيع أن نقرر ان السلطان العثماني اتخذ مواقف تميزت بالاعتدال والمرو في التعامل مع فرنسا وانجلترا وانه نجح في دفعهما للتعاون معه برغم الضغوط التي تعرض لها.

الفصل الثالث
الحرب الأهلية الأمريكية
(١٨٦١ - ١٨٦٤)

الحرب الأهلية الأمريكية

(١٨٦١ - ١٨٦٤)

قامت الحرب الأهلية الأمريكية بين الولايات الشمالية والجنوبية بسبب مشكلة رئيسية وهي الرق ومطالبة الولايات الشمالية بإلغائه وتمسك الولايات الجنوبية به، ولتفهم طبيعة هذه المشكلة لابد من التعرف على النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في الشمال وطبيعة هذه المنطقة والاختلافات المتواجدة بينها وبين ولايات الجنوب.

لقد كان للشمال الأمريكي طابع اقتصادي خاص فلم تمنحه الطبيعة سعة في الأراضي الزراعية ولذلك لم تكن الزراعة هي المورد الأساس للثروة على عكس الجنوب الذي شكلت فيه الزراعة أساس الحياة الاقتصادية حيث السهول الواسعة الخصبة والمياه الوفيرة ولذلك إشتهر بمحاصيل اقتصادية هامة مثل التبغ والأرز والقطن الذي أصبح أهم سلعة تجارية على المستوى العالمي ولقد تطلبت المساحات الشاسعة التي زرعت بهذا المحصول الهام الأيدي العاملة الوفيرة ومن ثم بدأ شراء الرقيق من أواسط أفريقيا للعمل في الأراضي الزراعية وأصبح الرقيق عماد الحياة الاقتصادية في الجنوب ونشأت معه شكله تزايد أعداد الزوج الأرقاء وعدم تمتعهم بما كان يتمتع به الأمريكي من حقوق.

وعلى ذلك يمكن القول بأن مسألة إلغاء الرق بالنسبة للجنوب كانت تعنى القضاء التام على الحياة الاقتصادية به بينما لم يكن لهذا العمل أى تأثير في الشمال لأن الزوج الأرقاء لم يعملوا إلا في الخدمة في المنازل وكان من السهل الاستغناء عن خدماتهم.

وعندما حصلت الولايات المتحدة على إستقلالها في عام ١٧٨٣ إعتترف دستورها بشرعية الرق ولكن بدأت الولايات الشمالية الواحدة بعد الأخرى تنتقد هذا

النظام وتطالب بإلغائه وكانت ولاية ماساتشوستى أولى الولايات التى قامت بإلغاء الرق فى سنة ١٧٨٠ ثم تبعها نيويورك وبنسلفانيا.

وقد إتخذ الكونجرس الأمريكى إجراءً إيجابياً فى هذا المجال حينما أصدر قراراً بالحد من مجيء العبيد إلى البلاد بعد عام ١٨٠٨ ونالت المعارضة حينما أصدر وليام جارىسون صحيفة فى عام ١٨٣١ بعنوان المحرر Liberator فى بوسطن وكانت تناهض العبودية وشتمت هذا النظام وطالبت بالقضاء الفورى عليه دون قيد أو شرط، ثم تكون بعد ذلك فريق من المؤيدين لدعوة جارىسون وتعاونوا معه من أجل القضاء النهائى على العبودية.

وقد ساهم الزوج الذين تحرروا من العبودية فى هذا المجال حيث تحدثوا عن تجاربهم الماضية بصراحة تامة وساعدوا على تزايد الكراهية ضد هذا النظام، وقد صدرت أيضاً روايات أدبية تتحدث عن الوجه القبيح للعبودية وإجتذبت ما لا يقل عن ثلاثة ملايين من القراء. وقد بدأ الخلاف يشتد بين الولايات الشمالية والجنوبية نتيجة لهذه المواقف المتباينة من العبودية وزاد الأمر خطورة حينما إنضمت الولايات الغربية إلى الاتحاد الأمريكى مثل الينوى والتى إنضمت بدورها إلى الولايات الشمالية المناهضة للرق ليصبح عدد الولايات المعارضة أحد عشر ولاية مقابل عشر ولايات تؤيده. وفى سنة ١٨١٩ إنضمت ولاية الاباما إلى الاتحاد كولاية مؤيدة لمبدأ الرق أيضاً وكان هذا مصدر الخطر حيث تعادلت ولايات الشمال والجنوب داخل الاتحاد الأمريكى وكاد هذا الأمر يودى إلى حرب بين الطرفين لولا تدخل أحد السياسيين ويدعى هنرى كلاى ووضح ما عرف باتفاق ميسورى لحل هذه المشكلة ويقضى هذا الإتفاق بأن يصبح خط عرض ٣٦ شمالاً تقريباً خطاً فاصلاً بين الولايات التى تقرر الرق فى الجنوب والولايات التى تناهضه فى الشمال، وأقر الطرفان هذا الإتفاق.

على أن التوتر عاد من جديد بين الطرفين كلما إنضمت ولاية جديدة إلى

الإتحاد الأمريكي وحاول كل فريق أخذها إلى جانبه وعلى ذلك يمكن القول بأن إتفاق ميسورى قد فشل فى القضاء على الخلاف بين الطرفين. وقد ساهمت الإنتقادات المتزايدة للعبودية فى الشمال إلى خلق تربة صالحة لتحزُر العبيد خاصة حينما تكون حزب مؤيد لهذه السياسة وأصبح له مرشحون منذ عام ١٨٤٤ وهو الحزب الجمهورى وكان برنامجه يقوم على إلغاء العبودية من جميع الولايات، وقد رشح الجمهوريون زعيمًا لهم يدعى John Fremont فى سنة ١٨٥٦ فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ولكن لم يحالفه النجاح برغم حصوله على ١,٣٤٠,٠٠٠ صوت، ثم برز من بين صفوف الحزب الجمهورى إبراهيم لنكولن Abraham Lincoln الذى لعب دوراً رئيسياً فى إلغاء الرق فى الفترة التالية.

ولد لنكولن فى عام ١٨٠٩ فى كنتاكى ونشأ فى مدينة فقيرة متواضعة وتميز بالشعبية وكان من الجيل الثورى مثل جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وقد ثقف نفسه بالقراءة فى القانون والأدب وخاصة فى الكلاسيكيات الانجليزية، وقد تخطى لنكولن حاجز الفقر وأصبح عضواً فى الحزب الجمهورى فى إلينوى فى الفترة من سنة ١٨٤٧ إلى سنة ١٨٤٩ ثم شغل منصب عضو فى مجلس النواب فى واشنطن وقد ذاعت شهرته كسياسى محنك حينما بلغ سن الخمسين.

كان لنكولن من المؤمنين بضرورة القضاء على العبودية واستئصالها من جميع الولايات الأمريكية وقد رشحه الجمهوريون فى سنة ١٨٥٨ لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكى وبرغم هزيمته إلا أنه نجح فى أن يصبح شخصية عامة شهيرة.

لقد اكتسب لنكولن مؤهلات العظمة والنجاح من خلال عمله فى مجالات سياسية عديدة وكان يمتلك أيضاً موهبة الخطابة ونجح فى كسب ثقة الجماهير بفضل عباراته المؤثرة وقد أهله ذلك للترشيح للرئاسة فى سنة ١٨٦٠ برغم أن الجنوب كان يعتبره متطرفاً فى مسألة العبودية. وكان برنامج الجمهوريين يركز على

ثلاثة محاور وهى :

- ١ - القضاء على العبودية.
- ٢ - حماية الصناعة الأمريكية.
- ٣ - حماية الملكية الخاصة.

وقد نجح لنكولن فى انتخابات سنة ١٨٦٠ وفى نفس السنة لاحت طلا الحرب فى الأفق بسبب محاولة كل من الشمال والجنوب التفوق فى عدد أنص على الآخر ووصل الأمر إلى التفكير فى حل المشكلة باستخدام السيف ، غضبت الولايات الجنوبية لفوز لنكولن فى الانتخابات وكانت ساوث كارولينا زع الجنوب فى مقدمة الغاضبين وأعلنت انسحابها من الإتحاد الأمريكى وتبعتها ولا فلوريدا والاباما وميسيسبى وتكساس ولوزيانا وجورجيا ووضعوا دستوراً خاصاً واتخذوا رئيساً لهم وهو Jefferson Davis وتكونت حكومة فيدرالية برئاسته فى ١٨٦١ .

أصبحت مهمة لنكولن شاقة بعد تكون هذه الحكومة لأن إعادة الولا المنشقة إلى الإتحاد لم يكن أمراً يسيراً والطرق السلمية كانت تعنى الاستد لمطالب الجنوب ولذلك كان التفكير فى الحرب هو آخر ماذهب إليه لنكولن ؛ أنه حاول فى البداية تقديم بعض التنازلات للجنوبيين مثل التعهد بعدم التدخل مسألة العبودية فى ولاياتهم حتى لايسمح للإتحاد الأمريكى بالتفكك ، ولكن الحل لم يرض الطرفين خاصة بعد امتداد الرق إلى الولايات الغربية مما زاد فى ت المشكلة برغم إعلان لنكولن تمسكه بالإتحاد الأمريكى .

* بداية الحرب الفعلية :

حتى هذه الفترة لم يحدث صدام مسلح بين الشمال والجنوب ولم يتعد أكثر من خطب حماسية ورسائل تنشر والتراشق بالكلمات إلا أن مجريات الأ

كانت تدل على أن الصدام قادم لامحالة وكان الجنوب يشعر بثقة في النصر لأنه كان يمتلك مزارع القطن وكان يرى إمكانية الحصول على السلاح عن طريق عوائد تصدير القطن، وكان يرى أيضاً أنه يمكن الحصول على تأييد إنجلترا لاعتمادها على القطن الأمريكي، وكان يرى أيضاً أن الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث سيتعاطف مع أهل الجنوب، وكان الجنوبيون يأملون أيضاً في إنضمام بقية الولايات الجنوبية إليهم لتدعيم الحكم الفيدرالي وإغلاق المسيسيبي أمام تجارة الشمال وفي هذه الحالة سيضطر إلى التصالح معهم.

أما خطة لنكولن العسكرية فقد إعتمدت على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

١- الإستيلاء على رتشموند عاصمة الحكومة الإئتلافية الجنوبية.

٢- الإستيلاء على المسيسيبي لفصل الولايات الجنوبية في الشرق عند الولايات الغربية.

٣- فرض الحصار الاقتصادي على موانئ الجنوب لمنع تصدير القطن للخارج.

كانت الشرارة الأولى للحرب هي محاولة الإستيلاء على قلعة سامتر fort Sumter التابعة للشمال وإجبار قائدها على الإستسلام بمنع الإمدادات عنه، وبالفعل تم الإستيلاء على القلعة وقام الجنوبيون بإشعال النيران في علم الولايات المتحدة، وهنا أدرك الشماليون أنه لا بد من التكاتف للدفاع عن الإتحاد الأمريكي فأصدر لنكولن أوامره بتجنيد ٧٥ ألف جندي لحماية القلاع والمنشآت التي تخص أمن المواطنين، وكان رد فعل الجنوب هو الاستعداد السريع والتكاتف خاصة بعد انضمام فرجينيا واركنسساس وتنسي وكارولينا الشمالية إلى الحكومة الفيدرالية وبذلك بلغ عدد ولاياتها إحدى عشر ولاية بينما كان عدد ولايات الشمال ثلاثة وعشرين ولاية.

على أن الحرب الفعلية بين الطرفين لم تبدأ إلا بعد عام من الإستيلاء على

قلعة سامتر وكانت الفوارق واضحة بين الشمال والجنوب فبينما بلغ عدد سكان الجنوب ٩ ملايين نسمة وأكثر من ثلثهم من العبيد كان عدد سكان الشمال حوالى ٢٢ مليون نسمة وكانت أوضاعهم الاقتصادية ممتازة حيث تمتعوا بالشراء بفضل كميات الذهب والفضة التى تدفقت عليهم من المناجم الغربية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان الجنوب ينقصه الجدية والصلابة فبعض الولايات كانت تخرج من الحكومة الفيدرالية ثم تعود إليها، كذلك كان الجنوب أقل فى الكفاءة القتالية، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن المبالغ اللازمة لنفقات الحرب لم تكن متوفرة لدى الطرفين ولم تكن علاقاتهما مع الدول الأوروبية طيبة.

على أن الأوضاع لم تظل على ما هى عليه فقد أظهر الشماليون تفوقاً فى مجال التعبئة للحرب وساعدتهم على ذلك أن الموانى الشمالية كانت مفتوحة للواردات بصفة مستمرة على عكس الجنوب الذى قام بإغلاق موانيه حتى لاتأتى الواردات الهامة مثل الحديد والصلب والذخيرة والسلع الهامة ويحرم منها الشمال.

ولجأ الجنوبيون إلى بعض الإجراءات الداخلية لتغطية العجز المالى وذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية على التبغ والخمور فى عام ١٨٦٢ ولكن حصيلتها لم تزد على ٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار مما اضطرهم إلى طبع ورق نقدى بما يعادل ٤٥٠ مليون دولار بتخفيض ٣ سنتات فى قيمة الدولار. وجدير بالذكر أن قيمة الدولار واصلت انخفاضها خلال الحرب ووصلت إلى ٣٩ سنتاً وعانى سكان الجنوب من الغلاء ونقص السلع الاستهلاكية وأصبح الدولار الذهب يعادل ٢٢ دولاراً فى الجنوب ثم وصل الدولار إلى أدنى مستوى للإنخفاض فى سنة ١٨٦٥.

ومن ناحية أخرى اختلفت علاقات الجنوب الخارجية عن علاقات الشمال فبينما اعترفت بعض الدول الأوروبية بحكومة واشنطن على أنها حكومة شرعية للولايات المتحدة فإن الجنوب لم يحظ بالاعتراف بالحكومة الفيدرالية وناضل فى

هذا المجال؛ فكانت كلاً من إنجلترا وفرنسا تعطفان على الجنوب وقامت الحكومة البريطانية ببناء سفن حربية للجنوب وأرسلتها له بطريقة سرية وكانت الطبقة الحاكمة والأرستقراطية في إنجلترا وفرنسا تتعاطفان مع حكومة الجنوب وكان الأمل يحدوهما في انهيار الحكومة الأمريكية ولكن الطبقة الكادحة في إنجلترا اعترضت على تقديم المساعدة لمؤيدي الرق وحذرت الملكة فكتوريا حكومتها من التعاون معهم. كذلك حاول نابليون الثالث تكوين حلف دولي للتدخل في الحرب واقترح على روسيا مشاركته في هذا الأمر ولكنها اعتذرت أما إنجلترا فقد أعلنت أن الوقت غير مناسب للتدخل وكرر نابليون الثالث محاولة التدخل كوسيط بين الشمال والجنوب ولكن لنكولن رفض هذا العرض وطلب من الامبراطور الفرنسي الابتعاد عن التدخل في شئون أمريكا (You Should Keep your nose out of American Affairs). وعلى ذلك لم تعترف حكومتا إنجلترا وفرنسا رسمياً بالحكومة الائتلافية في الجنوب ولم تدخل في هذه الحرب التي اعتبرت مسألة داخلية.

وكانت الحرب الأهلية الأمريكية اختباراً عملياً لمبدأ مونرو Monroe Doctrine الذى أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٢٣ والذي نادى بعدم تدخل الدول الأوروبية في شئون القارة الأمريكية واعتبر هذا التدخل عملاً عدائياً موجهاً ضدها أى أنه أقر مبدأ (أمريكا للأمريكيين).

على أية حال نجحت خطة لنكولن الثلاثية الأهداف وتوالت انتصارات الشمال على الجنوب في صيف عام ١٨٦٣ وخاصة في موقعيتي Gettysburg و Vicksburg وفرض لنكولن الحصار الاقتصادي على موانئ الجنوب ودمر تجارة الجنوب تماماً وخاصة تجارة القطن التي كان يعتمد عليها. ولم يكتف لنكولن بذلك بل تعقب كل من حاول مد يد المساعدة للجنوب وطبق عليهم الأحكام العسكرية والعقوبات الصارمة وواجه بعنف جميع محاولات النقد التي وجهت

لحكومته من جانب الكتاب والصحفيين وكان أجراً قرار اتخذه لنكون هو إعلان تحرير العبيد فى جميع أنحاء الولايات المتحدة فى ١ يناير ١٨٦٣ ثم أعقبه بقرار آخر باستخدام العبيد فى الخدمة العسكرية.

وقد حاول الجنوب محاولة أخيرة يائسة للحصول على تأييد إنجلترا وفرنسا العسكرى ولكن دون جدوى واستمرت المعارك العسكرية بين الشمال والجنوب وكانت صيحة الجنود الشماليين هى (هيا إلى ريتشموند) فى جميع المعارك وسقطت عاصمة الجنوب فى يد الشمال وارتفع العلم الأمريكى فوقها فى ابريل سنة ١٨٦٥ بعد استسلام الرئيس الجنوبي ديفيز وهروبه.

وقد تكبد الشمال والجنوب خسائر بشرية كبيرة فى هذه الحرب؛ فقد فقد الشمال ما لا يقل عن ٣٥٩,٠٠٠ جندي وفقد الجنوب ما لا يقل عن ٢٥٨,٠٠٠ جندي هذا بخلاف الجرحى والأسرى من الطرفين أما عن الخسائر المادية فقد قدرت بـ ٣,٢٥٠,٠٠٠ دولار فى الشمال و ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار فى الجنوب.

وقد حاول المؤرخون تحليل أسباب هزيمة الجنوب فى الحرب فذكروا أسباب عديدة منها : عدم اهتمام سكان الجنوب اهتماماً كافياً بالحرب والإنصراف إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة، كذلك اعتمد حكام الولايات الجنوبية على حماية الحقوق المدنية التى تكفلها لهم مناصبهم فى مواجهة تجاوزاتهم فى النواحي العسكرية بينما كان الشمال بجميع فئاته وعناصره لا هم لهم سوى الحرب وتحقيق النصر وانصهرت جميع فئات المجتمع فى بوتقة واحدة وراء لنكون ولذلك تحقق الهدف ودخلت قواتهم إلى الولايات الجنوبية واحتلتها. هذا بالإضافة إلى نقص الأموال والحصار الاقتصادى الذى واجهه الجنوب والذى كان من عوامل الهزيمة.

وقد بدأ لنكون فى التفكير فى اتخاذ أساليب عملية بعد انتهاء الحرب للأخذ

بيد الجنوبيين لمسيرة نهضة الشمال ولإعادة تعمير المناطق التي دمرت أثناء الحرب وللمساعدة الرقيق على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، وبالفعل أفسحت الإدارة الشمالية لولايات الجنوب الطريق أمام الزوج للتعبير عن رغباتهم في الانتخابات العامة وأصبح لهم رأى فى حكم الولايات واستطاعت بعض العناصر الزنجية السيطرة على بعض المجالس التشريعية فى الجنوب وتولت الوظائف العامة فيها فيما عدا الوظائف العليا التى سيطر عليها رجال من الشمال. وقد ازعج هذا الوضع الجديد العناصر البيضاء فى الجنوب ورفضت فكرة دخول العناصر الزنجية إلى المجتمع الأمريكى وتمتعها بكامل حقوق الرجل الأبيض ومن ثم تكونت بعض الجمعيات الإرهابية مثل جمعية Ku - Klux - Klan التى تألفت فى ولاية Pulaski فى سنة ١٨٦٦ ونجحت فى إبعاد الزوج عن الانتخابات المحلية.

وقد عادت الأوضاع فى الجنوب إلى ما كانت عليه قبل الحرب من حيث سيطرة العناصر البيضاء على المجالس التشريعية واهدرت حقوق الزوج وبذلك لم تحقق هذه الحرب لهم ما كانوا يتطلعون إليه من أهداف فقد منحوا الحرية من الناحية القانونية ولكن المساواة التامة الفعلية مع العناصر البيضاء ظلت بعيدة المنال.

وبرغم ذلك فقد أعقب الحرب الأهلية نهضة شاملة فى الولايات المتحدة وخاصة فى المجالات الصناعية ونمو المدن واتساعها وزيادة أعداد السكان بشكل واضح، وفى خلال العشر سنوات التالية للحرب زادت أعداد السكان بإضافة ٧ مليون نسمة بفعل الزيادة الطبيعية والهجرات الخارجية والملاحظ أن هذه الزيادة السكانية كانت واضحة فى الشمال والغرب أكثر من الجنوب واستمر تزايد السكان فبلغ عددهم ٧٦ مليون نسمة فى عام ١٩٠٠ بعد أن كانوا لايزيدون على ٥٠ مليون نسمة فى عام ١٨٨٠.

كذلك زادت الاستثمارات فى المجال الصناعى بعد الحرب وبلغت ملايين

الدولارات وتم تشييد المئات من المصانع وتم مد الخطوط الحديدية لمسافات طويلة وصلت إلى ٢٤٠ ألف ميل فى الشمال والجنوب وتم إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة فى غالبية المصانع، ويمكن القول أن ثورة صناعية ثانية تحققت خلال هذه الفترة خاصة بعد استخدام طاقة البترول محل طاقة البخار واستخدام المحركات الكهربائية فى تشغيل الآلات وانتشار استخدام الكهرباء فى إضاءة المنازل والمصانع والطرق.

كذلك اتسع العمران حينما أضيفت مدن وضواحي جديدة إلى المدن القديمة وزادت مساحة الأراضى الزراعية وخاصة فى المنطقة الغربية وبلغت آلاف الهكتارات واستخدمت فيها العناصر المهاجرة القادمة من العالم القديم وقد بلغت المساحة التى أضيفت إلى مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ٧٣٠ مليون هكتار فى سنة ١٩٠٩ وقد اشتملت على ثروات طبيعية غنية مثل الغابات والمناجم.

على أنه من الملاحظ أن هذه النهضة ركزت غالبيتها فى الشمال أما الجنوب فقد ظل يعاني من بعض المشكلات فى مجال الزراعة حيث واجه أصحاب المزارع صعوبات إعادة الحياة إلى أراضيهم مرة أخرى بعد اختفاء عناصر العبيد ومن ثم هاجر العديد من هؤلاء الملاك إلى المدن حيث عملوا فى المجالات الإدارية بعيداً عن الأرض أما من صمم على البقاء فى الجنوب فقد اضطر إلى استخدام الزنوج فى مقابل أجر مرتفع أو منحهم مساحة صغيرة من الأرض ليتعيشوا منها أو مشاركتهم فى المحصولات الزراعية وبذلك لم يعد للملكيات الكبيرة وجود كما كان الحال قبيل الحرب. على أن هذا النظام أدى إلى تحسن أحوال الزنوج وتمكن بعضهم من شراء منازل صغيرة للعيش منها وتحولوا إلى أصحاب ملكيات زراعية صغيرة، وقد انخفضت مساحة ملكيات الأراضى فى الجنوب من ٣٣٥ ألف هكتار فى عام ١٨٨٠ إلى ١٥٣ ألف هكتار ثم هبطت إلى ١٣٨ ألف هكتار فى عام ١٩٠٠ وعلى ذلك نرى أن أصحاب الأراضى فى الجنوب واجهوا أعباء مالية جديدة تمثلت

فى توفير الغذاء والمسكن والحماية للزواج العاملين لديهم كأجراء وبرغم ذلك فقد هجر كثير من الزواج الأراضى الزراعية واتجهوا للعمل فى المدن والأحياء القريبة كخدم فى المنازل.

أما عن زراعة القطن التى كانت تعتمد عليها الحياة الاقتصادية فى الولايات الجنوبية فقد طرأ عليها تغيير بعد الحرب حيث زاحمتها محاصيل أخرى مثل التبغ والأرز وقصب السكر والتفاح والخوخ والأناناس والبقول السودانى والمواالح والخضروات وانتشرت زراعتها فى مساحات كبيرة وتم تصدير كميات كبيرة منها إلى الولايات الشمالية والغربية وساعد على ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أدى إلى زيادة الترابط بين الشمال والجنوب. وبذلك يمكن القول بأن التجارة الداخلية بين المدن كانت رائجة فى فترة ما بعد الحرب ولم يعد الجنوب هو المصدر الوحيد والأساسى للمادة الخام وهى القطن لمصانع النجلىترا حيث تراجعت هذ ، المكانة خلال هذه الفترة. كذلك انتشرت فى فترة ما بعد الحرب بعض الصناعات مثل حلج الأقطان التى فتحت الأبواب أمام الشباب فى الجنوب للعمل بها وقضت على البطالة إلى حد ما وحدث نمو أيضاً فى بعض مدن الجنوب مثل ريتشموند واتلانتا وبرمنجهام ودالاس وهيوستن وسان انطونيو من حيث عدد السكان ومن حيث كونها مراكز صناعية وتجارية وزادت علاقاتها التجارية توثقاً مع الشمال والغرب. وقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم وجودها التجارى والسياسى مع العالم الخارجى كما سنرى.

الفصل الرابع

العلاقات المصرية - الأمريكية خلال القرن التاسع عشر

- نشأة القنصلية الأمريكية بالإسكندرية

- التعاون العسكرى

العلاقات الأمريكية - المصرية

خلال القرن التاسع عشر

سيكون التركيز في العلاقات الأمريكية - المصرية على نشأة القنصلية الأمريكية بالإسكندرية ودور القناصل الأمريكيين في تدعيم الوجود الأمريكي في مصر، وسيكون التركيز أيضاً على البعثة العسكرية الأمريكية التي قدمت إلى مصر في عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ومدى تأثيرها في العلاقات المصرية - الأمريكية خلال القرن التاسع عشر.

فيما يختص بالموضوع الأول وهو نشأة القنصلية الأمريكية في عام ١٨٣٥ بالإسكندرية فقد جاءت كمطلب أمريكي لحماية النشاط التجاري القائم بين البلدين ولحماية المصالح الأمريكية ومصالح الرعايا الأمريكيين في مصر، وكانت وجهة نظر الحكومة الأمريكية أن إنشاء القنصلية سيؤدي إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة في مصر في مواجهة نفوذ الدول الأوروبية وعلى الأخص إنجلترا وفرنسا، وقد لقي هذا العمل ترحيباً من جانب محمد علي خاصة أن أمريكا لم يكن لها إطماع استعمارية في المنطقة، وقد كان للولايات المتحدة علاقات سياسية مسبقة مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر وكان لها سفارة وقنصلية بإستانبول لمباشرة نشاطها السياسي والاقتصادي ولكنها لم يكن لها نشاط مع مصر بصورة مباشرة.

كان اندرو جاكسون أول قنصل للولايات المتحدة في مصر وجاء من بعده ابنه جورج وقد وقع الاختيار على اندرو لأنه كان مقيماً في الإسكندرية منذ عام ١٨١٨ وكان على دراية بأحوال البلاد.

وقد ساهمت القنصلية الأمريكية في الإسكندرية في تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وقد حرصت أمريكا على تزويد قناصلها

بتعليمات توضح أهمية مصر بالنسبة لأمريكا والحرص على علاقات الصداقة مع وإلى مصر والحرص على جمع المعلومات التجارية والاحصاءات الخاصة بمصر وإرسالها بصفة مستمرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد تميزت العلاقات الأمريكية - المصرية بالقوة والحيوية فى الفترة من عام ١٨٤٨ إلى ١٨٦١ وخاصة فى فترة القناصل ماكولى Mackuly وادون دى ليون Edwin De Leon وهناك عوامل ساعدت على تفوق النفوذ الأمريكى خلال هذه الفترة وهى:

أولاً: أن ماكولى وخلفائه حصلوا على لقب قنصل عام وبذلك ارتفع مستوى التمثيل الدبلوماسى الأمريكى وازداد مركزهم قوة وارتفعت مكانتهم أمام الحكومة المصرية، وقد صدق الكونجرس الأمريكى فى ٢٠ يونيو ١٨٦٤ على هذا القرار بصفة نهائية.

ثانياً: تميز ماكولى وادون دى ليون بقوة الشخصية والثقة بالنفس والإيمان بضرورة تقوية الوجود الأمريكى فى مصر أمام القوى الأوروبية الأخرى وخاصة إنجلترا وفرنسا. وقد ظهرت قوة شخصية ماكولى فى أسلوب معالجته لبعض المشكلات التى واجهته فى مصر من ذلك ما حدث من تعرض بعض السياح الأمريكين لبعض المضايقات أثناء تنزههم فى قارب بنهر النيل خلال عام ١٨٥٢.

فقد استخدم ماكولى أسلوب التهديد ولهجة العنف مع الحكومة المصرية وهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا إذا لم يتم معاقبة المعتدين وقد كان لهذا الأسلوب آثاره حيث سارعت الحكومة المصرية إلى تسوية المشكلة وتقديم الاعتذار لما كولى.

ومن الأمثلة الدالة على قوة شخصية ماكولى أيضاً تصرفه إزاء سوء التفاهم الذى

نشأ بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب هدم أحد العقارات المملوكة لقنصل الإسكندرية السابق وهو Francis Barthow في عام ١٨٥٢ وتقدمت أسرة القنصل بشكوى إلى الحكومة المصرية ولكن السلطات المصرية لم تهمل الأمر إهتماماً، فغضب ماکولى لهذا التجاهل وطلب مساعدة السفارة الأمريكية في القسطنطينية ولكنها أشارت بأن هذا الموضوع لا يخص العلاقة بين والى والسلطان. وأمام هذا الموقف لجأ ماکولى إلى أسلوب التهديد مرة أخرى فأمر بتنكيس العلم الأمريكى وبقطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر.

ويتضح من المواقف السابقة أن ماکولى كان يمثل الشخصية الأمريكية الجديدة القائمة على الاعتزاز بالنفس وإثبات الوجود الأمريكى خاصة بعد تحقيق الإستقلال وتأسيس الولايات المتحدة. وقد تم إصلاح ذات البين بشكل سريع هذه المرة أيضاً مما يؤكد حرص مصر على علاقات المودة مع أمريكا وصدرت الأوامر برفع العلم الأمريكى مرة أخرى مصحوباً بإحدى وعشرين طلقة مدفعية من طوايى الإسكندرية تحية له.

وقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تهنئة إلى ماکولى على نجاحه فى هذه المهمة التى أدت إلى تقوية الوجود الأمريكى فى مصر والتى أثبت بها ماکولى مكانته بين رفاقه من الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى، ولكن أضافت وزارة الخارجية مع هذه التهنة تحذيراً إلى ماکولى بعدم تكرار هذا التصرف مرة أخرى حرصاً على المصالح الأمريكية فى مصر والتى تحتاج إلى تفاهم وحسن تصرف.

أما ادون دى ليون الذى امتدت فترة خدمته كقنصل عام لأمريكا فى مصر من عام ١٨٥٣ إلى ١٨٦١ فقد تميز بالنشاط وقوة التأثير وتزايدت مكانته علواً بعد أن أصبح عميداً للدبلوماسيين فى مصر.

استقر ادون فى مصر بعد حادثة اغتيال عباس الأول فى عام ١٨٥٣ وبذل

جهوداً مضنية مع زميله قنصل إنجلترا في مصر لإقناع السلطان العثماني بالعدول عن تولية الأمير إلهامي ابن عباس الحكم بدلاً من سعيد الوالي الشرعى. وكان هذا الموقف محل عرفان من محمد سعيد باشا وقد حاولت الولايات المتحدة استغلال هذه الظروف والمطالبة بتوقيع معاهدة صداقة مع مصر ولكن الوالى كان يخشى معارضة السلطان لإبرام معاهدة مع دولة أجنبية دون استئذانه، كذلك اعترضت إنجلترا لأنها كانت من مؤيدى سيادة الدولة العثمانية على مصر، وبرغم فشل توقيع هذه المعاهدة فقد تأكدت علاقات الصداقة الوثيقة بين أدون وسعيد لفترة طويلة.

وقد أثبتت الأحداث التى وقعت فى الفترة التالية قوة شخصية أدون واعتزازه ببلاده واستعداده للزود عن الكرامة والعزة الوطنية، ومن أبرز الأحداث الخاصة بهذه الفترة فى (١١ يناير ١٨٥٨) ذلك الهجوم الذى وقع على منزل والترديكسون المبعوث الأمريكى فى يافا ونتج عنه مقتل ديكسون ونهب منزله وطلب القنصل الأمريكى فى أورشليم مساعدة أدون الذى لم يتوانى عن السفر بنفسه إلى يافا ووصل الأمر إلى الوزير الأمريكى فى القسطنطينية وصدرت الأوامر إلى الأسطول الأمريكى فى الإسكندرية بالتوجه إلى يافا وهدد بضربها إذا تقاعست السلطات العثمانية عن معاقبة المذنبين، وكاد الأمر يصل إلى حد إعلان الحرب على الدولة العثمانية. وإزاء هذا التهديد قام الأتراك بتقديم الاعتذار لأدون ووعدوا بإنزال أقصى عقوبة على المذنبين مما يدل على الحرص على إزالة أى شوائب قد تعلق بالصداقة العثمانية الأمريكية ويدل أيضاً على أن أدون لا يقل صلابة وقوة عن سابقه.

وإذا حاولنا تقويم أسلوب ماكولى وأدون لوجدنا أنه كان يغلب عليه الطابع العدوانى والمبالغة والنظر إلى بعض الأمور التى قد تبدو غير خطيرة على أنها تمثل إنتهاكاً للحقوق الإنسانية والتهديد باستخدام القوة للفصل فى هذه الأمور، وقد كان هذا الأسلوب مقصوداً من جانب القناصل الأمريكيين لتحقيق هدف أساسى وهو

إثبات الوجود الأمريكي في مصر وتمييز النشاط الأمريكي عن نشاط كل من إنجلترا وفرنسا، وذلك اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية ماكولى وادون من أبرز القناصل الذين أدوا خدمات جليلة لبلادهم وجعلوا القناصل الأمريكيين يققون على قدم المساواة مع زملاءهم من قناصل الدول الأوروبية الأخرى..

ومن الأمور الهامة التي حرصت الولايات المتحدة على التمسك بها هي تواجد الأسطول الأمريكي بشكل شبه دائم في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أسوة بالدول الأوروبية الأخرى وخاصة إنجلترا وفرنسا، وكانت ترى أن وجود الأسطول وسيلة للتأكيد على الإحترام القوة والتهديد باستخدامه عند الضرورة كما رأينا.

وثمة أمور أخرى كان لها تأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر مثل مسألة بسط الحماية القنصلية على الرعايا العثمانيين والسماح لهم بالتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية Capitulations. وكانت هذه الحماية تمنح أساساً للرعايا العثمانيين الذين كان يتم تعيينهم كترجمة أو وكلاء أو حراس في القنصليات الأجنبية، وكان وضعهم ممتازاً في ظل هذا النظام، وقد آثار هذا الوضع الرعايا العثمانيين الآخرين وطلبوا التمتع بهذه الحماية الأجنبية مما أدى إلى الإساءة لنظام الامتيازات بشكل عام، وقد لجأ أثرياء العثمانيين إلى التقدم بطلبات لشراء هذه الحماية ودفعوا فيها مبالغ كبيرة للقناصل الأجانب حيث وجدوا فيها الأمان والامتيازات الاقتصادية مثل الإعفاءات الضريبية، وكانت الحماية تتضمن الشخص فقط في البداية ثم اتسعت لتشمل أسرته بأكملها فيما بعد وقد حقق عدد كبير من قناصل الدول الأجنبية الشراء عن هذا الطريق، وعلى سبيل المثال كان السفير الفرنسي يحصل على ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً من بيع الحماية، بينما كان دخل السفير الإنجليزي لا يقل عن ٣٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً من هذا الموضوع فقط.

وقد اثار هذا الموضوع السلطان العثماني ودفعه إلى أن يطالب قناصلي الدول الأوروبية ومن بينها القنصلية الأمريكية بألا تعد حمايتها للرعايا العثمانيين الذين لا يعملون لديها وكان ذلك في عام ١٨٤٢. وفي عام ١٨٥٢ أصدر الجاب العالي مجموعة من التظلمات للحد من هذه الحماية حيثما ثبت استمرارها، ورغم ذلك لم تمتنع الدول الأجنبية عن ذلك مستغلة ضعف الدولة العثمانية. ولم يتم التقضاء على هذا الأمر إلا عند الحرب العالمية الأولى أما عن موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع فكان تنفيذ أوامر السلطان العثماني وعدم إصدار براءات الحماية إلا للأشخاص الذين يعملون بالفعل لدى القنصليات، فقد جاء في التقرير القنصلي لعام ١٨٣٤ بأن جون جليدون John Gliddon الذي كان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في الإسكندرية قد عرضت عليه مبالغ وصلت إلى آلاف الدولارات من بعض المصريين للحصول على الحماية القنصلية ولكنه رفض. وجاء في التقرير أيضاً أنه لم يكن تحت حماية الولايات المتحدة في مصر في عام ١٨٥٢ سوى خمسين شخصاً غير أمريكي وارتفع هذا العدد إلى ١٩٧ شخص في عام ١٨٦٧ ومن بينهم ١٤٩ اغريقيا وجميعهم من العاملين في خدمة النشاط القنصلي الأمريكي. وتأكيدها على روابط الصداقة والمودة بين الولايات المتحدة ومصر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية منشوراً تضمن مجموعة من التعليمات إلى قناصلها في مصر خلال عام ١٨٥٠ بخصوص موضوع الحماية وطلبت عدم منحها إلا للرعايا الذين يعملون في خدمة القنصليات حتى لا يؤدي هذا الأمر إلى الدخول في نزاع مع الدول الصديقة.

وفي عام ١٨٥٣ طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من أدوين دي ليهون أن يسحب الحماية من الأشخاص الذين تمتعوا بها مسبقاً بدون وجه حق، وتلصيح ذلك أن أدوين كان قد منح هذه الحماية لعدد كبير من اليونانيين المقيمين في مصر بعد أن صدرت تعليمات السلطان العثماني إلى والي مصر عباس باشا بطردهم خلال ١٥ يوماً بسبب استغلالهم فرصة الشغل الدولة العثمانية في حرب القرم

١٨٥٣ - ١٨٥٦» وشنوا هجوماً على تساليا وأبيروس ولذلك حاول أدوين حمايتهم بهذا التصرف وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى سوء تفاهم بين مصر والولايات المتحدة لفترة قصيرة.

وقد حدث سوء تفاهم مماثل بين مصر وأمريكا خلال عام ١٨٦٤ بسبب قيام فرنسيس دنيس القنصل الأمريكي بالإسكندرية ببيع الحماية القنصلية لأثنين من غير الأمريكيين وقد تم ترحيل فرنسيس عن مصر لهذا العمل. ومن ثم حرصت الحكومة الأمريكية على تزويد تشارلز هيل Charles Hale الذى خلف فرنسيس بتعليمات محددة بعدم منح الحماية لأى شخص غير أمريكى المولد أو لأى شخص لا يعمل فى القنصلية ونفذ تشارلز هذه التعليمات بدقة مما سمح بعودة العلاقات المصرية الأمريكية إلى سابق عهدها من الصداقة والمودة.

ويتضح من هذه الأمثلة أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على عدم الدخول فى نزاع مع الدولة العثمانية ومصر بخصوص منح براءات الحماية القنصلية وبذلت جهوداً واضحة فى سبيل تقييدها والتزمت فى ذلك بالسياسة العامة للدولة العثمانية.

ومن الموضوعات التى شغلت العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر هى رغبة الأمريكيين فى التأكيد على اختيار العناصر الأمريكية فقط لشغل الوظائف القنصلية وصدر مرسوم بذلك فى عام ١٨٥٣ ونص على جواز استخدام عناصر غير أمريكية لهذه الوظائف عند الضرورة القصوى، وقد رحب السلطان العثمانى بهذا المرسوم وأصدر مرسوماً مماثلاً للسفارات العثمانية فى الخارج، وحتى الحرب العالمية الأولى لم يستخدم فى القنصليات الأمريكية فى مصر سوى عدد محدود من المصريين ولم يؤد هذا الأمر إلى إثارة أى نزاع بين الطرفين.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثانى الذى شغل حيزاً من العلاقات الأمريكية - المصرية خلال القرن التاسع عشر فكان البعثة العسكرية الأمريكية التى طلب الخديوى اسماعيل الاستعانة بها لتطوير الجيش المصرى. لقد اتجه اسماعيل إلى الولايات المتحدة لكفاءتها العسكرية ولعدم وجود أطماع لها فى مصر، وقد لجأ إلى أسلوب التعاقد الفردى مع أعضاء البعثة على أنهم مواطنين أمريكيين فقط حتى لا يدخل فى نزاع مع السلطان العثمانى حيث أن بنود معاهدة لندن ١٨٤٠ فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية، وكان لزاماً على والى مصر ألا يتصل بأى دولة أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة السلطان العثمانى طبقاً «لبنود فرمان الوراثة ١٨٤١».

بلغ عدد أعضاء هذه البعثة العسكرية التى جاءت إلى مصر فى ١٨٧٠ حوالى ٥٠ شخصاً خدم تسعة منهم فى مجال البحرية المصرية وكانت نسبة كبيرة منهم من خريجي جامعة Annapolis وكان الجنرال Charles Pomeroy Stone هو قائد هذه الفرقة وقد عمل فى مجال الفواصات، وقد تم تخصيص أربعة ضباط من هذه الفرقة للعمل على خط البريد البحرى بين الإسكندرية والقسطنطينية وأرسل البعض الآخر إلى مناطق الحدود الممتدة من خليج السويس إلى خليج عدن فى عام ١٨٧٨.

لقد أدى الجنرال ستون خدمات جليلة للبحرية المصرية وكان من المؤمنين بأن التاريخ يعيد نفسه وبأنه ينبغى الاستفادة من دروس الماضى فى مجال التكتيكات العسكرية، وقد نشر مقالاً تاريخياً فى مجلة «الدفاع المصرى» فى عددها الصادر بتاريخ ٤ يناير ١٨٧١ م، وأرسل نسخة منها إلى الخديو اسماعيل، وتحدث فيها عن نتائج المعارك العسكرية التى دارت بين المصريين والفرنسيين خلال الحملة الفرنسية، وكان يرى أن تسليح مداخل الموانئ والأنهار بالطوربيدات مع ضمان أسلوب نقل

سريع للقوات المصرية عبر البحار هو الأسلوب السليم لمواجهة أى هجوم محتمل . وقد نشط ستون لتنفيذ هذه الخطة وعمل على إنشاء خط دفاع عسكري يصل بين الإسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد وسار قدماً فى بناء أسطول من الغواصات على امتداد هذا الساحل ، وقد تحمس الخديو لهذا المشروع وأصدر الأوامر بإنشاء مدرسة الطوربيدات فى رشيد تحت قيادة الكولونيل Lay ووليام وارد Ward ، وقد تعاقد اسماعيل أيضاً على شراء الأسلحة اللازمة لهذا المشروع والمعدات البحرية من أمريكا ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لها ووصلت هذه المعدات بالفعل فى ١٨٧١ .

وقد تم تكليف وارد بإعداد برنامج لتعليم اثنى عشر ضابطاً مصرياً على استخدام الطوربيدات وحمل الذخيرة وقد استقدم لهذا الغرض معدة طوربيد بلغت قيمتها ٢٦,٥٢٥ دولار من أمريكا فى ١٨٧١ م .

وقد أثار أمر هذه البعثة العسكرية قلق الحكومة الفرنسية ولذلك كتب قنصل فرنسا فى مصر تقريراً سرياً عنها وأرسله إلى وزارة الخارجية الفرنسية Quáid' Orsay ، كذلك أثار أمر البعثة السلطان العثمانى الذى أخذ يترصد تحركاتها وحينما قام Lay بعمل مسح للنيل من القاهرة إلى دمياط ورشيد تمهيداً لاختيار مواقع الطوربيدات كتب القنصل الفرنسى فى دمياط تقريراً حول هذا الموضوع وأرسله إلى وزارة الخارجية الفرنسية معرباً عن شكوكه ومخاوفه .

وقد وقع اختيار Lay على خليج أبى قير فى المكان الذى تم فيه إغراق أسطول نابليون بوناپرت وصمم على أن هذه المنطقة صالحة للطوربيدات وحينما طلب مساعده Mott من الخديو اسماعيل إمداده ببعثة لإتمام هذا العمل وصل إلى مصر مبعوث خاص من السلطان عبد العزيز للوقوف على أمر البعثة والهدف منها وللتقصي عن أخبار هذه التحصينات ، ولذلك أرجى العمل فى هذه التحصينات بناء

على أوامر السلطان، كذلك أمر مبعوث السلطان الخديو بإيقاف عملية شراء البنادق الأمريكية التي كان قد اعتزم شراءها مؤخراً وصدرت الأوامر إلى Charlesknapp مسندوب أحد مصانع البنادق الأمريكية بمغادرة مصر فوراً.

وفي عام ١٨٧٣ كان لاي Lay قد أنهى عمله بخصوص وضع خطة للدفاع البحري تعتمد على استخدام الطوربيدات وقد قام الخديو بتجديد عقده لمدة عام آخر بمرتب مائة دولار شهرياً برغم أوامر السلطان، وحينما طلب Lay من الخديو اعتماد المبالغ اللازمة لإحضار الأجهزة اللازمة من نيويورك والتي بلغت ٧,٧٨٠ دولار تم فتح حساب في بنك نيويورك لهذا الغرض وقد بلغت جملة المبالغ التي حصل عليها الكولونيل من مصر ٢٣,٠٠٠ دولار. ولكن حدوث الأزمة في العلاقات المصرية - العثمانية والتي وصلت إلى ذروتها في ١٨٧٥ لم تسمح لـ Lay بالعودة إلى مصر مرة أخرى بعد أن سافر بهدف إحضار أجهزة المشروع. ولم تذكر وثائق أرشيف عابدين شيئاً عن عدم عودة لاي ولم يتم العثور إلا على خطاب صغير مرسل إلى الأمير حسن باشا وزير الحربية في ١٠ يناير ١٨٧٥ بضرورة إحضار عقد لاي مع الحكومة المصرية مع استدعاء الجنرال ستون أيضاً. وبرغم أن لاي لم يعد مرة أخرى إلى مصر فقد وصلت المعدات الواعدة في طرود ضخمة إلى الجنرال ستون وأصبحت جاهزة لتنفيذ خطة ستون للدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجي ولكنها ظلت حبيسة الصناديق ولم يتم استخدامها. وقد أنهت البعثة العسكرية الأمريكية أعمالها في مصر ١٨٧٨ بعد أن فشلت امبراطورية الخديو اسماعيل الأفريقية بهزيمة قواته في الحبشة خلال عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٦ وبعد أن فشلت خططه لبناء ميناء مصرى في المحيط الهندي وبعد أن تزايدت ديونه وأجبر على قبول نظام المراقبة الثنائية من قبل إنجلترا وفرنسا، ولم يتبق من هذه البعثة في مصر في خدمة الخديو سوى ستون وإثنان من مساعديه وهما بيردى Purdy وماسون Masson. وبعد فشل الثورة العرابية واحتلال إنجلترا لمصر ١٨٨٢ قدم ستون

استقالته للخديوى توفيق وعاد إلى الولايات المتحدة بعد أن قضى فترة اثنى عشرة عاماً فى خدمة الحكومة المصرية وساهم فى تحديث سلاح البحرية المصرية والتحصينات الساحلية، ولو كان سلاح الطورييدات قد استخدم خلال أحداث الثورة العربية لتغير موقف مصر الدفاعى أمام إنجلترا.

الفصل الخامس التوسع الخارجى

- فى أمريكا الوسطى والجنوبية.
- العلاقات مع الشرق الأقصى.

التوسع الخارجى

لقد مر ما يقرب من ثلاثة قرون بين تأسيس أول مستعمرة بريطانية فى جيمس تاون بفرجيا وبين وصول الرئيس ماكنلى للسلطة فى ١٨٩٧م، وقد كان نشاط السكان الأمريكيين خلال هذه الفترة يتركز فى التنمية داخل هذه القارة الشاسعة، ثم بدأوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهادى خاصة بعد أن توحدت القارة فى ظل النظام الديمقراطى. وهذا لا يعنى أن الأمريكيين لم يقوموا بمغامرات خارجية خلال الفترة السابقة بل قاموا بمحاولات للتجارة مع الأسواق الخارجية وكانت مربحة إلى درجة كبيرة، ودخلت السفن الأمريكية إلى عدة موانئ بعيدة، وبرزت شخصيات أمريكية طموحة خلال هذه الفترة مثل الكومودور ماتيو Matthew الذى استطاع أن يفتح موانئ اليابان أمام التجارة الأمريكية بهدف السيطرة على بعض الجزر والمناطق فى الشرق الأقصى، وتأسست بالفعل مراكز تجارية فى جزر ساموا فى ١٨٨٩. كذلك تطلع الأمريكيون قبيل الحرب الأهلية إلى السيطرة على كوبا والمكسيك حتى يحصلوا على مساحات جديدة من الأراضى الزراعية، وتطلع بعض رجال السياسة فى الولايات الشمالية إلى التوسع الخارجى مثل وليام سيوارد William Seward الذى كان يعمل سكرتيراً لآبراهام لنكولن وخطط للسيطرة على شمال قارة أمريكا بأكملها وعلى الدخول فى حرب مع روسيا من أجل منشوريا بغية السيطرة على الشرق الأقصى، وفى سبيل ذلك قام سيوارد بشراء ألاسكا من روسيا فى ١٨٦٧ بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار، ووافق الكونجرس على هذه الصفقة. وكانت ألاسكا غنية بثرواتها الطبيعية مثل المعادن والأخشاب وقد أصبحت أهم قاعدة عسكرية تهدد الاتحاد السوفيتى مباشرة فى النصف الثانى من القرن العشرين. أما الرئيس جرانت Grant فقد حاول ضم سانت دومنجو فى البحر الكاريبى منذ وقت مبكر ولكن لم يحالفه النجاح. وبذلك يمكن القول أن هذه المحاولات الفردية بعضها كلل بالنجاح وبعضها باء بالفشل فى مجال التوسع الخارجى على أن

التخطيط الجاد من قبل السياسيين الأمريكيين لهذا الأمر لم يبدأ إلا في ١٨٩٠ ونجحت محاولات التوسع الاستعماري في آسيا وفي المحيط الهادى وفي البحر الكاريبي وفي أمريكا الجنوبية.

لقد صدرت خلال هذه الفترة كتب عديدة تعبر عن الرغبة الأمريكية في التوسع الخارجى وضرورة تقوية سلاح البحرية وكان أبرز المؤلفين هو الفريد ماهان Alfred Mahan الذى نجح فى شحذ أذهان الأمريكيين على الخوض فى العالم الخارجى سواء رغبوا أو لم يرغبوا حتى يعتادوا التعامل مع العالم القديم.

ومن الشخصيات ذات التأثير فى هذه الفترة أيضاً جوزيا سترونج Josiah Strong وكان مبشراً بروتستانتيًا وكتب العديد من المقالات وأصدر كتاباً بعنوان «بلادنا Our Country» فى ١٨٨٦ وذكر فيه أن الجنس الأنجلو - سكسونى الذى أسس الولايات المتحدة اختاره الله ليقوم بمهمة سامية وهى تنمية العالم ونشر الحضارة به فى أمريكا والآن أصبحت هذه المهمة على عاتق سكان الولايات المتحدة، وظهرت شخصية أخرى طموحة وهى شخصية تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فى نيويورك وكذلك هنرى كابوت لودج Henry Cabot Lodge ابن أحد التجار فى بوسطن والذى حقق الشراء الفاحش عن طريق التجارة مع الصين ووصل إلى مجلس الشيوخ فى ١٨٩٣.

لم يضيع هؤلاء الثلاثة الوقت فى المناقشات النظرية بل سعوا إلى اتخاذ خطوات عملية فى مجال التوسع الخارجى؛ فقاموا ببناء الأساطيل البحرية العملاقة وزادوا من عدد القوات البحرية وسعوا إلى السيطرة على بعض الأقاليم فى آسيا وأمريكا الوسطى، وقد استخدموا أسلوب التحالفات السرية التى كانت مقدمة للحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤. ويمكن القول أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر سيطرت على أذهان سياسة أمريكا استراتيجية التوسع الخارجى لتحقيق الشراء والرفاهية، وسيطرت على أذهان

البعض أيضاً فكرة إمكانية خوض حرب جديدة بعد أن طوى النسيان آخر الحروب وهى الحرب الأهلية (١٨٦٠ - ١٨٦٤) خاصة بعد أن تعرضوا لبعض المواقف التى كادت أن تشعل حرب جديدة مثل النزاع مع إنجلترا من أجل فنزويلا فى ١٨٩٥ م. ومن الأفكار التى سادت المجتمع الأمريكى آنذاك ضرورة الدخول فى خضم السياسة العالمية لأن أمريكا تخطت مرحلة التكوين والنمو وأصبحت قادرة على المشاركة الدولية فى آسيا وأوروبا لإثبات الوجود الأمريكى فى العالم القديم أسوة بإنجلترا وروسيا. ومن الأمور التى حفزت الأمريكيين على التوسع الخارجى أيضاً زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى والرغبة فى الحصول على أسواق جديدة لتصريفه، وزيادة المدخرات والرغبة فى توجيهها إلى الاستثمار الخارجى عن طريق الحصول على مواد خام جديدة تساعد على انعاش الاقتصاد الأمريكى.

التوسع فى كوبا:

لاحق فرصة تطبيق نظرية التوسع الخارجى الأمريكى حيثما ثار النزاع بين الولايات المتحدة وأسبانيا حول جزيرة كوبا التى كانت تابعة لها، وكان ذلك فى عهد الرئيس ماكنلى سنة ١٨٩٧ وكانت كوبا قد شهدت عدة ثورات ضد الحكم الأسباني وكان أكبرها فى عام ١٨٩٥ ولم تتدخل الولايات المتحدة فى أمر هذه الثورة فى البداية واتبعت سياسة الحياد إلا أن هذه الحرب أزعجت الرأسماليين الأمريكيين بسبب الخسائر الكبيرة التى لحقت بزراعة قصب السكر والتبغ ومرفق السكة الحديدية وكانت الاستثمارات الأمريكية كبيرة فى هذه المجالات، كذلك تأثر الشعب الأمريكى بالعنف والقسوة التى إتبعها القادة الأسبان ضد أهل كوبا ومنهم ويليام راندولف وجوزيف بوليتزر وتحول الكوبيون فى نظر الأمريكيين إلى أبطال يسعون إلى الحرية والاستقلال. كذلك كانت كوبا تتمتع بموقع استراتيجى هام يسيطر على خليج المكسيك ويمكن عن طريقها السيطرة على أمريكا الوسطى.

بدأت بوادر التدخل الأمريكي حينما أرسلت السفينة الحربية الأمريكية Maine فى عام ١٨٩٨ إلى ميناء هافانا لحماية الاستثمارات الأمريكية وتحول الأمر إلى معركة شرسة بين الطرفين سقط فيها ضابطان أمريكيان و ٢٥٨ جندي من طاقم السفينة، وأمام هذا الحدث ثار الشعب الأمريكى واتهم الرئيس ماكنلى بالضعف والجبن ودارت مفاوضات مع الأسبان وعدوا فيها بإعادة السلام إلى كوبا مع منحها حكماً ذاتياً يقودها إلى الاستقلال وحينما لم تتحقق هذه الوعود طلب ماكنلى من الكونجرس منحه سلطة طرد القوات الأسبانية من جزيرة كوبا ووافق الكونجرس وكان هذا يعنى إعلان الحرب على أسبانيا ولاحق الفرصة لدعاة الاستعمار لتطبيق نظرياتهم وحققوا القوات الأمريكية نجاحاً سريعاً على الأسبان وقامت بإحتلال بورتوريكو دون مقاومة تذكر، وفى نفس الوقت إستطاع الجنرال جورج ديوى George Dewey قائد الأسطول - الأمريكى فى الشرق الأقصى تحطيم الأسطول الأسباني فى مانىلا فى ١ مايو ١٨٩٨ وبذلك إنتهى الحكم الأسباني للفلبين وجوام وتم تحرير كوبا وبورتوريكو وانتقلت إلى الحكم الأمريكى. وقد أعطت الحكومة الأمريكية نفسها حق التدخل المباشر فى شئون كوبا الداخلية والخارجية وحق إقامة قواعد عسكرية بحرية بها وتدخلت فى شئون كوبا الداخلية أكثر من مرة إلى أن أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت تطبيق سياسة حسن الجوار فى عام ١٩٣٤.

ثانياً: جزر هاواى:

كانت الفرصة الثانية لتطبيق الآراء الاستعمارية الأمريكية فى جزر هاواى فى يولييه ١٨٩٨ وكان قد تعاقب على السيطرة فى هذه الجزر عدد من الدول الأوروبية واليابان واتجهت إليها بعض البعثات التبشيرية الأمريكية منذ بداية القرن التاسع عشر واتجهت إليها بعض الاستثمارات الأمريكية وخاصة فى مجال صناعة السكر. كانت بعض الثورات قد قامت فى هذه الجزر ضد الحكم الأجنبي وأبرزها كان فى عام

١٨٩٣ ضد الملكة ليليو كالاني Liliuo Kalani والتي أجبرت فيها علي الإعتزال وتأسس الحكم الجمهوري تحت رئاسة الزعيم بنيامين هاريسون ثم دخلت الحكومة الأمريكية في مفاوضات معه لغرض التنازل إليها ولكن الرئيس الأمريكي كليفلاند الذي وصل إلى السلطة في ٤ مارس ١٨٩٣ أرجأ هذا الموضوع ثم تجدد هذا الطلب في يونيو ١٨٩٧ ونصت الموافقة عليه وتم إلحاق هذه الجزر بالولايات المتحدة الأمريكية وصدق الكونغرس بصفة نهائية علي هذا الغرض في عام ١٩٠٠ .

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الامبراطوريات الاستعمارية في العالم مثل أسبانيا وايطاليا ومارس سلطات حكم الشعوب المستعمرة والسيطرة علي اقتصادها علي أن الأمور لم تبدأ في هذه المستعمرات ومطالب بعضها بالاستقلال مثل الفلبين التي قامت بها الثورة بزعامة إميليو أجينالدو Emilio Aguinaldo ومطالب بالاستقلال التام عن أمريكا ووعدته الحكومة الأمريكية بذلك بعد صراع مرير بين الطرفين إستمر ثلاثة أعوام وبعد أن ألقى القبض علي أجينالدو في عام ١٩٠٢ .

سياسة الباب المفتوح:

في الوقت الذي شغلت فيه الولايات المتحدة بالصراع مع الفلبين تكونت في عام ١٩٠٠ جمعية سرية في الصين عرف أتباعها بالبوكسر Boxers ونظموا عمليات إرهابية واغتيالات ضد الأجانب فقاموا بقتل عدد من المبشرين وتم اغتيال الوزير الألماني في أحد شوارع بكين وحاصروا أحياء الانجليز بها مما اضطّر الآلاف من الرعايا الأجانب إلى الفرار من المدينة طلباً للأمان، وفي الحال انضمت الولايات المتحدة لليابان وروسيا وايطاليا وفرنسا وألمانيا وقرروا إرسال قوات مشتركة إلى العاصمة الصينية لذلك حصار الأحياء الانجليزية والقضاء علي الإرهاب الصيني ضد الأجانب .

وقد قنن جون هاى John Hay وزير الدولة الأمريكى هذا الأسلوب بالتدخل فى الصين والشرق الأقصى وأطلق عليه سياسة «الباب المفتوح» Open Door Policy وكانت قائمة على أن تكون جميع الحقوق المكفولة للأجانب فى الصين تحت حماية القوانين الدولية وأن يتم تطبيق مبدأ المساواة فى المصالح التجارية لجميع الدول فى الصين ثم فرضت غرامة مالية على الحكومة الصينية لقاء قتل الأجانب وتدمير ممتلكاتهم وقد أقرت الدول الكبرى هذه السياسة وأصبحت أراضى الصين مباحة للجميع .

بنامنا:

كانت تيودور روزفلت أبرز شخصية فى تاريخ الولايات المتحدة فى أوائل القرن العشرين وكان يبلغ من العمر اثنتان وأربعين عاماً حينما وصل إلى منصب الرئاسة وقد تميز بالحيوية والنشاط ووضع سياسة خارجية توسعية تهدف إلى مد السيطرة الأمريكية إلى البحر الكاريبى وتطلع إلى حفر قناة عبر بناما وكانت ولاية تابعة لكولومبيا خاصة بعد أن اقنعت فرنسا روزفلت بشراء الشركة والمعدات المملوكة لها للمضى فى هذا المشروع وبالفعل وافق الكونجرس على حفر القناة سنة ١٩٠٢ . عرض روزفلت مبلغ ١٠ مليون دولار على كولومبيا لتأجير برزخ بناما لحفر قناة بحرية بها ولكن رفض برلمان كولومبيا هذا العرض وإزاء هذا الرفض لجأت الولايات المتحدة إلى تشجيع الثورات فى بناما حتى تسنح لها الفرصة لاحتلالها ونجحت هذه السياسة وفقدت كولومبيا بناما وسارت أمريكا فى مشروع حفر القناة، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة تطلع إلى أمريكا الجنوبية وكانت دول أمريكا الجنوبية تخشى قوة الولايات المتحدة وتخشى امتداد نفوذها إليها خاصة بعد أن أعلنت تطبيق مبدأ منرو على أوروبا فقط وعدم تطبيقه على أمريكا الجنوبية وكانت المشكلات المالية التى واجهت العديد من هذه الدول تعطى الفرصة للدول الأوروبية بالتدخل فى شئونها

ولذلك أعلن روزفلت استعداداه للوفاء بديون هذه الدول فى مقابل عدم السماح للدول الأوروبية بالتدخل فى شئون أمريكا الجنوبية ضمناً لاستقلال هذا الجزء من الكرة الأرضية.

المكسيك:

تعتبر المكسيك أهم دول أمريكا الوسطى من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية وجملة الاستثمارات الأمريكية بها والتي حققت نجاحاً واضحاً حيث بلغت ١٥٠ مليون دولار فى ١٩١٠ فى مجالات المناجم والبتروول والسكك الحديدية على أن الأوضاع الداخلية كانت غير مستقرة فى البلاد واشتعلت بها الثورات وكان أبرزها ثورة ١٩١١ بزعامة الطاغية هيرتا Huerta الذى قبض على زمام السلطة بيد من حديد وعرض الاستثمارات الأمريكية للخطر، ومن ثم قررت الولايات المتحدة التدخل لحماية مصالحها واختلت ميناء فيراكروز Vera Cruz وكان ذلك فى عهد الرئيس ودررو ولسن الذى وصل إلى السلطة فى ١٩١٣، ونجحت فى إقامة حكومة تابعة لها بالمكسيك، ولكن تجددت الاضطرابات مرة أخرى بزعامة بانشوفيل Pancho Villa ورفع الشوار شعار «الموت للأمريكيين» ووقعت مصادمات بين الطرفين راح ضحيتها عدد من الأمريكيين من المدنيين والعسكريين، وقد حاول الأمريكيون القبض على فيلا ولكنهم فشلوا. وقد اتخذ فيلا اجراءات معادية للوجود الأجنبى فى البلاد وبصفة خاصة الوجود الأمريكى فقام بتأميم الشركات الأجنبية التى كانت تستغل ثروات البلاد المعدنية والزراعية، ولذلك سارت الولايات المتحدة على سياسة التحريض على قلب الحكومات المعارضة للوجود الأجنبى فى الفترة التالية.

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأقصى

نقصد بالشرق الأقصى هنا الصين واليابان والفلبين.

أولاً: الصين:

لم تنشأ علاقات سياسية بين الصين والولايات المتحدة إلا عند منتصف القرن التاسع عشر وكانت لدوافع اقتصادية وتتعلق بالمصالح التجارية الأمريكية، وكان ضعف الحكومة الصينية وعدم استقرار أوضاعها من بواعث الاهتمام بهذه البلاد أيضاً، وتضمن ذلك أن الحرب اندلعت بين إنجلترا والصين في الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢ وعرفت بحرب الأفيون الأولى بسبب رغبة بريطانيا في فرض تجارة الأفيون على الصين، ولما كانت أمريكا تتبع سياسة الباب المفتوح في الصين فقد أدت هذه التجارة إلى الإخلال بالميزان التجاري وأصبح في صالح إنجلترا. وقد نجحت إنجلترا في عقد معاهدة نانكينج Treaty of Nanking في ١٨٤٢ مع الصين وحصلت بمقتضاها على جزيرة هونغ كونغ وحددت الرسوم الجمركية على البضائع الإنجليزية وفتحت خمسة موانئ صينية أمام التجارة الإنجليزية وحصلت على حق محاكمة الرعايا الانجليز أمام محاكم الانجليزية مع فرض غرامة كبيرة على على الصين.

وأمام هذا الوضع الجديد سعت الولايات المتحدة إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الصينية لتوقيع معاهدة امتيازات مثل إنجلترا، وقد استخدمت أمريكا أسلوب التهديد باستعمال القوة لإجابة مطالبها وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة وانجشيا Treaty of Wangshia مع الصين في ١٨٤٤ وحصلت بمقتضاها على امتيازات إنجلترا بالإضافة إلى منح الأمريكيين حق الملاحة في مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية.

على أن الأمور لم تستقر في الصين نتيجة التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وخاصة من جانب إنجلترا وفرنسا ومساندة الولايات المتحدة، ومن ثم تجددت الحرب وعرفت بحرب الأفيون الثانية (١٨٥٧ - ١٨٥٨)، ونزلت القوات الفرنسية والانجليزية هذه المرة إلى مدينة تيانتنس لتهديد العاصمة بكين، ثم تقدمت الدولتان بمطالب تتعارض مع سلطة وسيادة الصين ولما رفضتها لجأت الدول الثلاث إلى استخدام القوة واحتلال العاصمة فاضطرت الحكومة الصينية إلى عقد معاهدة تيانتنس ١٨٥٨ ونصت على:

- ١- فتح موانئ جديدة أمام التجارة الأجنبية.
- ٢- استيلاء إنجلترا على قطعة أرض مواجهة لجزيرة هونج كونج لتسهيل عملياتها التجارية.
- ٣- جعل تجارة الأفيون مشروعة.
- ٤- تعهد حكومة الصين بضمان سلامة التجارة الأجنبية والمبشرين الأجانب.
- ٥- احترام الممثلين الغربيين وتقديرهم.
- ٦- فرض غرامة حربية على الحكومة الصينية.

ترتب على هذه المعاهدة فقدان الصين لهيبتها وسيادتها وتزايد أطماع الدول الأوروبية والآسيوية فيها وانتهى الأمر بتقسيمها إلى مناطق نفوذ عديدة وإزاء هذا الوضع المتردى سعت اليابان التي اعتبرت الصين مجالها الحيوى للتوسع والاستغلال إلى التفاهم مع الولايات المتحدة للقيام بعمل مشترك وهو المطالبة بالمساواة التامة بين جميع الدول في الحقوق والامتيازات التجارية مع الصين وهو ما أطلق عليه سياسة الباب المفتوح كما سبق الذكر، وتعزيزاً لهذا الاتجاه قامت الولايات المتحدة باحتلال جزر الفلبين في ١٨٩٨م. وقد تأخرت أوضاع الصين وفشلت في احراز أى تقدم

مقارنة بجارتها اليابان نتيجة لأطماع الدول الأجنبية فيها، وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بها منذ أوائل القرن العشرين وبصفة خاصة بعد انتصار اليابان على روسيا بعد أن دمرت الجيوش اليابانية القوات الروسية في شرقي آسيا في موقعة موكدن Mukden في مارس ١٩٠٥، ثم تحطيم الأسطول الياباني للأسطول الروسى في موقعة تسوتشياما Tsushima في مايو ١٩٠٥، فقد خشيت أمريكا أن تتحول أنظار اليابان إلى السيطرة على الصين. على أن السياسة الأمريكية تميزت بالتذبذب في هذه الفترة بين إتباع أسلوب عدم التدخل في الشؤون الداخلية الصينية، وبين تأكيد سياسة الباب المفتوح، ولكن مع اتساع المصالح الأمريكية التجارية أصبح لزاماً على الحكومات الأمريكية المتعاقبة أن تلجأ إلى حماية حقوق رعاياها. وحينما تزايدت الاتجاهات الوطنية في الصين والتي صاحبت وصول أسرة منشو Manchu Dynasty إلى السيطرة على البلاد لم تتدخل الولايات المتحدة ولكنها كانت تراقب الموقف، وحينما قامت الثورة الشعبية في ١٩١١م لم تقدم أمريكا يد المساعدة للنظام الجديد، ورغم أن جمهورية الصين ولدت في ١٢ فبراير ١٩١٢ فإن أمريكا لم تعترف بها بصفة رسمية إلا في ١٩١٣م.

وقد أدرك الساسة الأمريكيون أنه في ظل هذه الظروف الجديدة ستواجه سياسة الباب المفتوح بعض التحديات وقد يصعب التمسك بها، وقد وجهت التساؤلات إلى الرئيس الأمريكى عن كيفية التصرف إذا واجهت أمريكا تحدياً من هذا النوع فكان الرد هو إمكانية استخدام القوة لفرض الرغبات وأنه ينبغي أن تظل القوات البرية والبحرية الأمريكية على أهبة الإستعداد لمواجهة أى احتمالات.

وحينما تزايد النفوذ الروسى فى منشوريا بالصين قدمت أمريكا تحذيراً لروسيا بألا تحاول الحصول على امتيازات جديدة لحفر المناجم أو مد الخطوط الحديدية أو تطوير الصناعة فى منشوريا بخلاف الامتيازات القديمة التى حصلت الولايات المتحدة على

مباشرة بمقتضى معاهدة ١٩٠٣ التي وقعتها مع الصين والتي أكدت على سياسة الباب المفتوح وحصلت على حق فتح مينائي موكدن وانتونج للتجارة وأصبح لها حق إقامة القنصليات فى منشوريا.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل حاولت تقوية الصين ذاتها لمقاومة أى اعتداء خارجى تتعرض له، وفى ذات الوقت حاولت اجتذاب اليابان حتى لا تنفرد بأى عمل توسعى فى الصين؛ وكان الاهتمام الأمريكى باليابان هو الاتجاه الواضح لسياسة الرئيس الأمريكى روزفلت، مع زيادة الاستثمارات الأمريكية فى الصين؛ فتكونت مجموعة شركات رأسمالية هناك مثل شركات Morgan وفروع لبنك National City وبنك New York. وحينما علمت الولايات المتحدة أن الحكومة الصينية وقعت عقداً مع مجموعة من البنوك الانجليزية والفرنسية والألمانية للحصول على قروض لمد الخطوط الحديدية من همنجواى إلى كانتون سارعت إلى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية وحصلت على حق عقد قرض معها فى ١٩١٠ لنفس الخط ولكن لم يبدأ العمل فى مد الخط إلا فى عام ١٩١٣ بسبب الثورة، ثم نجحت الحكومة الأمريكية فى توقيع عقود جديدة مع الصين فى نفس السنة لتنمية البلاد والنهوض بالصناعة فى منشوريا فى وبذلك أصبح نصيب أمريكا متساوياً مع أنصبة كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا فى القروض.

أما فى عهد الرئيس دورو ولسن فقد حدث تغير فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين لأنه تميز بالمشالية ورأى عدم المساس باستقلال الصين وضرورة حمايتها من التدخل الأجنبى وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا ١٩١٧ وتأسيس النظام الشيوعى وتطلعه إلى نشر الشيوعية خارجياً وكانت هذه مهمة اليابان والولايات المتحدة فى الفترة التالية.

ثانياً: اليابان:

نظرت اليابان إلى القرب الأوروبي بحذر ولم ترحب بإقامة صلات معه وعاشت في شبه عزلة حتى منتصف القرن التاسع عشر إلى أنه حاولت الولايات المتحدة الدخول في علاقات مع اليابان؛ ففي عام ١٨٤٦ وصلت البعثة الأمريكية الأولى إلى اليابان لإقامة علاقات تجارية معها ولكنها فشلت في مهمتها، وحينما تزايد تعرض الملاحين الأمريكيين الذين كانوا يقومون بالصيد في المياه الشمالية المجاورة لليابان للمشاكل وطلبوا العون أكثر من مرة من الموانئ اليابانية وردتهم خائبين وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري فتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية للتزود بالماء والغذاء والوقود فكانت بعثة جديدة برئاسة بري Perry في ١٨٥٣ م. وكانت التعليمات التي زود بها بري هي المطالبة بحق الرسو في الموانئ اليابانية والعمل على كسب ثقة الأهالي وعدم الظهور بمظهر الغرور وتوضيح عظمة الولايات المتحدة وميلها للعدالة وتقديرها للصدقة.

نجح بري في مهمته برغم بعض العقبات التي صادفته ونجح أيضاً في إقامة علاقات سلمية مع اليابان وأصبح لأمريكا ممثل في اليابان، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة إخراج اليابان من عزلتها ودعمت ذلك بعقد معاهدة جديدة في ١٨٥٨ لتوثيق العلاقات بين البلدين. وبمقتضاها فتحت الموانئ اليابانية أمام الأمريكيين ووافقت اليابان على التبادل الدبلوماسي مع أمريكا ومنح بعض الرعايا الأمريكيين بعض الامتيازات مثل حرية العبادة وبناء الكنائس. أما اليابان فقد أصبح من حقها شراء السفن التجارية والحربية والعتاد الحربي من الولايات المتحدة والاستفادة من الخبرات الفنية الأمريكية وبذلك تقدمت اليابان في المجالات الحضارية والسياسية والحربية. على أن تطور الأحداث في الصين والذي صاحب تدخل الدول الأجنبية في شئونها اعاد المخاوف اليابانية مرة أخرى، وقامت بطرد الأجانب من البلاد

فى ١٨٦١ وقررت نقض المعاهدة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، بل والأكثر من ذلك هاجمت اليابان سفينة أمريكية دخلت مياهها فى ١٨٦٥م، وأمام هذا التصرف شاركت أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى القيام بمظاهرة بحرية لإجبار اليابان على احترام تعهدها مع الدول الأجنبية.

وعلى ذلك لم تكن هناك علاقات سياسية دائمة بين الولايات المتحدة واليابان خلال القرن التاسع عشر ولم تكن السياسة الأمريكية واضحة تجاه اليابان، ولكن منذ أوائل القرن العشرين اتضحت السياسة الأمريكية وأخذت شكل التقارب مع اليابان وخاصة بعد انتصارها على روسيا. وقد تجلّت السياسة الأمريكية تجاه اليابان فى عدة مواقف؛ فحينما هاجمت اليابان الأسطول الروسى فى بورت آرثر Port Arthur دون سابق إنذار لم يوجه الرئيس روزفلت اللوم إليها بل اتهم الروس بالإهمال والجبن والخيانة وشعر بالرضا والسرور للانتصار اليابانى. وتأكيداً لهذه السياسة أرسل روزفلت سكرتيره تافت Taft إلى اليابان فى ١٩٠٥ لتبادل وجهات النظر مع كاتسورا Katsura وزير الخارجية بخصوص العديد من المسائل التى اتهم الطرفين، وقد وقع الطرفان على مذكرة سرية أكدت فيها اليابان أنها ليست لديها نوايا عدائية فى الفلبين، وكانت أمريكا تهتم بها، وأوضحت أيضاً سياستها تجاه كوريا بشكل جعل روزفلت يشعر بالرضا والإرتياح. وقد عبر تافت عن سروره بسياسة اليابان وعلى تأكيد الصداقة معها وأعقب ذلك تصريح روزفلت بأنه لن يتدخل فى شئون كوريا أسوة باليابان، وظلت أمريكا تحسن الظن باليابان إلى أن تأكد لها أن لديها أطماع استعمارية مثل روسيا فى الصين، ومن ثم بدأ يطرأ تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه اليابان وتميزت بالحذر والخشية من وقوع هجوم يابانى على الصين والفلبين.

كذلك تميزت الفترة من أواخر عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٠٨ بوقوع بعض الأزمات فى العلاقات الأمريكية - اليابانية أدت إلى إرسال الأسطول الأمريكى فى

مناورات في المحيط الهادى من ١٦ مارس ١٩٠٧ إلى ٢٢ فبراير ١٩٠٩ واعتبرت أمريكا هذه المناورات مظاهرات بحرية ضرورية لتحقيق السلام وإظهار التفوق البحرى الأمريكى خاصة حينما سعت انجلترا للتحالف مع اليابان لضمان مصالحها فى الشرق الأقصى.

وكانت قضية هجرة اليابانيين إلى أمريكا من الموضوعات التى أثارت بعض الأزمات فى العلاقات بين الدولتين. كان قدوم اليابانيين إلى أمريكا منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر وبأعداد قليلة لتلبية احتياجات العمل فلم يزد عددهم بعد عام ١٨٩٠ على ٢٦,٣٧٠ شخص ثم ارتفع هذا العدد حتى وصل إلى ما يقرب من ٥٨,٠٠٠ شخص فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠. على أنه فى بعض الفترات نشطت الهجرة اليابانية وأصبح ما لا يقل عن ٢٤,٠٠٠ شخص يدخلون أمريكا سنوياً، وكانت غالبيتهم تنجّه إلى جزر هاواى للعمل فى مزارع قصب السكر حتى أصبح وجودهم فى هذه المنطقة مألوفاً ووصل عددهم فى جزر هاواى وحدها إلى ١٤٠,٠٠٠ شخص فى ١٩٣٠ م.

ومع تزايد الهجرة اليابانية إلى أمريكا ارتفعت بعض الأصوات مطالبة بإيقاف هذه العناصر وحرمانها من دخول البلاد، وتطور الأمر إلى حرمان أطفال اليابانيين من التعلم مع الأطفال البيض كما حدث فى بعض مدارس سان فرانسيسكو فى ١٩٠٦ م بحجة أنهم ينتمون إلى الجنس المغولى - وقد زادت خشية الأمريكيين من اليابانيين حينما تقدموا بمطالب للمعاملة بالمثل إلى الحكومة الأمريكية. ولذلك تقرر اتخاذ خطوات فعالة فى مجال تحديد الهجرة وعقدت أول معاهدة بين اليابان وأمريكا لتنظيم الهجرة اليابانية فى عام ١٨٩٤ ووافقت فيها اليابان على عدم منح جوازات سفر للعمال اليابانيين فى المدن الأمريكية الرئيسية، ولكنهم كانوا يتسللون من هاواى مما أفقد هذه المعاهدة أهميتها.

ثارت المعارضة الأمريكية مرة أخرى في وجه اليابانيين وطالب البعض بطردهم بالقوة من البلاد حتى لا يختلط الأمريكيين بالجنس المغولي ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على السفير الياباني في واشنطن، ومن ثم تم التوقيع على اتفاق جديد بين الدولتين في ١٩٠٨ ويعرف باتفاق الجنتلمان Gentleman Agreement وتعهدت فيه اليابان بعدم منح جوازات سفر للعمال سواء المهرة أو غير المهرة، وألا تمنح إلا للمقيمين أصلاً في أمريكا ولذويهم مثل الوالدين والزوجات والأبناء. ولكن الهجرة لم تتوقف تماماً وظلت من الموضوعات الشائكة بين الدولتين وكثيراً ما أدت إلى سوء تفاهم بينهما.

ومن الأمور التي أدت إلى إثارة بعض الأزمات بين أمريكا واليابان أيضاً موضوع مجدلينا باي Magdalena Bay وخلاصته أنه بالقرب من خليج مجدلينا بالمكسيك كانت قطعة أرض تصلح لبناء قاعدة بحرية وأرادت اليابان شراءها سداً أن واجهت الشركة الأمريكية مالكة الأرض صعوبات مالية، وقد ثار الرأي العام الأمريكي ووصلت المشكلة إلى مجلس الشيوخ الأمريكي الذي فسر هذا الشراء على أنه استيلاء من دولة أجنبية على أراضى داخلية، ورفض الطلب الياباني. ولذلك كان الاتجاه الواضح للسياسة الأمريكية مع اليابان قبيل الحرب العالمية الأولى هو المعاداة بدلاً من التصالح، وتحت ضغط التلويح باستخدام القوة وافقت اليابان على احترام سياسة الباب المفتوح في مجالات السكك الحديدية والمناجم في أراضيها، وبذلك ضمنت أمريكا مصالحها التجارية في اليابان.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى انضمت اليابان إلى معسكر الحلفاء في سواحل الشرق الأقصى، وفي عام ١٩١٧ تم توقيع معاهدة بين اليابان وأمريكا اعترفت فيها الأخيرة بمصالح اليابان في الصين، وفي بند سرى ملحق بالمعاهدة تعهدت الدولتان بالألا تسعى إحدهما إلى الحصول على حقوق خاصة أو امتيازات في الصين من

شأنها التأثير على رعايا الدولتين، وكان الهدف من هذه المعاهدة هو الوقوف في وجه ألمانيا والتأكيد على سياسة الباب المفتوح. وبذلك يمكن القول بأن السياسة الأمريكية في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى تميزت بالحذر واليقظة والتنافس بين الدولتين في الصين.

ثالثاً: الفلبين :

كانت الفلبين مستعمرة إسبانية منذ عام ١٥٦٥ ، وحينما اشتعلت الحرب بين الولايات المتحدة وإسبانيا في عام ١٨٩٦ تنازلت إسبانيا عن الفلبين وأمريكا في عام ١٨٩٨ بعد أن دفعت لها ٢٠ مليون دولار. وكان تفكير الولايات المتحدة في ضم جزر الفلبين نابعاً من أهمية استراتيجية؛ فقد كانت هذه الجزر أقرب جيران أمريكا من جهة الغرب وأمام تزايد المصالح الاقتصادية الأمريكية في المجال الآسيوي ومع انتهاء عهد العزلة الذي عاشت فيه أمريكا تجاه أوروبا بانتهاء مبدأ منرو أصبحت هذه الجزر تشكل أهمية خاصة بالنسبة لها. ويؤكد المؤرخون على أن استيلاء أمريكا على الفلبين كان خطوة هامة وضرورية لتدعيم النفوذ الأمريكي في الشرق الأقصى، ومسألة حيوية كنقطة دفاع أمامية تجاه جنوب شرقى آسيا، ونقطة ارتكاز في منتصف الطريق إلى أسواق الشرق الأقصى المربحة.

وقد واجهت الولايات المتحدة عدة ثورات في الفلبين - كما سبق القول - للمطالبة بالاستقلال ووعدت أمريكا الفلبين بأنهم إذا وصلوا إلى درجة من التقدم والوعي تؤهلهم لحكم أنفسهم ستمنحهم الاستقلال، إلا أنه في عهد الرئيس ماكنلى McKinly حدث تراجع عن هذه السياسة وظهر الاتجاه التمسك بالعظمة والتفوق الأمريكى، وأرسلت لجنة إلى الفلبين لتأكيد هذا الاتجاه برئاسة وليام هوارد تافت William H. Taft في عام ١٩٠٠، ثم وقع الرئيس روزفلت في ١٩٠٢ على وثيقة كوبر Cooper Bill التى أنشأت الإدارة المدنية في الفلبين وبمقتضاها

أصبح هناك حاكم عام يعين من قبل الرئيس الأمريكي وتعاونته لجنة إدارية تشريعية مع وجود مجلس تمثيلي ينتخبه السكان. وقد سارت الولايات المتحدة قدماً في الاهتمام بالصحة والتعليم ومحاولة منح الفلبينيتين حقوق الشعب الأمريكي، وقد طبعت سياسة تافت وأفكاره السياسة الأمريكية في الفلبين في الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٣ ووضع مبدأ (الفلبين للفلبينيين) ولكنه فسره بحرص شديد.

وبرغم تحسن أحوال الفلبين في ظل السيطرة الأمريكية إلا أن صيحات المطالبة بالاستقلال لم تتوقف وتكونت الجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية من أجل ذلك وكان أشهرها الحزب الوطني بزعامة مانويل كيزون Manuel Quezon الذي طالب بالاستقلال الكامل وبالحقوق السياسية للسكان. وقد حاولت أمريكا إرضاء الفلبين خاصة بعد انتصار اليابان على روسيا في ١٩٠٥ لخشيته من تطلعات اليابان إلى الفلبين، وفي ذات الوقت ازداد التمسك الأمريكي بها ومن مظاهر ذلك أنه أثناء إثارة قضية الهجرة اليابانية في عام ١٩٠٧ أصدر الرئيس روزفلت أوامره للأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ بالاستعداد للدفاع عن الفلبين ضد أي هجوم ياباني متوقع، وتكررت الوعود الأمريكية بالاستقلال حتى لا يحدث تقارب ياباني - فلبيني.

وقد اهتمت أمريكا بالسوق الفلبينية وحرصت على حمايتها من منافسة البضائع الأجنبية متبعة في ذلك سياسة احتكار التصدير والاستيراد مع الفلبين وخاصة في السكر والتبغ والأخشاب، وقد أسهمت الفلبين في ثراء طبقة من الأمريكيين الذين احتكروا الصناعات المرتبطة بهذه السلع وآخرين ممن امتلكوا مزارع ضخمة من جوز الهند فيها، وقد تدفقت أيضاً الاستثمارات الأمريكية على الفلبين وقدرت بـ $\frac{1}{4}$ بليون دولار وأصبحت الفلبين أهم عملاء أمريكا في التجارة الخارجية.

وقد طرأ تغير فى السياسة الأمريكية تجاه الفلبين فى عهد الرئيس ودورو ولسون الذى أعلن عن استعداد بلاده لمنح الفلبين استقلالها وأصدر فى سبيل ذلك قانون جونز Jones Bill والذى أكد على الاستقلال فور تواجد حكومة مؤهلة لحكم البلاد، ولكن اشتعال الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل القضية الفلبينية ولم تظهر على مسرح الأحداث إلا بوصول الجمهوريين إلى السلطة بزعامة هاردينج فى ١٩٢٠.

أرسلت الحكومة الأمريكية لجنة تقصى الحقائق إلى الفلبين برئاسة الجنرال وود Wood للتعرف على مدى إمكانية تحقيق الاستقلال، وأفاد تقرير اللجنة بأن سياسة الديمقراطية أدت إلى فوضى وسوء إدارة وأن السكان ينقصهم التعليم والدراسة بالشئون السياسية، وأن الجزر غير مهية اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً للاستقلال، وظل وود حاكماً عاماً على الفلبين وأحكم قبضته على البلاد ودخل فى معركة شرسة مع كيزون من أجل الاستقلال وانتهت بالتخلص من هذا الزعيم الوطنى. وقد حاول خلفاء وود إبعاد السكان عن التفكير فى الاستقلال ولكن لم تتوقف الجمعيات الوطنية والتنظيمات العمالية الفلبينية عن المطالبة به ووصلت إلى حد تهديد المصالح الاقتصادية الأمريكية وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٣١ حيث بدأت الضغوط من جانب التجار وملاحى السفن والمستثمرين والكهنة للمطالبة باستعادة الفلبين من أمريكا، وفى ديسمبر ١٩٣٢ أصدر الكونجرس قانوناً بمنح الفلبين استقلالها التام بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وقد فرض على الفلبين فى خلال فترة الانتقال إظهار الولاء لأمريكا والإعتراف بسيادتها، ووضعت الشئون الخارجية الفلبينية تحت السيطرة الأمريكية ومنحت أيضاً حق التدخل لحماية الحريات الشخصية والملكيات الخاصة، وظلت أمريكا تتبع نظام الاحتكار التجارى أيضاً خلال هذه الفترة وخاصة فى تجارة السكر وزيت جوز الهند والقنب الهندى إلى أن انتهت الفترة الانتقالية وحصلت الفلبين على الاستقلال الكامل.

الفصل السادس

الولايات المتحدة والحرب العالمية الاولى

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الأولى

إنقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبيل عام ١٩١٤ وعقدت سلسلة من المحادثات بين الدول الأوروبية بهدف تجنب الحرب والمحافظة على السلام غير أن بواعث التصادم والتنازع توفرت مما أئذر بوقوع الحرب، ولم تشارك الولايات المتحدة في الأحلاف الأوروبية إنطلاقاً من سياسة التمسك بالسلام وحل المشكلات بطريق التفاوض، وكان هذا هو الأسلوب الذي سارت عليه أمريكا منذ إستقلالها سواء في حل مشكلات القارة الأمريكية وفي المسائل الدولية، وكان تسابق الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا إلى التسلح من الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تتمسك بالسلام وتنادي به وكان الرئيس الأمريكي تافت Taft الذي تولى الحكم في ١٩٠٩ من أوائل الرؤساء الذين وجهوا سياسة خاصة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم وشجع أيضاً على إنشاء هيئة قضائية دولية للإحتكام إليها في المنازعات بين الدول، وكان يرى أنه بهذا النظام يمكن الإستغناء تدريجياً عن التسلح ويعم العالم الطمأنينة والتعاون.

أما الرئيس الأمريكي ودرولسن الذي تولى الحكم في سنة ١٩١٣ فلم يكن يقل عن تافت في الإهتمام بالسلام ولكن ولسن تميز بالمثالية وكان يؤمن بضرورة الديمقراطية وبحق الأمم في تقرير مصيرها وكان يعتقد أنه أرسل لخدمة المبادئ الديمقراطية وقضية الحرية وأنه نستطيع استخدام قوة الولايات المتحدة وثروتها لنشر الديمقراطية في العالم.

وقد تجلّى موقفه هذا بالنسبة لقضايا الشرق الأقصى حينما رفض العمل على التدخل في شئونها أو تقسيمها أو حرمان بعضها من الإستقلال كما رأينا، كذلك أعلن ولسن موقفه تجاه أمريكا الجنوبية وأعلن أنه لن يتدخل في شئونها بل أقترح

العمل على تقوية حكوماتها، وحينما قام النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك رفض التدخل فى شئونها.

وقد شرع ولسن فى إتخاذ الخطوات التنفيذية لهذه السياسة بتكوين لجان دولية مهمتها إيجاد حلول للمنازعات الدولية ومدتها خمس سنوات وبرغم أن قرارات هذه اللجان لم تكن ملزمة للطرفين المتنازعين إلا أنها يمكن أن تساهم فى تهدئة النفوس الثائرة بحيث لا يستطيع الطرفان الدخول فى حرب فيما بينهما قبل مرور عام من عرض الموضوع على تلك اللجان، كذلك كان على الطرفين المتنازعين عدم زيادة قواتهما البرية أو البحرية أثناء عرض موضوع النزاع على هذه اللجان.

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كان رأى الرئيس ولسن فيها أنها تمثل فشل السياسة الأوروبية وإنتصار الاطماع والأحقاد لعدم وجود نظام عالمى يعمل على نشر روح التفاهم بين الدول.

وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الحرب قبيل عام سنة ١٩١٧ هو الحياد ونصح ولسن الشعب الأمريكى بقوله «يجب أن لا نتحيز لأى من الفريقين المتحاربين نظرياً أو عملياً».

ولكن إستجدت ظروف أدت إلى حدوث تحول فى سياسة ولسن فقد تعرضت السفن الأمريكية للإعتداءات الألمانية وكذلك السفن الإنجليزية ومن ثم بدأ يتولد ميل أمريكى تدريجى نحو انجلترا وحلفائها، وشغلت أعمال الغواصات الألمانية أذهان الرأى العام الأمريكى إلا أن أمريكا لم تتخل عن موقف الحياد حتى حينما طلبت منها ألمانيا ألا تبيع الأسلحة والذخيرة الحربية لبريطانيا وحلفائها وإعتبرت ذلك الطلب يتنافى مع حيادها. وحينما تمادت الغواصات الألمانية فى إلحاق

الأضرار بالسفن الأمريكية أنذرتها الحكومة الأمريكية بأنها لن تقبل أى إعتداء على سفنها أو تجارتها لأن هذا إعتداء على موقف الحياد.

وبعد أكثر من عامين على إعلان الحرب وحينما لم يصل الطرفان المتحاربان إلى نتيجة حاسمة وجه الرئيس ولسن نداء فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ إلى الدول المتحاربة بايضاح وجهة نظرهم فى شروط الصلح، ولكن نزعة الإستمرار فى الحرب كانت أقوى من الإلتجاء إلى السلام وصممت الاطراف المتحاربة على المضى فى الحرب لتحقيق مكاسبها الاقليمية.

وحينما وصلت حرب الغواصات الألمانية إلى حد لا يحتمل فى عام ١٩١٧ ولم تأبه ألمانيا لاندازات الولايات المتحدة ونسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الانجليزية لوزيتانيا "Lusitania" وكانت تقل ١١٨ راكبا امريكا، واغرقت السفينة الأمريكية « سوسكس » Sussex هدد ولسن بالحرب . وقد تمكنت المخابرات الانجليزية ايضا من الاستيلاء على برقية « زيمرمان » Zimmermann . مساعد وزير الخارجية الألمانية التى ارسلها إلى ممثل المانيا فى المكسيك يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول فى حلف مع ألمانيا فى حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة فى مقابل استرجاع المكسيك للاراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة فى ١٨٤٨ وهى كاليفورنيا ونيومكسيكو، وقد أرسلت هذه البرقية إلى الولايات المتحدة التى أعلنتها على رأى العام الأمريكى وكان لها أبلغ الأثر فى الاتجاه ناحية الحرب.

ومن العوامل التى دفعت الولايات المتحدة أيضا إلى دخول الحرب ضد ألمانيا فى عام ١٩١٧ هو المبالغ والقروض الضخمة التى أقرضتها البنوك الأمريكية لبريطانيا لتحويل عملياتها الحربية ورغبة الولايات المتحدة فى ضمان أموالها والحفاظ على مصالحها.

وأمام هذه الضغوط لم يجد الرئيس ولسن بدا من اعلان الحرب على ألمانيا في رسالته الشهيرة بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٧ وكان رأى العام الأمريكى قد نضج لقبول فكرة الحرب فمعظم سكان الولايات المتحدة كانوا يعطفون على قضية الحلفاء آنذاك، ويعتبر المؤرخون دخول الولايات المتحدة الحرب اعظم ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية، ولقد أعلن ولسن أن هدف الولايات المتحدة من الحرب هو القضاء على الروح الحرية الألمانية وجعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية وانشاء نظام لاقرار السلام في العالم. ولم تعقد الولايات المتحدة مع الحلفاء حلفا لاسريا ولا علنيا وإنما اشتركت معهم في الحرب ولذلك كان الرئيس ولسن يشير دائما إلى الحلفاء كشركاء للولايات المتحدة لا كحلفاء لها. ولا شك أن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء قد أدى إلى ترجيح كفتهم في ميادين القتال. فلم يأت شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ إلا وتأكدت ألمانيا من صعوبة مواصلة القتال ووقعت الهدنة مع ممثلى الحلفاء والتي كان أهم شروطها جلاء الالمان خلال خمسة عشر يوما عن جميع الاراضى التي كانوا يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج والالزاس والانسحاب إلى ماوراء الضفة الشرقية لنهر الراين وأن تسلم ألمانيا إلى الحلفاء أسطولها الحربى وجميع غواصاتها ومهماتا الحرية. وفي خلال عام ١٩١٨ أيضا أعلن الرئيس ولسن مبادئ الأربعة عشر كأساس لاقرار السلام في العالم، وقامت هذه المبادئ على ضمان حرية الملاحة في البحار وخفض التسليح وإقامة عصبة الأمم لتأمين السلام العالمى، والتخفيف من حدة القيود الاقتصادية ونبد المعاهدات السرية بين الدول وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بحيث لا تصبح سلعا تباع وتشتري على موائد السياسية. ولقد بذل ولسن جهودا جبارة في سبيل تطبيق هذه المبادئ في معاهدات الصلح التي عقدت في فرساي بباريس في ١٩١٩. وذهب بنفسه إلى هناك على أمل اقناع اوروبا بمشروع عصبة الأمم.

وحينما بدأت جلسات مؤتمر فرساي لم يؤخذ بجميع مبادئ ولسن فادخلت بعض النقاط واستبعد البعض الآخر بحجة أنها خيالية وغير عملية وقويت المعارضة داخل امريكا لمشروعاته اثناء غيابة وانتشر القول بأنه ليس الممثل الحقيقي للولايات المتحدة إلا أنه واصل الجهد من أجل اقرار مشروع عصبة الأمم.

ويعتبر الرئيس الامريكى ولسن هو مؤسس عصبة الأمم ولكنه ليس صاحب فكرتها الأصلية فقد سبقه في الدعوة إليها الرئيس «تيودور روزفلت» و «تافت». ولقد كلف ولسن مساعدة هاوس يوضع ميثاق العصبة الذى نص على ضرورة اقامة علاقات دولية أساسها العدل والشرف وتطبيق القانون الدولى والحرص على سيادة العدالة واحترام المعاهدات التى تعقدها الدول بين بعضها البعض لتنظيم العلاقاتها وتأييد الأعمال القائمة على الاخلاق الفاضلة وبذا ما عدا ذلك. وفى اثناء جلسات مؤتمر الصلح فى باريس وضع ولسن مشروع العصبة فى مقدمة جدول الاعمال ولكن صمم لويد جورج رئيس الحكومة الانجليزية على ألا تضع دستور العصبة إلا لجنة عالمية وبذلك استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام. وحينما تكونت اللجنة التى ضمت ممثلين عن الدول الكبرى والدول الصغرى لوضع الدستور واصبح ولسن رئيسا لهذه اللجنة لم تشارك حكومتا انجلترا وفرنسا فيها وبذلك تواجدت ثغرة كان لها تأثيرها فيما بعد.

وحينما صمم الرئيس ولسن على أن يكون ميثاق العصبة ضمن معاهدة السلام أصبر المجتمعون على فصل المعاهدة عن الميثاق واضطر الرئيس إلى تقديم بعض التنازلات لا سترضاء اوروبا فى سبيل انشاء العصبة ولكن حينما عرض ميثاق العصبة مع معاهدة السلام على مجلس الشيوخ الامريكى قبلت هنا الوضع اقلية ورفضت الاغلبية الموافقة، وكان الاعتراض على المادة العاشرة من الميثاق التى كانت تتضمن سلامة أراضي اعضاء العصبة، وكان هذا يعنى تفوق بريطانيا التى

كان لها خمسة أصوات وللولايات المتحدة صوت واحد لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزلندا فهي جميعا اعضاء فى الامبراطورية البريطانية.

وعلى ذلك تمت الموافقة على انشاء العصبة دون أن تشترك الولايات المتحدة صاحبة فكرتها فى عضويتها لان وجهة نظر الولايات المتحدة كانت تتمثل فى أن العصبة اوروبية الصبغة والتكوين فقد ضمت أربع وأربعين دولة معظمها اوروبية واستبعدت روسيا رغم أنها لم تكن من الدول الاعداء، كذلك استبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يلفوا بعد درجة النضوج السياسى . ولاشك أن هذا الموقف من جانب الولايات كان له تأثيره على نفوذ العصبة ومستقبلها حيث افقدها هذا الموقف صفة العالمية، كذلك لم تقبل الولايات المتحدة معاهدة فرساي وعقدت معاهدة منفردة مع ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩٢١ .

ويرى بعض المؤرخين أن ولسن كان يريد العصبة أداة لنشر السلام فى العالم بينما أرادت الولايات المتحدة عصبة أم تشرف عليها وتكون تحت سيطرتها، وعندما بدا للامريكيين أن انجلترا وفرنسا لن تقبلا بزعامتها عزفوا عنها وتركوها تتهاوى ولم يكن لها أثر واضح فى ضمان السلام العالمى فى الفترة التالية. وقد نص ميثاق العصبة على أن تضم فى عضويتها الدول المستقلة استقلالاً كاملاً والقادرة على الوفاء بالتزاماتها وعلى ذلك لم يسمع لروسيا والمكسيك بالانضمام إلى العصبة إلا بعد إقامتها نظم حكم مستقرة. وتشكلت العصبة من هيئتين رئيسيتين هما الجمعية العمومية ومجلس العصبة، وأقام الميثاق ايضا المحكمة الدائمة للعدل الدولى ويطلق عليها «محكمة العدل الدولية» للفصل فى النزاعات ذات الصبغة الدولية، وتألفت هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا تختارهم العصبة من بين قائمة

مرشحين، وألحق بالعصبة ايضا منظمة العمل الدولية بهدف تحسين أحوال العمال فى جميع انحاء العالم.

وكان يمكن للعصبة وهيئاتها أن تؤدي دورها على المسرح العالمى اذا تحمست لها الولايات المتحدة وشجعت على استمرارها وجدير بالذكر أن الرئيس ولسن بذل جهودا مضنية فى سبيل اقناع الكونجرس بالانضمام إلى العصبة وأكد أن الانضمام إليها سيفتح أبوابا جديدة أمام الانتاج الزراعى والصناعى الأمريكى المتنامى والذى عجزت السوق المحلية عن استيعابه، وأن العصبة ستمهد الطريق أمام اسواق جديدة وحذر من تعرض الاقتصاد الأمريكى للدمار. كذلك تناول ولسن المشكلات التى كانت تنشأ بين اصحاب رؤوى الأموال والعمال وأكد على أن مناقشتها بروح المودة والاخلاص بين الدول بعضها وبعض من خلال العصبة سيؤدي إلى جو من السلام والصدقة بين الحكومات وإيجاد حلول مناسبة لمثل هذه المشكلات، وكان زعماء الجمهوريين قد وعدوا العمال والفلاحين باسواق جديدة ورفاهية قبل انتهاء الحرب وأكدوا على امكانية تحقيق ذلك بعد ازالة الحواجز الجمركية وفتح الموانئ الأمريكية للسلع الاجنبية من جميع جهات العالم وكان لا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بالانضمام للعصبة. وكان الرئيس ولسن قد توصل إلى اتفاق مع عدد كبير من الديمقراطيين والجمهوريين والذين كانوا يؤيدون وجهة نظره فى هذا المجال. وتأكيدا لذلك وافق الكونجرس فى مايو سنة ١٩١٨، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب على قانون "Webb Act" والذى كان يقضى بالسماح لرجال الاعمال الأمريكيين بتكوين اتحادات للتحكم فى الاسعار فى تجارة التصدير حتى يستطيعوا مواجهة المنافسة الدولية للسيطرة على الأسواق العالمية إلا أن هذا القانون أصبح عديم الأثر بعد رفض الولايات المتحدة الانضمام للعصبة. وقد فشلت جهود ولسن فى اقناع اعضاء الكونجرس باهداف

العصبة الأخرى وحينما حاولوا ممارسة ضغوطهم عليه وطالبوا بإدخال بعض التعديلات على ميثاق العصبة رفض الخضوع إليهم.

وكانت سياسة الحكومات الأمريكية المتعاقبة وخاصة الجمهوريين هي التجاهل التام للعصبة وكان هذا الأمر ملحوظا في الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٣ ولم يتحمس الكونجرس للتعامل معها بالرغم من أنه كان يوفد المراقبين من آن لآخر إلى مقر العصبة في جنيف للتعرف على سير الأمور بها، وقد تخمست الحكومة الأمريكية لاسترداد مستحققاتها التي افترضها منها الحلفاء زمن الحرب واتخذت اجراءات لتحسين الاوضاع المالية الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات وسويت جميع المشكلات المتعلقة مع المانيا والتي كان الكونجرس قد رفضها في معاهدة الصلح في فرساي ١٩١٩. وقد تعاطف فريق من الأمريكيين مع المانيا وخاصة المستثمرون وقاموا باقراض المانيا بلايين الدولارات لمساعدتها على اعادة بناء اقتصادها ودفع التعويضات للدول المنتصرة في الحرب وخاصة إنجلترا وفرنسا.

أما فيما يتعلق بوجهة نظر ولسن في الحكومة الروسية الجديدة وعدم الاعتراف بها فقد ظلت سارية واعتبرت روسيا دولة مفقودة بين الدول الأخرى مع ترك الحرية لأصحاب رؤوس الأموال الأمريكية للتعامل التجاري معها إذا رغبوا في ذلك وقد حدثت طفرة في التجارة الخارجية الأمريكية وخاصة تجارة التصدير ونشطت رؤوس الأموال الأمريكية والقروض للدول الأجنبية، وقد تحمس الجمهوريون في فترة ما بعد الحرب للحفاظ على السلام وإنطلاقا من ذلك عقد في واشنطن في عام ١٩٢٢ مؤتمر لتخفيض التسلح وحضره كل من بريطانيا واليابان وإتفقوا على وقف سباق التسلح في المجال البحري في وقت السلم وعلى تحديد اساطيلهم الحربية وتقليل أحجامها. وفي عام ١٩٢٨ أيدت الولايات المتحدة

وفرنسا الإنضمام إلى ميثاق كيلوج Kellogg-Act وهو تنظيم يهدف إلى إتفاق الدول العظمى على عدم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات ومحاولة إيجاد هيئة مراقبة دولية لحل المنازعات التى قد تنشأ بينها بالوسائل السلمية وقد لقي هذا الميثاق تأييداً من الغيورين على السلام العالمى والراغبين فى حفظ النظام وعدم اللجوء إلى الحروب من الدول الأخرى، وكان هذا التنظيم من العوامل التى ساهمت فى فشل عصبة الأمم فى الفترة التالية.

ولقد تسابقت الدول الأوروبية والآسيوية على الحصول على إمتيازات إقتصادية فى آسيا والعمل من أجل مصالحها وكسب مزايا جديدة فى مناطق عديدة وكان هذا الوضع لا يتمشى مع العصبة وكان يتم خارجها مما يؤكد على عدم إهتمام غالبية الدول بالعصبة وهذا ساهم فى فشلها أيضاً .

ولقد قوى هذا الاتجاه داخل الولايات المتحدة الأمريكية ووجد إرتياحاً من جانب الفريق الذى كان يعارض إنضمام الولايات المتحدة للعصبة ولقد عادت الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة القديمة خاصة بعد أن تم الكشف عن جميع المعاهدات السرية التى وقعت قبل عام ١٩١٤ بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ووضعها المؤرخون أمام العالم بعد أن حصلوا عليها من أرشيفات ألمانيا وروسيا والنمسا واكتشفوا بعض التزيف فى هذه الوثائق الدبلوماسية ومئات الأكاذيب ومئات الاخطاء والتدليس والجرائم التى ارتكبتها حكومات روسيا القيصرية وانجلترا وفرنسا على حساب شعوبهم ووطنهم وإتضح من هذه الوثائق أيضاً أن الديمقراطية والحضارة سحقت ومضت عليها فظائع الحرب.

وقد إنصرف الأمريكيون فى فترة ما بين الحربين العالميين سنة ١٩١٩ - ١٩٣٩ إلى الإهتمام بشئونهم الداخلية وقد فسر بعض المؤرخين هذا الاتجاه (العودة إلى العزلة) إلى خشية الأمريكيين من تجدد الحرب بعد أن قاسى العالم

من ويلاتها وبعد أن فقدت الولايات المتحدة وحدها في هذه الحرب حوالي ٧٥,٠٠٠ جندي وبحار بالإضافة إلى حوالي ٢ مليون آخرين ما بين جريح ومفقود.

ولقد تحقق تقدم هائل بعد الحرب فقد استطاع الجمهوريون الذين وصلوا إلى السلطة في عام ١٩٢٠ أن يحدثوا ما يشبه الثورة التقدمية في الشؤون الداخلية وخاصة في عهد الرئيس كالفن كوليدج Calvin Coolidge، وفي عهود ماكنلي وتافت وهارديتج، واستطاعوا ضمان توظيف رؤوس الأموال الأمريكية في صناعات تصديرية وفي أقراض الدول الأجنبية والإستفادة من هذه القروض في تصريف السلع الأمريكية وإستثمار ملايين الدولارات .

وشهد التاريخ الأمريكى خلال هذه الفترة شخصيات عظيمة مثل Hoover الذى كان يثق في الإقتصاد الأمريكى ثقة كبيرة وفى إمكانية إيجاد حلول لجميع المشكلات الداخلية وتحقيق روح التعاون مع من حوله، وعلى سبيل المثال أعطى هوفر فى عام ١٩٢٣ دفعة لشركات التأمين لإقتحام مشكلة البطالة وإضافتها إلى المجالات الأخرى التى عملت فيها مثل الحوادث والكوارث وغيرها خاصة بعد أن تزايدت أعداد العاطلين ووصلت إلى خمسة ملايين شخص خلال هذه الفترة وحقق نجاحا واضحا في هذا المجال .

كذلك سعى هوفر إلى القضاء على مشكلة عمالة الأطفال واستطاع أن يستصدر قراراً من الكونجرس بالقضاء عليها، وقدم المساعدات للجمعيات العديدة التى ركزت جهودها فى مجال تحسين الأحوال المعيشية والصحة العامة والعناية بالأطفال وغيرها من المجالات التى كانت تهدف إلى النهوض بالمجتمع الأمريكى . وقد وجه هوفر أيضاً بعض الإعتمادات المالية الإضافية لبعض المجالات، بإعادة

النظر فى النظام الضرائبى وكانت هذه الإجراءات الأصلحية من العوامل التى ساهمت فى إظهار المجتمع الأمريكى فى صورة أكثر تقدما.

على أن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ كانت أضخم مشكلة واجهت الرئيس هوفر، فقد حدث إنخفاض سريع فى الإسهام والسندات إلى أكثر من أربعين نقطة فى يوم واحد وهبطت قيمة أكثر من ١٦ مليون سهم فى أسواق نيويورك المالية، وتبع هذه المفاجأة والكارثة المروعة إفلاس البنوك وشركات السكك الحديدية والأعمال الخاصة وهبطت المصائب على الفلاحين واغلقت المصانع أبرابها والمكاتب والمحال التجارية وانتشرت البطالة بين الكتاب والفنانين والموظفين والمعلمين وقدرت أعداد العاطلين فى عام سنة ١٩٣٣ بـ ١٢ مليون رجل وامرأة وانشر الدمار والجاعة فى الأوساط الفقيرة والأوساط الثرية أيضا. وكان هوفر يعتقد أنه يمكن تخطى هذه العقبة وطلب من رجال الإقتصاد والمثقفين والأدباء المساهمة فى إيجاد حلول لهذه المشكلة ولقد قضى عدة سنوات فى فترة عمل دؤوب لمحاولة إيجاد مخرج للبطالة والفقر والإنهيار وقد حاول البحث عن حل لهذا الدمار بالتعاون مع الغرف التجارية ورؤساء منظمات العمل وأعضاء المجالس الكنسية ورؤساء الجمعيات المدنية الأهلية وقد طلب من هؤلاء أصحاب رؤوس الأموال إستيعاب العاطلين والمساهمة فى تحمل المسؤولية جنبا إلى جنب مع الحكومة.

ولكن باءت جهود الجميع بالفشل وظل الدمار قائما فدعا هوفر إلى عقد جلسة للكونجرس للنظر فى إعادة بناء المجتمع ودفع عجلة الإنتاج مرة ثانية وطلب مساهمة رؤساء المجلس التشريعية فى الولايات المختلفة فى طرح آرائهم فى هذا المجال وكان إقتراح الكونجرس الذى قدمه لهوفر هو إنشاء هيئتين :- هيئة إعادة البناء المالى والتى كان من المقترح أن تقدم المساعدات المالية للشركات وهيئة السكك الحديدية وجميع الهيئات المتثرة ماليا، أما الهيئة الثانية فهى هيئة القروض

الوطنية وكان الهدف منها تقديم العون المالى للأسر التى فقدت ديارها وأصبحت تعاني من الفاقة ولجأت إلى رهن عقاراتها وتعرضت للحبس لقاء عدم الوفاء بالديون.

ولقد وجهت إنتقادات كثيرة لجهود هوفر واتهمه البعض بأنه لم يفعل شيئاً لمواجهة هذه الكارثة وبدأت المعارضة تشتعل ضده فى انتخابات عام سنة ١٩٣٢ ورحبت كفة الديمقراطيين برغم انهم لم يقدموا برنامجاً واضحاً للخروج من الأزمة وكانت مشكلات البؤس والفقر والبطالة لا تزال قائمة.

وقد وقع إختيار الديمقراطيين على فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt الذى كان حاكماً على ولاية نيويورك ليصبح رئيساً وكانت الآمال معلقة على نظراته التقدمية ومقدرته على الخروج من الأزمة وقد وضع Cordell Hull مساعد روزفلت خطة تهدت إلى زيادة الصادرات الأمريكية والتقليل من الواردات والحد من الحواجز الجمركية وإعادة فتح البنوك مرة أخرى وضمن سيولة نقدية بها عن طريق جمع العملات الذهبية والفضية والسبائك وشهد المجتمع الأمريكى بعض التحسن ووضع قانون الضمان الإجتماعى فى عام سنة ١٩٣٥ وأدنى إلى تحسين أحوال الطبقات الدنيا وكان هذا التحسن من العوامل التى ساهمت فى نجاح روزفلت فى الإنتخابات الرئاسية للمرة الثانية فى عام ١٩٣٦ وكانت الأوضاع الداخلية الأمريكية قد شهدت انفراجاً واضحاً ولكن لاحت على عالم بؤادر نظم دكتاتورية وإنتعشت النوايا الإستعمارية من جديد وتجدد شبح حرب جديدة.

الفصل السابع

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

إذا ألقينا نظرة على أوروبا والشرق الأقصى في فترة ما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ لوجدنا أن هناك بعض التغيرات التي حدثت والتي كان لها أثرها على العالم والتي قذفت به في النهاية إلى أتون حرب جديدة.

أولاً : ألمانيا :

كما سبق وأن رأينا أن الولايات المتحدة لعبت دوراً واضحاً في مساعدة ألمانيا على إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ تركت آثارها على الاقتصاد الألماني، فبعد أن هم الرخاء البلاد وازدهرت الصناعات وتأسست المصارف وشيدت المصانع نتيجة منح ألمانيا قروضا بلغت قيمتها ٧٥٠ مليوناً من الجنيهات، فقد اعتب الصدمة المالية العنيفة التي اجتاحت نيويورك في عام ١٩٢٩ أن سحب على الفور الأموال الأمريكية من ألمانيا فكانت النكبات المتوالية عليها حيث أغلقت المصاريف أبوابها وطردت المصانع عمالها وتضاءلت الدخول والأرباح إلى حد كبير، وأصبح هناك ما لا يقل عن ستة ملايين عاطل.

وفي وسط هذا الظلام ظهر أدولف هتلر كمجاهد ومناضل ومنظم للحزب النازي، وكانت أهدافه هي تطهير ألمانيا من اليهود والقضاء على الشيوعية وبعث الشعب الألماني وإحياء أمجاده الحربية القديمة.

واستطاع هتلر بوسائل عديدة أهمها الأرباب أن يسيطر على الأوضاع الداخلية في ألمانيا ونصب نفسه مستشاراً للرايخ في يناير سنة ١٩٣٣ مؤسساً بذلك الحكم النازي القائم على العنصرية المتطرفة.

بدأ هتلر فى التخلص من قيود معاهدة فرساي بأن أعاد نظام التجنيد الاجبارى
فى سنة ١٩٣٥ وسعى إلى تحقيق السيطرة على اوروبا الوسطى وإقامة دولة كبرى
تكون بمثابة حاجز أمام طغيان الشيوعية على أوروبا.

وقد نجح هتلر فى ضم صفوف الالمان خلفه رافعين شعار (أمة واحدة
وحكومة واحدة وزعيم واحد). ثم شرع فى إعادة تسليح المانيا باقامة المصانع
الكبيرة لانتاج الاسلحة والطائرات الحربية على نطاق واسع. كذلك سعى هتلر إلى
تخصيص اراضى الراين التى كانت منزوعة السلاح وفق معاهدة فرساي ثم دخلت
جنوده هذه المنطقة فى تحد بالغ. ثم شرع بعد ذلك فى محاربة الشيوعية ونجح فى
عام ١٩٣٧ فى عقد حلف كبير معاد للشيوعية ضم ايطاليا واليابان واسبانيا والمجر
ونجح بذلك فى عزل روسيا.

وكانت الخطوة التالية هى التطلع الى النمسا وضمها الى الالمانى
تمشيا مع نظرية جمع شتات الجنس الجرمانى حيث كانت النمسا تضم فى
اغلبها هذا الجنس وقرر هتلر ارجاع عشرة ملايين المانى إلى حظيرة الوطن الأكبر
. وفى ١٩٣٨ وصلت قوات هتلر إلى النمسا وبعد فترة قصيرة أعلن رسميا اتحاد
النمسا مع ألمانيا. وقبل أن تفيق أوروبا من وقع هذه الصدمة أعد هتلر العدة لتوجيه
ضربة جديدة إلى تشكوسلوفاكيا تلك البلاد الغنية بصناعاتها ومواردها الخام والتى
كانت تمتلك جيشا واسطولا جويا قويا. كان فى تشكوسلوفاكيا نحو ثلاثة ملايين
من الالمان يقطنون مقاطعتى بوهيميا ومورافيا على حدود ألمانيا الجنوبية وقد
ضمت هذه المناطق إلى تشكوسلوفاكيا بمقتضى معاهدة فرساي تحت اسم
(السوديت)، وكانت هذه العناصر تتلهف على الانضمام إلى الوطن الأم ولكن
دون اراقة دماء. وبفضل الدسائس الألمانية اشتعل الصدام بين السوديت والحكومة
التشكوسلوفاكية وتدجلت النجلى وفرنسا عقدت اتفاقية ميونيخ فى سبتمبر ١٩٣٨

والتي تضمنت التنازل عن اقاليم يقطنها أغلبية من الألمان إلى المانيا، وفي عام ١٩٣٩ اعلنت ولاية سلوفاكيا استقلالها عن تشكوسلوفاكيا فاستنجدت حكومتها بهتلر وطلبت الحماية فدخل هتلر براغ وانتهى الأمر بادماج تشكوسلوفاكيا مع المانيا ولم يهتم هتلر باحتجاجات اوروبا، ولكن ظهر اتجاه أوروبى جديد هو المقاومة لاعتداءات هتلر واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمواجهته.

ولم يكتف هتلر بذلك بل وجه دفعة سياسة الخارجية إلى بولندا وأخذ يندد بالإرهاب الذى تلقاه الأقلية الألمانية هناك وطالب بوضع حد له، ثم تقدم بطلب إلى الحكومة البولندية لاعادة مدينة داننتزيج الحرة ومنطقة واسعة من المسر البولندية، وأنذر هتلر البولنديين بالويل اذا لم يرضخوا المطالبة. ولم ينتظر هتلر نتائج الوساطة الاوروبية وجهود احتواء الموقف المتأزم فدخلت المصفحات الألمانية بولندا وأمطرت الطائرات الألمانية المطارات والسكك الحديدية والسكان الآمنين وافتتح هتلر بذلك الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: ايطاليا:-

اهتزت الاوضاع الاقتصادية فى ايطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وكابد الشعب الايطالى من الضرائب الباهظة وارتفاع اثمان الاغذية وندرة الوقود وانتشرت روح الاستياء ضد الحكومة القائمة وكان الضعف الوزارى وكثرة الأحزاب والمناورات الدائمة لتحسين المراكز الشخصية واعتلاء كراسى الحكم هى السمات البارزة فى هذه الفترة.

وفى وسط هذه الظروف برز بنيتوموسولينى وتألق نجمه سريعا فى سماء ايطاليا وألف حزبا يشد من أزره وهو الحزب الفاشستى Fascisti فى عام ١٩١٩ وأخذ يعد العدة للسيطرة على مقاليد الأمور. ضم هذا الحزب جنود الحرب القدامى

الساخطين وغيرهم من الطامعين فى حياة أفضل ومكاسب شخصية، واستطاع موسوليني أن يقبض على زمام السلطة فى ١٩٢٢ ونما الحزب الفاشتى واحتوى الأمة الايطالية بأسرها ودعا إلى القومية والتفرد بالحكم ومعارضة المبادئ الحرة واستخدام القوة امام تيار المعارضة ومقاوة الشيوعية الدولية واستبدالها بالاشتراكية القومية المتحمسه.

وبذلك تأسست ديكثاتورية ايطالية نجحت فى التغلغل فى البلاد وسحقت معارضيهها وقضت على أزمات ما بعد الحرب ووحدت الشعب الايطالى خلفها، وتطلع موسوليني بعد ذلك للنزول إلى حلبة الفتحة والاستعمار ، وتطلع بانظاره إلى الحبشه التى طالما طمحت ايطاليا إلى احتلالها منذ أمد بعيد لاستغلال مواردها الطبيعية ولضعف قوتها الحربية.

وفى ١٩٣٥ ارسل موسوليني معداته الحربية الهائلة إلى الحبشه وشملت المصفحات والطائرات والغازات السامة واستنجد هيلاسلاسى بعصبة الأمم التى اتخذت قراراً بفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا، وطلبت من الدول الأعضاء الامتناع عن مدها بالسلاح والمال وفرضت الحصار البحرى عليها، ولكن رفضت اغلبية الدول الاعضاء أن تدخل فى قائمة المواد المحظورة الحديد والصلب والقصدير والبتروال الأمر الذى جعل من العقوبات الاقتصادية مهزله كبرى، واضعف إلى مدى بعيد من نفوذ العصبة وسلطانها القانونية. وما أن جاء شهر مارس ١٩٣٦ حتى كان الايطاليون قد قضوا على كل مقاوة حربية جدية من جانب الأحباش ودخلوا أديس أبابا فاتحين وأكره هيلاسلاسى على الفرار خارج البلاد . واعلن الدوتش ضم الحبشه كلها إلى ايطاليا ونادى بالملك فيكتور عمانويل الثالث امبراطورا على الحبشه. وقد أيد هتلر موسوليني تأييدا قويا فى تخدية لقرارات العصبة وضمن بذلك لنفسه زميلا مخلصا مؤيدا لسياسته، وتعاون هتلر وموسوليني مع

اسبانيا وامدنا فرنكو الذى انشق على الحكومة الاسبانية بالرجال والطائرات حتى حقق النصر فى ١٩٣٩ مؤسسا حكومة دكتاتورية جديدة تسير فى ركاب الديكتاتوريات الجديدة.

ولم يكتف موسوليني بذلك بل اقتفى خطى هتلر فى تطلعاته الخارجية وارسل قوة حرية كبيرة إلى البانيا ١٩٣٥ واستولى عليها ولقب الملك فيكتور عمانويل من وقتها بـ«ملك ايطاليا والبانيا وامبراطور الحبشة»، وهكذا ساهمت ايطاليا فى اسباب الحرب العالمية الثانية بتطلعات موسوليني الاستعمارية.

ثالثا: روسيا:-

لقد انهيار النظام القيصرى فى روسيا بقيام الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧ لقد استعاضت هذه الثورة بالشيوعية عن النظام الرأسمالى، والشيوعية لا تعترف بالملكية الخاصة ولا بالايمان بالله ولا بنظام الطبقات، وقد تزعم لينين هذه الثورة ووضع برنامجا يقوم على الشيوعية لروسيا أولا ولسائر العالم فيما بعد وكان يهتدى فى ذلك بكتابات كارل ماركس.

كانت وسائل لينين هى اقامه حزب شيوعى دقيق التنظيم، وتأسيس شرطة سرية واستخدام وسائل الارهاب للمعارضة.

وقد تطلعت الدولة الروسية الجديدة إلى جيرانها فبدأت ببولندا فلم ينس الروسى أن كييف كانت قديما عاصمة لهم، فاكتمحت القوات الروسية شوارع وارسو ولكن قامت فى وجوههم معارضة قوية بقيادة الزعيم البولندى بلودسكى الذى استطاع توقيع معاهدة عدم اعتداء مع روسيا فى ١٩٣٣ وتخلصت البلاد من شبح الحرب مؤقتا.

ولكن فى شهر سبتمبر ١٩٣٩ تقدمت الجيوش الروسية من جديد وعبرت

حدود بولندا الشرقية واكرهت فلور الجيش البولندي على التسليم، ونظرا لوجود اطماع المانية في بولندا فقد وقعت في نفس السنة معاهدة المانية روسية حددت مناطق الاحتلال الروسى والألماني وعلنت الدولتان بأنهما قامتتا بتسوية المشكلات الناجمة عن انهيار الدولة البولندية ووضعتا أساس سلام دائم في شرق أوروبا.

وقد سعت روسيا بعد ذلك إلى تعزيز حدودها الجديدة وتوطيد مركزها في البحر البلطى فطلبت من دويلاته الثلاث إستونيا ولاتفيا ولتوانيا التسليم بإقامة قواعد بحرية وجوية روسية بها مع مرابطة بعض الجماعات العسكرية الروسية في نقط معينه داخل حدودها. وبعد أشهر قلائل استولت روسيا على دول البلطيق الثلاثة الآنفه الذكر وتطلعت إلى فنلندة واكرهتها على التنازل عن بعض اراضيها في المنطقة الشرقية وبذلك اسهمت هذه الدكتاتورية الجديدة في تجديد سياسة التوسع الاستعماري وضربت مثلا واضحا في عدم الاكتراث بالقوانين الدولية والحقوق الانسانية.

وأمام هذه الاشكال من الحكومات التي استجدت في القرن العشرين وهي الشيوعية الروسية والغاشية الايطالية والنازية الألمانية كان هناك النظم الديمقراطية البرلمانية القديمة وهي حكومتى إنجلترا وفرنسا.

بالنسبة لفرنسا فقد واجهت مشكلات اقتصادية من آثار الحرب وكانت في حاجة إلى إعادة بناء المدن والمصانع واصلاح اوضاعها وواجهت إلى جانب ذلك ضعفا في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية واستلزم الأمر اجراء اصلاحات في هذين المجالين.

اما فيما يتعلق بإنجلترا فقد كان الوضع أفضل من فرنسا فقد كانت الملكية الانجليزية مستقرة وقادرة على ارساء أسس المساواة والعدالة بين الناس، واستطاعت

الملكية الدستورية الانجليزية حل مشكلات ما بعد الحرب مثل البطالة وقلة رؤوس الأموال وادخلت تعديلات على نظام حرية التجارة بعدم فرض رسوم جمركية على الواردات، وتحمل الشعب عبئا أثقل من الضرائب دون شكوى، واجتمعت كلمة الاحزاب على العناية بتوفير اسباب الصحة والتعليم والسكن لافراد الشعب وتخلي الأفراد عن بعض الكماليات دون انزعاج.

ولكن بريطانيا العظمى رغم الاهتمام بالشئون الداخلية لم تنفض يدها من شئون القارة الأوروبية وظلت الأنشطة التجارية مع دول كثيرة قائمة وتدخلت إنجلترا في حل مشكلة نزع السلاح، وساهمت في حل كثير من المشكلات الأوروبية، وكان حرص الانجليز دائما على توفير مناخ السلام العالمى لضمان الأمان للتجارة الانجليزية وكانت هذه قاعدة اساسية من قواعد سياسة إنجلترا، ولذلك نلاحظ الوساطة البريطانية في غالبية المشكلات الدولية التى نشأت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وحينما طلبت الولايات المتحدة من إنجلترا الاعتراف بالمساواة البحرية بين الدولتين لم تتذمر بريطانيا ووافقت عليها حفاظا على مناخ السلام العالمى .

وإذا تركنا أوروبا وانتقلنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن الأوضاع في أمريكا كانت مستقرة ولم تؤثر في اقتصاد الدولة سوى الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ والتي نجمت أيضا الولايات المتحدة في اجتيازها بعد عدة سنوات. وبينما كانت أوروبا تموج بالتغيرات السياسية وتتعاضم اطماعها الاستعمارية كان الاتجاه الداخلى في الولايات المتحدة يميل إلى اتباع سياسة العزلة والاستمرار فيها مع مراقبة التطورات السياسية عن كثب. ولكن كان الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو تقدم النفوذ اليابانى في الصين والقضاء على سياسة الباب المفتوح التى كانت مثار اهتمامها إلى حد بعيد، وكانت اليابان قد خرجت من الحرب العالمية الاولى

أكثر قوة وأعظم مركزاً وأقوى أطماعاً، فهي لم تقاسى ويلات الحرب مثلما قاستها أوروبا وكانت وجهة نظر اليابانيين عدم التفريط في قدراتهم العسكرية والاحتفاظ بالقوة الكافية لتأمين مصالح اليابان بعد الحرب. وكانت اليابان تعتبر الصين ميداناً للتوسع أمامها وفتح باب التجارة معها فيه الكثير من الحلول للمشكلات السكانية اليابانية، ولكن سياسة الباب المفتوح التي صممت عليها الولايات المتحدة حرمت اليابان من هذا المجال الحيوي. كذلك كان تحديد القدرات البحرية اليابانية بعد الحرب قد منع اليابان من بناء قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ .

هذه الأمور كلها شكلت عقبات في طريق التنمية اليابانية، وكانت الأوضاع الداخلية في الصين والنزاع بين الشيوعيين والجمهوريين قد هدد المصالح الحيوية لليابانيين مما اضطرهم إلى التدخل في الصين لحماية مصالحهم ، ولأنس أيضاً آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على اليابان .

وقد تقدمت القوات اليابانية واحتلت إقليم موكدن في سبتمبر ١٩٣١ في أعقاب انفجار قنبلة على خط سكة حديد جنوب منشوريا الواقعة تحت الإدارة اليابانية، ثم بعد عدة أسابيع زحفت القوات اليابانية واحتلت منشوريا بالكامل، وتقدم اليابانيون بطلبات للحصول على امتيازات جديدة ولكن قوبلت بالرفض وصاحبها مقاطعة للسلع اليابانية في الصين، ونزلت قوات يابانية أخرى إلى شنغهاي، على أن تدخل بريطانيا للوساطة بين الدولتين أدى إلى تراجع اليابان عن شنغهاي وإعلان استقلال منشوريا تحت الحماية اليابانية في ١٩٣٢ تحت اسم دولة منشوكو. لقد ظلت اليابان تتوسع على حساب أطراف الصين وتزيد من نفوذها هناك وحينما نددت الصين بهذه التصرفات انسحبت اليابان من عصبة الأمم في ١٩٣٣. وتجددت الحرب اليابانية-الصينية مرة أخرى في ١٩٣٧ بعد

توقيع معاهدة التحالف مع المانيا ضد الشيوعية في ١٩٣٦ بهدف القضاء على المعارضة الصينية للسياسة اليابانية بشكل عام، وقد حدث تبادل اطلاق النيران بين جنود يابانيين وصينيين بالقرب من بكين واعتبر ذلك دافعا لاعادة انزال قوات يابانية الى شنغهاي .

وجدت الولايات المتحدة في تجدد الحرب مع الصين خطرا مباشرا على مصالحها وعلى سياسة الباب المفتوح وايقنت ان اليابان استغلت فرصة انشغال اوربا بالتطورات السريعة المتلاحقة على اراضيها وتحركت بحرية تامة في الصين وأن الصينيين عجزوا عن مواجهة التقدم الياباني في اراضيهم، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد اشتعلت الحرب العالمية الثانية وقضت على اسطورة التفوق الياباني .

على أن اليابان حاولت اجتياح مناطق أخرى مجاورة مثل الهند الصينية واندونيسيا ولكن سارعت الحكومة الامريكية بتوقيع عقوبات اقتصادية عليها في ١٩٣٩ واعلنت وقف جميع الصادرات الامريكية اليها وكانت تشمل على مواد حيوية مثل المعدات الثقيلة والنفط ومستلزمات الصناعة، وكذلك قررت اندونيسيا بناء على طلب امريكا وقف صادراتها من النفط الى اليابان، وحينما فشلت محاولات اليابان لرفع هذه العقوبات الاقتصادية كانت الظروف مهيأة لاندفاعها الى ميدان الحرب .

موقف الولايات المتحدة من الحرب:

برغم هذه الضغوط كان الرئيس روزفلت يفضل أن تبقى بلاده بمنأى عن المشكلات الدولية ويفضل سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء، ولكن اطماع البعض لم تكن في صالح السلام بأي حال من الأحوال، ولكن الرئيس الامريكي

كرر على مسامع الشعب الامريكى بأن بلاده ستعمل بعزم وقوة على منع اى اعتداء يقع عليها .

وكان الشعب الامريكى قد وصل الى نتيجة مؤداها انه اذا اشتعلت الحرب فى اوروا ثانية فان الولايات المتحدة يجب أن تعلن الحياد، ومن هذا المنطلق وافق الكونجرس فى ١٩٣٤ على قانون جونسون Johnson Act الذى قضى بتحريم اقراض أى دولة لم توف ديونها فى الحرب السابقة ، وكان الهدف من هذا القانون حرمان دول اوروا من الدعم المالى حتى تبتعد عن التفكير فى الحرب .

ثم أصدر الكونجرس مجموعة من القوانين اثناء الاعتداء الايطالى على الحبشة فى ١٩٣٥ عرفت بقوانين الحياد Neutrality Acts وكان الهدف منها التأكيد على عدم اجبار الولايات المتحدة على الدخول فى الحرب والتمسك بالحياد حتى فى أحلك الاوقات، منعت هذه القوانين تصدير الاسلحة والذخيرة الحربية للدول المتحاربة اذا اصبحت الدولة فى حالة حرب، وصرحت للأمريكيين الذين يرغبون فى السفر اثناء الحرب على متن سفن الدول المتحاربة بأن يكون ذلك على مسؤوليتهم الخاصة. وقد صدر قرار جديد بخصوص الحياد فى ١٩٣٧ حمل بعض التعديلات للقوانين السابقة حيث اعيد النظر فى القيود المفروضة على الذخيرة الحربية والقروض واستحدث مبدأ الدفع الفورى (Cash and Carry) للمواد الخام وشحنها فوراً من الموانئ الامريكية دون أدنى مسؤولية على الولايات المتحدة،

لقد واجهت هذه القوانين والقرارات عاصفة من النقد داخل المجتمع الامريكى واعتبرها البعض لا تخص الحياد فى شىء وطالبت الرئيس روزفلت بالفرقة بين الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها ، كذلك وجه الانتقاد الى نظام «ادفع واستلم» واعتبر فى صالح الدول المتحاربة ذات المقدرة المالية وعامل مشجع

لها، وكان رأى بعض النقاد ان الاسلوب الامثل للحفاظ على حياد امريكا هو محاولة منع وقوع الحرب أصلا، وقد بذل الرئيس الامريكى جهودا فى هذا المجال وخاصة اثناء ازمة السودان السابق ذكرها ووجه نداءات الى الزعماء الاوروبيين لحسم النزاع ولكن دون جدوى.

وتزايدت نذر الحرب لاح فى الافق ان قوانين الحياد السابقة ستصبح فى غير صالح المجلترا وفرنسا، وحاول روزفلت فى ١٩٣٩ اعادة النظر فيها ولكن اعترض البعض ورأى أن أى تعديل لن يفلح فى القضاء على روح هتلر العدائية.

وكانت اخبار التطورات الاوروبية تصل سريعا الى امريكا ووضحت اتجاه هذه الدول الى الحرب وقد وجه الرئيس روزفلت نداءات شخصية اكثر من مرة لزعماء اوروبا للقتال وضبط النفس وبصفة خاصة الى الملك الايطالى فيكتور عمانويل والى هتلر والى حاكم هولندا ولكنها كانت عديمة الجدوى. ثم ارسل روزفلت رسالة جديدة الى هتلر فى اغسطس ١٩٣٩ وجاءه الرد فى الخطاب الذى القاه امام الريفستاج فى اواخر اغسطس وكان عبارته عن استعراض للقوة وتصميم على المضى فى طريق الحرب والدعوة للتخلص من الرحمة والسعى لتحقيق الامان للشعوب المظلومة وأن القوة هى طريق الحق. وفى ١ سبتمبر ١٩٣٩ اتصل السفير الامريكى فى فرنسا وليام بولت William Bullitt بالرئيس روزفلت واخبره أن هتلر اعلن الحرب على هولندا، وعلى الفور عقد روزفلت مؤتمرا صحفيا واعلن ان بلاده ستظل على الحياد وانه سيبدل قصارى جهده للحفاظ عليه.

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٩ عقدت دول امريكا الاتينية اجتماعا فى بناما ووضعت عدة توصيات كان اهمها انشاء منطقة عازلة مساحتها ٣٠٠ ميل حول الولايات المتحدة تحرم فيها العمليات العسكرية من قبل الدول المقاتلة غير

الامريكية، وكان الهدف من هذه التوصية هو حماية قناة بناما. وكان تطور الاحداث الاوروبية قد اثار اهتمام الامريكين وبصفة خاصة انتصار هتلر فى بولندا وتقدم روسيا الى فنلندا ومهاجمة الدانمارك والنرويج وكان تعليق روزفلت «لقد انتصر الاعتداء العسكرى والقوة على الشعوب المقلوبة» ، وحينما وصلت انباء تقدم الالمان الى بلجيكا اعلن روزفلت بأن الحرب قد وصلت الى مرحلة حرجية ومثيرة ، وكان يخشى من موسوليني ولحاق ايطاليا بركب الحرب. وقد بدأت بعض الأصوات الخارجية تطالب بتغيير موقف الحياد الامريكى بطريقة أو بأخرى، فقد حاول الفرنسيون اقناع امريكا بأن ارسال اسطولها الى طنجة من شأنه منع موسوليني من دخول الحرب، واقترح وزير استرالى ان تعلن امريكا الحرب على المانيا، كذلك طلب المسئول الأمريكى فى برلين من بلاده العدول من موقف الحياد. هذه الأصوات كانت تعبر عن امكانية اتجاه الموقف الامريكى إلى طريقة أخرى نتيجة لتطور الاحداث ، وبرغم ذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة لم تكن فى حالة استعداد نفسى للدخول فى الحرب حتى عام ١٩٤٠، ولم تستطع الحملات الصحفية للحلفاء أن تثنىها عن عزمها. ومن الناحية العملية كانت احتياجات الحلفاء الحرية تصلهم من المصانع الامريكية وكان هذا فى حد ذاته مشاركة ضمنية امريكية معهم وخرقا لسياسة الحياد، ولذلك كانت الانتقادات الداخلية عنيفة لهذا التصرف، ثم ظهر أحد احرار الجمهوريين وهو وليام ألن Wil-liam Allen ودعا الرئيس الامريكى لتقديم المساعدة العسكرية الصريحة لانجلترا حتى تنتصر الديمقراطية، وبدأ تيار جديد يطالب بتقديم العون الصريح للحلفاء وصاحب ذلك تكون لجنة اطلق عليها « لجنة الدفاع الامريكية» واقامت ما يقرب من ٣٠٠ فرع فى مختلف انحاء امريكا وكان هدفها تقديم العون المادى للحلفاء، ثم قامت إحدى الصحف بعمل استفتاء شعبى حول تقديم العون المادى للحلفاء،

وجاءت نتيجته أن ٦٧,٥ ٪ من السكان يؤيدون هذا الاتجاه.

تزايدت الضغوط الفرنسية والانجليزية على أمريكا لمساندة الحلفاء خاصة عندما اقتربت فرنسا من السقوط، ولكن روزفلت قاوم إلى أن هزمت فرنسا أمام الألمان وتركت هذه الهزيمة أثرا سيئا في نفوس الأمريكيين وبدأ التفكير الجدى فى ضرورة منع الاعداد من الاقتراب من الولايات المتحدة ذاتها وبدأ روزفلت يعد الدراسات للدفاع عن شمال غرب البلاد وحمايتها. وبعد سقوط فرنسا سعى هتلر لانهاء الحرب بسرعة مع انجلترا، وحينما بدا له أن الانجليز لن يستسلموا بسهولة وواجهوا الألمان ببسالة فى معركة «انجلترا» لم يكن أمامه مفر من الاستمرار الحرب، ومن ثم بدأت الحكومة الأمريكية تسعى الى زيادة بذل المساعدات لانجلترا لضمان الأمان لأمريكا ومحاولة أبعاد الخطر عنها. ويمكن القول أن الولايات المتحدة كانت فى هذه الفترة على وشك هجر سياسة العزلة التى عاد إليها المجتمع الأمريكى بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد ازعج هذا التحول الفريق المؤيد للحياة وتكونت منظمة اطلقت على نفسها «منظمة العزلة الأمريكية» وعقدت اجتماعا حددت فيه اهدافها خلال عام ١٩٣٩ وكانت كالاتى :

- ١- يجب أن تقوم الولايات المتحدة ببناء قوة دفاعية مانعة .
 - ٢- عدم السماح لاي دولة اوروبية او مجموعة دول اوروبية بمهاجمة أمريكا.
 - ٣- الحفاظ على الديمقراطية بمنع تورط الولايات المتحدة فى الحرب .
 - ٤- التوقف عن تقديم المساعدات للحلفاء لانها تهدد بدفع البلاد إلى الحرب.
- وقد دعم اتجاه هذه اللجنة واهدافها فريق من الأمريكيين من الذين لم ينسوا ويلات الحرب العالمية الأولى وظلوا على تمسكهم بالحياة والعزلة، وقد دفع هذا الموقف الشائك داخل المجتمع الأمريكى هانزديكوف Hans Dieckhoff سفير

المانيا فى الولايات المتحدة الى مراقبة تطور الجبهة الداخلية ومحاولة معرفة الموقف النهائي للبلاد وقد اقنعه اعضاء منظمة العزلة بأن الحياد هو الاتجاه المسيطر، وحينما حاول التعرف على امكانية حصول بلاده على مساعدة الامريكيين ذوى الاصول الالمانية لم يحالفه النجاح ولكنه كان يخشى استخدام اسلوب الارهاب ضد هذه العناصر وحذر من ذلك.

وعندما اقترب خطر الحرب من المحيط الهادى بعد حدوث عدة هجمات يابانية على السفن الامريكية هناك تزايد الشعور الامريكى بأن سياسة الحياد غير مجدية، ثم طلب روزفلت من الكونجرس الموافقة على قانون الاعارة والتأجير Lease and lend Bill الذى سهل حصول الحلفاء على الاسلحة والذخيرة عن طريق الاعارة أو التأجير وقد تمت الموافقة عليه فى ٦ يناير ١٩٤١م واصبحت هناك ٥٠ مدمرة امريكية تحت تصرف انجلترا، ثم أخذت الولايات المتحدة على عاتقها حراسة طرق المواصلات البحرية فى العالم الغربى حتى تستطيع بريطانيا تركيز قواتها فى ميادين القتال البرية فى اوربا. واتخذت امريكا بعض الاجراءات العملية التى اوضحت أن اسلوب الحياد غير مجدى مثل احتلال جزيرة ايسلند لحماية الامريكيين من الخطر الالمانى ولحماية طرق نقل المؤن والعتاد الحربى إلى بريطانيا، ثم كان ميشاق الاطلنطى فى ١٤ اغسطس ١٩٤١ بين امريكا وانجلترا حيث اتفقت الدولتان على توحيد جهودهما فى سبيل القضاء على الدكتاتورية، واعلنت انجلترا عن عزمها فى الوقوف الى جانب امريكا فى حالة حدوث هجوم فى المحيط الهادى، واكدت الدولتان على التزام وضع نظام للسلام يضمن الأمان للشعوب داخل حدودها بعد القضاء على النازية، وايجاد نظام تعاون اقتصادى بينهما لرفع مستوى المعيشة ولتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، واكدت الدولتان ايضا على ضرورة نزع السلاح الذى تسيء الدول الكبرى استخدامه فى التهديد والاعتداء .

وزاد من قوة العلاقات بين إنجلترا وأمريكا اعطاء الاخيرة قواعد بحرية وجوية
للاولى فى نيوفوندا لاندو بومودا وجاميكا فى ٣ سبتمبر ١٩٤١ ، ثم وقع الرئيس
روزفلت على قانون التجنيد الاجبارى ليثبت للعالم أن بلاده جادة فى استعدادها
للحرب ثم امر بتجميد الاموال الالمانية والايطالية فى بلاده، مع اغلاق القنصليات
التابعة للدولتين فى جميع انحاء الولايات المتحدة. وقد صرح روزفلت فى هذه
الفترة الحرجة بأن بلاده لا تستطيع أن يعيش منعزلة وسط محيط دكتاتورى
وطالب بزيادة اعداد المحاربين الامريكيين وتزايدت الاصوات الداخلية المطالبة بضرورة
سحب قانون الحياد.

ثم جاءت الظروف الدولية التى دفعت بالولايات المتحدة للدخول فى الحرب
حينما انتهزت اليابان فرصة انشغال اوروبا بمعارك الحرب وقامت بهجوم مفاجيء
على بيرل هاربور Pearl Harbour فى المحيط الهادى فى ٧ ديسمبر ١٩٤١
واستطاعت الحاق الضرر بنحو تسعة عشر سفينة حربية امريكية، ثم اتبعت ذلك
بهجمات قوية فى مانىلا وشنغهاى وجزر الفلبين، وتقدمت قواتها الى هونج كونج
وتاييلاند وبورنيو وحذت ايطاليا والمانيا حذوها واعلن الثلاثة الحرب على الولايات
المتحدة.

كان أمام امريكا ميدانان متباعدان للقتال احدهما فى المحيط الهادى والاخر
فى المحيط الاطلنطى ثم اعلنت إنجلترا بعد تنسيق العمل معها فى مؤتمر واشنطن
خلال نفس السنة أن عام الهجوم بالنسبة للحفاء هو ١٩٤٣ م. وقد ساق روزفلت
مبررات الحرب أمام الكونجرس وهى حماية الحرية والاستقلال والمحافظة على
الحقوق الانسانية والعدالة، وتعهد باستخدام جميع الموارد الحربية والاقتصادية
والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق النصر، وتعهد أيضاً بالأى يعقد صلحاً أو هدنة
منفردة مع الاعداء.

وقد نجح الحلفاء فى انزال حملة قوية فى الشمال الافريقى وطلبوا من باى تونس السماح لجيوش الحلفاء بالمرور عبر اراضيه ثم تحقق النصر التام على الالمان فى موقعة العلمين خلال عام ١٩٤٣ ، واستطاع الروس أيضا القضاء على جيش المانى كامل مكون من ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل فى ستالينجراد فى نفس السنة وبذلك ظهر تفوق الحلفاء العسكرى بفضل الدعم الأمريكى . ثم توالى اجتماعات الحلفاء للنظر فى أمر العالم بعد انتهاء الحرب وعقدوا اجتماعا فى كويك ضم ممثلو الدول الأربع الكبرى (أمريكا وانجلترا والاتحاد السوفيتى والصين) فى اغسطس ١٩٤٣ م ونوقش اقتراح اقامة منظمة دولية لتنظيم العلاقات بين الدول وحل خلافاتها بالطرق السلمية ومراعاة سيادة واستقلال الشعوب المحبة للسلام . وفى مؤتمر موسكو فى نفس العام اتفق الحلفاء على القضاء التام على الفاشية واعطاء الشعب الايطالى فرصة لتقرير مصيره ووضع نظام حكم جديد قائم على الديمقراطية، كذلك صدر الاعلان الخاص بضرورة تحرير النمسا من سيطرة الالمان وتقديم النازين الذين ارتكبوا جرائم وحشية للمحاكمة . وفى مؤتمر القاهرة الأول فى ديسمبر ١٩٤٣ اتفقت الولايات المتحدة وانجلترا والصين على الخطة الحربية التى ستنفذ ازاء اليابان لوقف اعتداءاتها ولحرمانها من الجزر التى استولت عليها من الصين فى فرموزا ومنشوريا، واتفقوا ايضا على تحرير كوريا وعلى ارغام اليابان على التسليم دون قيد أو شرط .

وفى مؤتمر القاهرة الثانى فى نفس السنة حاول روزفلت جذب تركيا للدخول فى الحرب ولكن اعتذر الرئيس التركى عصمت اينونو وتمسك بموقف الحياد بين المعسكرين المتحاربين بحجة عدم استعداد بلاده العسكرى . وفى مؤتمر دومبارتون اوكس فى اغسطس ١٩٤٤ "Dumbarton Oaks" بواشنطن اجتمع ممثلو الاتحاد السوفيتى وانجلترا مع ممثلى امريكا لمناقشة مسألة الأمن والسلام بعد

انتهاء الحرب ووضعوا الأسس والمبادئ العامة التي ستقوم عليها المنظمة المقترح اقامتها بعد الحرب، وفي مؤتمر آخر قرر المجتمعون انشاء هيئة عالمية تحمل اسم «هيئة الأمم المتحدة The United Nations» تهدف إلى المحافظة على السلام العالمى.

وفي مؤتمر سان فرانسيسكو وضع ميثاق هيئة الامم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ وقد شملت الدعوة لهذا المؤتمر جميع الدول التى اعلنت الحرب على المانيا واليابان وكان عددها ٤٦ دولة ثم ارتفع العدد إلى ٥٠ دولة، وقد وافق الجميع على الميثاق وعلى الملحق المتضمن للنظام الاساس لمحكمة العدل الدولية. وقد ظهر تفوق الولايات المتحدة فى مؤتمر سان فرانسيسكو كقوة داعية إلى السلام والديمقراطية وتم التصديق على فروع هيئة الامم المتحدة وهى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية الدولية ومحكمة العدل الدولية والامانة العامة.

وإذا حاولنا النظر فى أثر الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الأمريكى لوجدناه واضحا فى المجال الاقتصادى فقد انضم إلى ميادين القتال ٨,٧٠٠ مقاتل أمريكى وهؤلاء كانوا يمثلون جميع فئات الشعب الأمريكى من أطباء وعمال ومزارعين ومعلمين وكانت المؤسسات التعليمية والصحية والمزارع والمصانع خاوية بالتالى، كما تعرضت بعض المشروعات الخاصة للتوقف لعدم توفر الايدى العاملة وبعضها تعرض للافلاس التام. كذلك ساهمت النساء الأمريكيات فى الحرب وارسل بعضهن إلى ساحات القتال بعد تلقى فترة تدريب عسكرى بسيطة بالإضافة إلى مساهمتهم فى مجالا الخدمات الطبية كمبرضات للجرحى. كذلك تحول الكثير من الصناعات المدنية الأمريكية إلى الصناعات العسكرية لتلبية طلبات المعركة. وانفقت بلايين الدولارات لتجعل من البلاد ترسانة للأسلحة لمواجهة الطلب

الخارجى، وعلى ذلك يمكن القول بأن الاقتصاد المدنى تحول إلى اقتصاد عسكرى بالدرجة الأولى وتحول المجتمع الأمريكى بجميع فئاته إلى مجتمع فى حالة حرب. وثمة نتيجة أخرى على جانب من الأهمية ارتبطت بالحرب وهى تزايد الهجرة من بعض المدن إلى الأخرى للعمل فى المصانع وتبع ذلك التكدر وانتشار الامراض والانهيال الاخلاقى. كذلك ترتب على عمل المرأة لساعات طويلة فى المصانع وتفسيبها عن المنزل فقدان الرقابة المنزلية على الأبناء ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم بينهم ووصلت إلى حد مخيف بلغ نسبة ٨٩٪ بين الشبان والفتيات فى سن السابعة عشرة وما قبلها.

كذلك انخرط كثير من الابناء فى سن المراهقة فى العمل فى المصانع وتركوا مدارسهم ورفضوا العودة إليها بعد انتهاء الحرب حيث اعتادوا الحصول على عائد مجزى من عملهم، وقد كان لهذه الآثار المدمرة على المجتمع الأمريكى اثرها فى مناقشة هذه المشكلات فى الكونجرس فى محاولة ايجاد حلول لهذا الوضع الشائك.

وإذا انتقلنا إلى النواحي السياسية وحاولنا التعرف على تأثير الحرب فيها لوجدنا أن النظم السياسية التى سادت أوروبا وجدت صدى لها فى المجتمع الأمريكى؛ على سبيل المثال وجدت الشيوعية فريقاً مؤيداً لها داخل أمريكا فى نطاق حزب سياسى حمل اسم «الحزب الشيوعى» وانتشر اتباعه بصفة خاصة بين العمال وحاول بث دعايته إلى اوساط أخرى لفترة معينة، أما الغاشية فقد وجدت بعض المؤمنين بها من بين الأمريكيين ولكن لم يتكون حزب رسمى للدفاع عنها وكان هذا من الاخطار التى واجهت المجتمع الأمريكى بعد الحرب وكان لابد من العمل على مواجهة الدمار الاخلاقى وإعادة انتعاش الاقتصاد الأمريكى فى الفترة التالية.

الفصل الثامن

الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب

- الصلح مع إيطاليا وألمانيا والنمسا.
- الشرق الأقصى.
- العلاقات الأمريكية - الروسية بعد الحرب.

الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية

- الصلح مع ايطاليا .
- الصلح مع ألمانيا.
- النمسا
- اليابان
- الصين
- كوريا
- الهند الصينية
- العلاقات الأمريكية - الروسية بعد الحرب

ما أن انتهت الحرب حتى واجه العالم مشكلات كثيرة ومعقدة لم يعهدها من قبل، لقد أحدثت الحرب انقلاباً واضحاً في التوازن الدولي؛ فقد خرجت روسيا والولايات المتحدة من هذه الحرب دولتين عالميتين وتناقص إلى حد كبير سلطان بريطانيا ولم تعد قادرة على توجيه الشؤون السياسية العالمية كما كان الحال من قبل. كذلك شرعت شعوب آسيا وأفريقيا تنزع عنها نير الاستعباد وتحطم قيود الاستعمار التي فرضت عليها لفترة طويلة، كذلك أصبحت الشيوعية قوة يحسب حسابها في الشؤون العالمية وأصبح العالم يواجه من الناحية الاقتصادية النظام الرأسمالي القائم على الاقتصاد الحر، ونظام الاقتصاد الشيوعي القائم على الملكية العامة، وقام النزاع بين هذين النظامين وكان له تأثيره على الكثير من المشكلات في المرحلة التالية. كذلك انهارت دول وسط أوروبا أمام الحلفاء وأصبحت هناك مشكلة كيفية إعادة بنائها ثم موقفها من النظامين الجديدين. لقد واجه العالم بعد الحرب أيضاً مشكلة ألمانيا وأشتد الجدل حول مصيرها هل يتم توحيدها أم يتم تقسيمها، واختلفت نظرة الدول العظمى إلى هذه المسألة وكان يحكمها في جميع الأحوال خشية النفوذ الشيوعي. لقد نشط الروس ونشروا نفوذهم الشيوعي في بولندا وفي منطقة البلقان وخلقوا حاجزاً حديدياً حول أوروبا فصل بين الديمقراطية وبين الدول التي تدور في فلكهم كما عبر عن ذلك ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، كذلك قام الروس بتوقيع معاهدات مع هذه الدول خلال الحرب ضمنّت إقامة أنظمة شيوعية بها مع تقديم العون الاقتصادي لها. لقد اعتمدت هذه الأنظمة على سيطرة الطبقة العاملة وحملت اسم «الديمقراطيات الشعبية». ولم يكن أمام الولايات المتحدة مفر من قبول الأمر الواقع إلا أنها بذلت جهوداً واضحة في محاولة احتواء الدول التي فشل الروس في ضمها إليهم مثل اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وفنلندا، فقدمت مبلغ ٤٠٠ مليون دولار مساعدة لليونان وتركيا للحيلولة دون وقوعها تحت سيطرة الروس

ووافق الكونجرس على ذلك في ١٩٤٧ م.

ومن المشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة بعد الحرب عقد معاهدات الصلح مع دول المحور وما صاحبه من مشكلات.

أولاً: الصلح مع إيطاليا

كانت إيطاليا في بداية الحرب مع معسكر المحور بجانب اليابان وألمانيا ولكن تغير موقفها في ١٩٤٣ على أثر إنهيار الحكومة الفاشية بها ودخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ولذلك تقرر إبرام صلح عادل معها، وبالفعل وقعت معاهدة الصلح في فبراير ١٩٤٧ مع إيطاليا وبمقتضاها أعيدت حدود إيطاليا إلى ما كانت عليه في ١٩٣٨ مع إجراء بعض التعديلات لصالح فرنسا ويوغوسلافيا. كذلك فرض على إيطاليا دفع تعويضات للحلفاء ولكن الولايات المتحدة رأت التعويضات من كاهل الحكومة الإيطالية فتخلت عن نصيبها في الدين وأعادته الأموال والذخائر الإيطالية المحتجزة لأصحابها.

أما بخصوص المستعمرات الإيطالية فقد اعتبرت إيطاليا باستقلال الحبشة والبنين أما ليبيا وأريتريا والصومال فقد اتفق على عرض موضوعها على هيئة الأمم المتحدة بعد عام من توقيع معاهدة الصلح وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ الاعتراف باستقلال ليبيا في مدة أقصاها ١٩٥٢ على أن يحكمها أثناء فترة الانتقال مندوب تعينه الهيئة ثم أعلنت دولة مستقلة في الفترة المحددة تحت حكم الملك إدريس السنوسي.

٢- الصلح مع ألمانيا

اتفق الحلفاء قبل انتهاء الحرب في ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا إلى ثلاثة مناطق احتلال لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وتشرف فرنسا على

منطقة رابعة، على أن يتولى الإشراف على إدارة الأراضي الألمانية لجنة مركزية عليا من قادة الدول الأربع، وفرض عليها أيضاً غرامة حرية بمبلغ ٢٠ مليار دولار. ولم تبذل أى محاولة خلال هذه الفترة لعقد معاهدة صلح مع ألمانيا لأن البلاد كانت خالية من أى حكومة يمكن إبرام المعاهدة معها، كذلك كان الحلفاء منقسمين فيما بينهم بصدد شروط الصلح.

ولما كان الوجود الروسى مركزاً فى القسم الشرقى من ألمانيا بينما القسم الغربى وهو الأكثر سكاناً والأقوى صناعة تحتله الدول الثلاث السابق ذكرها فقد بدأت المشكلات بين الفريقين ولجأت الولايات المتحدة إلى تقوية القسم الغربى من ألمانيا صناعياً وترتب على ذلك أن تمكنت ألمانيا من سد حاجاتها الصناعية بل وأسهمت فى إنعاش أوروبا كلها.

وفى مايو ١٩٤٩ اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على «قانون برن الأساسى» وينص على إنشاء جمهورية فيدرالية ألمانية فى القسم الغربى من ألمانيا. وقابل الإتحاد السوفيتى هذا العمل من جانب دول الغرب بإقامة «الجمهورية الشعبية الألمانية» فى نفس السنة وأخذ على عاتقه مباشرة سلطات الحكم.

وبذلك قامت دولتان ألمانيتان لعبت كل منهما دورها فى السياسة الأوروبية ولكنهما فى واقع الأمر خاضعتان للنفوذ الأجنبى.

٣- النمسا:

كان الحلفاء قد قرروا فى مؤتمر موسكو ١٩٤٣ تحريرها من سيطرة ألمانيا كما سبق الذكر، وقد قسم الحلفاء النمسا عقب احتلالهم لأراضيها بعد خروج الجيوش النازية منها فى عام ١٩٤٥ إلى أربعة مناطق احتلال تخضع كل منطقة لإحدى دول الحلفاء الأربع: روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأنشئت

لجنة إشراف عليا من ممثلى هذه الدول. وقد اعترفت دول الحلفاء فى ١٩٤٦ بالنمسا دولة مستقلة وسلمت لجنة الإشراف جميع سلطاتها إلى الحكومة النمساوية وبقي أن تعقد معاهدة صلح مع الحكومة النمساوية ولكن كان الاختلاف فى وجهات النظر واضحاً؛ فقد رفضت روسيا التخلي عما تحت يديها من أراضى ولكن تغير القيادة السياسية فى روسيا أدى إلى تغير موقفها وبعد أن كانت مصرة على الربط بين المعاهدتين الألمانية والنمساوية أظهرت نوعاً من اللين ووقعت معاهدة الصلح معها فى ١٩٥٥ على أن تلتزم بسياسة الحياد.

٤ - اليابان:

كانت الأوضاع فى اليابان بعد الحرب أسير من المناطق الأخرى مثل ألمانيا حيث لم يتم تقسيمها إلى مناطق احتلال وعُهد إلى الجنرال ماك آرثر بإدارة شئونها موحدة. وقد استطاع ماك آرثر تطهير البلاد من العناصر الرجعية وكسب ثقة اليابانيين وقام بإلغاء الجمعيات الوطنية المتطرفة وجعل نظام ملكية الأراضى وتأجيرها أقرب إلى الديمقراطية وقضى على أى تفرقة بين الأهالى وأكبره الإمبراطور على أن يعلن استنكاره لإعتقاد عامة الشعب بألوهيته المقدسة ووضع دستوراً للبلاد يتضمن الحفاظ على حقوق الأفراد. وقد وقع الحلفاء معاهدة صلح مع اليابان فى سان فرانسيسكو ١٩٥٠ تخلت بمقتضاها عن جميع الأراضى التى انتزعتها من الصين.

كذلك تضمنت المعاهدة انسحاب القوات الأجنبية من أراضى اليابان بعد تسعين يوماً من توقيع المعاهدة إلا إذا بقيت هذه القوات بناء على معاهدة خاصة. وهذا ما حدث فقد عقدت الولايات المتحدة مع اليابان «معاهدة أمن» فى سبتمبر ١٩٥١ تخول لها البقاء بصفة مؤقتة إلى أن تتمكن اليابان من تحمل عبء الدفاع عن نفسها.

٥ - الصين:

انضمت الصين أثناء الحرب لمعسكر الحلفاء ضد اليابان وألمانيا وإيطاليا وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تهدف إلى إعادة بنائها من جديد لتقوم بدور هام فى حفظ السلام فى منطقة الشرق الأقصى. ولذلك تم إعادة الأراضي التى انتزعتها اليابان منها مثل منشوريا وفورموزا وجزر البسكادور ومنحت مقعداً فى مجلس الأمن أسوة بالدول الأربع الكبرى. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا. وقد تغلغل النفوذ الشيوعى فى الصين وخاصة فى منشوريا ولم تستطع حكومة تشانج كاي شك الموالية للغرب سوى السيطرة على أجزاء صغيرة فيها، وهدد الشيوعيون حكومة تشانج كاي شك تهديداً خطيراً ونجح الروس فى إقامة دولة شيوعية مستقلة فى منشوريا.

تجدد الصراع بين حكومة تشانج كاي شك والشيوعيين أكثر من مرة وأمدت الولايات المتحدة حكومة تشانج بكل عون مادى وعسكرى ولكن كانت الغلبة فى النهاية للشيوعيين وسقطت العاصمة بكين فى أيديهم ١٩٤٩ وتم إعلان قيام (الجمهورية الشعبية الصينية) وقد نتج عن ذلك فرار تشانج كاي شك بأعضاء حكومته إلى جزيرة فورموزا، وأعلن الروس اعترافهم بحكومة الصين الشعبية وقدموا لها العون المادى وعقدوا معها معاهدة صداقة وتحالف فى ١٩٥٠ لمدة ثلاثين عاماً على غرار معاهداتهم مع دول أوروبا الشرقية. وقد نصت هذه المعاهدة على التعاون بين الطرفين فى حالة وقوع اعتداء يابانى أو من جانب أى دولة تنضم بطريق مباشر أو غير مباشر لليابان، كذلك عدم انضمام أى طرف إلى حلف معاد للطرف الآخر والعمل على تنمية التعاون الثقافى والاقتصادى بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى احتضنت الولايات المتحدة تشانج كاي شك وبسطت

حمايتها عليه ورفضت الاعتراف بالحكومة الشعبية، وأصررت على أن تظل جزيرة فرموزا بعيدة عن النفوذ الشيوعي ولكن لم تفلح محاولات دخول الصين للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٥٤ عقدت الولايات المتحدة معاهدة دفاع مشترك مع تشانغ كاي شك على نمط المعاهدة المعقودة مع اليابان وكاد الأمر ينذر بحرب بين روسيا وأمريكا لولا أن تمسك الأمريكيون بحياد فرموزا.

٦- كوريا:

احتلت اليابان كوريا ١٩١٠ وفي أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت القوات الأمريكية والروسية أراضي كوريا، واتفق الحلفاء في مؤتمر يالتا على جعل خط عرض ٣٨ شمالاً حداً فاصلاً بين منطقتي السوفيت والأمريكيين، وباستسلام اليابان احتل السوفيت كوريا الشمالية في أغسطس ١٩٤٥ وتبعهم الأمريكيون وقاموا باحتلال كوريا الجنوبية. وتقرر في مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في موسكو ١٩٤٥ وضع كوريا تحت وصاية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين، ولكن حدثت اختلافات بين الولايات المتحدة وروسيا حول شكل الوصاية وأحيلت المشكلة إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٧ بعد أن تعذر الوصول إلى حل مرض لها، وقررت الجمعية العامة «تشكيل اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة في كوريا» تكون مهمتها الإشراف على إجراء الانتخابات والمعاونة في تأليف حكومة بها والعمل على جلاء قوات الاحتلال، وقد ضمت هذه اللجنة ممثلين عن فرنسا وكندا وأستراليا والصين والهند والفلبين وسوريا وسان سلفادور.

بدأت الانتخابات في ١٩٤٨ في كوريا الجنوبية وأسفرت عن فوز الفريق المؤيد لاستقلال كوريا وعُين لها سيجمانرى رئيساً للحكومة. أما في كوريا الشمالية فقد تشكلت لجنة برئاسة كيم آل سونغ لإعداد مشروع الدستور وأسفر ذلك عن تكوين جمهورية كوريا الشعبية واعترف بها الاتحاد السوفيتي والصين.

حاولت الولايات المتحدة من جانبها ضم كوريا الجنوبية للأمم المتحدة وكذلك حاول السوفيت ضم كوريا الشمالية ولكن فشل الطرفان لاستخدام كل منهما حق الفيتو ضد الأخرى.

وبعد انسحاب جيوش الحلفاء أصبح الوضع يهدد بالإنفجار فى أى لحظة لوجود حكومتين متعاديتين لشعب واحد، وبالفعل تكررت الاعتداءات بين الطرفين وخاصة حينما هاجمت قوات كبيرة العدد من كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وعرض الأمر على مجلس الأمن الذى قرر فرض عقوبات على كوريا الشمالية، وبعد ذلك بيومين (يونيو ١٩٥١) أمر الرئيس الأمريكى ترومان بتحسين كوريا الجنوبية وأمر السلاح الجوى الأمريكى بضرب الأهداف العسكرية فى كوريا الشمالية. وأمام هذا الموقف تدخلت الصين الشعبية بعد أن رأت قوات أمريكا تقترب من حدودها فأرسلت أعداداً كبيرة من المتطوعين إلى ميادين القتال، وحاولت القوات الأمريكية التقدم فأرغمتها القوات الصينية على التقهقر.

واشترطت الصين الشعبية شروطاً معينة لوقف القتال وهى: قبولها فى الأمم المتحدة والتخلى عن جزيرة فرموزا والانسحاب إلى ما وراء خط ٣٨ شمالاً، وأمام هذا الموقف المتشدد فكر الرئيس ترومان فى استخدام القنبلة الذرية ضد الصين ولكن لم يكن مطلق اليد فى هذا الأمر دون مشورة الدول المشتركة معه فى القتال. وبعد أن أعيد الموضوع إلى الأمم المتحدة صدر قرارها بإعتبار الصين دولة معتدية وبدأت مفاوضات الهدنة فى مارس ١٩٥٣ على الخط الفاصل بين الكوريتين وهو ٣٨ شمالاً ولكنه ينحرف عن الخط الأول قليلاً وتقرر أن يفصل بين الجيشين الأمريكى والروسى منطقة مجردة من السلاح بعرض أربعة كيلو مترات على أن ينعقد فى خلال ثلاثة شهور مؤتمر سياسى لإيجاد تسوية شاملة للمشكلة الكورية. ثم وقعت الولايات المتحدة معاهدة دفاع بينها وبين كوريا الجنوبية فى ١٩٥٣

وقدّمت لها مساعدات اقتصادية وكذلك حذت روسيا حذوها مع كوريا الشمالية.

دلت التجربة الكورية على فشل سياسة «كبح الجمّاح» التي اتبعتها الولايات المتحدة مع العالم الشيوعي، وأصبح الرأى العام الأمريكي عاجزاً عن استيعابها بعد فشلها فى الوقوف فى وجه روسيا وزاد من نخبة أمل الشعب الأمريكى عجز بلاده عن ضم الصين إليها وجعلها دولة ديمقراطية وارتفعت الأصوات تطالب بإنهاء هذه السياسة. وظلت المشكلة الكورية قائمة على الانقسام ولم تفلح محاولات توحيدها.

٧- الهند الصينية:

استغل اليابانيون فرصة انشغال العالم أمام الألمان فى ١٩٤٠ وقاموا بالإستيلاء على الهند الصينية ولكن بعد استسلام اليابان فى نهاية الحرب عادت فرنسا إلى السيطرة على الهند الصينية ولكن قيام الحركة الوطنية فى الداخل أدى إلى الدخول فى حرب شرسة مع فرنسا فى ١٩٤٥ بزعامة هوشى منه وقد قدّمت فرنسا بعض التنازلات للشوار فأعلنت قيام دولة فيتنام وأعلنت ضم كمبوديا ولاوس للإتحاد الفرنسى. وقد خشيت الولايات المتحدة من امتداد النفوذ الشيوعى إلى الهند الصينية فلجأت إلى تأييد فرنسا وتحملت ثلاثة أرباع نفقات الحرب فى تلك الجهات، وقدّمت فى نفس الوقت تحذيراً للصين الشعبية من التدخل. وحينما تجددت الحرب بين الهند الصينية وفرنسا فى ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة تتحرك ونفذت استراتيجية جديدة تعرف بالانتقام الشامل لتحرير الشعوب الخاضعة للنفوذ السوفيتى، وأعلنت الولايات المتحدة أن أية محاولة لفرض النظام السياسى للإتحاد السوفيتى وحليفه الصينى على جنوب شرق آسيا بأى وسيلة سوف ينجم عنها تهديد خطير للعالم الحر بأسره.

وعلى ذلك كان على الولايات المتحدة أن تقوم بأحد أمرين فى الهند الصينية:

إما أن تقوم بعمل حاسم مؤكد، وإما أن تتخاذل وتتخذ موقفاً سلبياً ولكن مهاجمة الصين تطبيقاً لسياسة الانتقام الشامل لم تجد قبولاً لدى الرأي العام الأمريكى فإنتهى الأمر بفشل فرنسا فى وقف تقدم النفوذ الشيوعى إلى شمال الهند الصينية وقبلها الأمر الواقع وتوقيع هدنة فى ١٩٥٤ وتقضى بجعل خط ١٧ شمالاً حداً فاصلاً بين فيتنام الشمالية الشيوعية وفيتنام الجنوبية غير الشيوعية.

وهكذا أثبتت سياسة الإنتقام الشامل فشلها فى الهند الصينية وقد مهدت هذه الاستراتيجية الصعبة الطريق أمام التوسع الشيوعى. وقد لجأت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى تطوير الاتحاد السوفيتى بحزام أمنى فوقعت فى ١٩٥٤ بالإشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتايلاند والفلبين وباكستان وأستراليا ونيوزيلنده على منظمة حلف جنوب شرقى آسيا وتضمن مد حماية الحلف ليشمل لاوس وكمبوديا وجمهورية فيتنام، وأضافت الولايات المتحدة تحفظاً إلى معاهدة الحلف تقضى بالآلا يستخدم الحلف إلا لمواجهة الشيوعيين فحسب وقصدت بذلك بث الطمأنينة فى نفوس الدول الأخرى فى آسيا.

العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية:

قامت السياسة الأمريكية على عدة محاور بعد الحرب العالمية الثانية وتركزت فى تحقيق عدة أهداف كان أهمها: منع انتشار الشيوعية وعمل ما يمكن لتجنب أخطار حرب جديدة واستغلال كل فرصة لتقليل حجم العالم الشيوعى أو القضاء عليه نهائياً. وكانت أمريكا تعتبر الروس أعداءها ولم تتقبل فكرة تحول هؤلاء الأعداء إلى أصدقاء أو إمكانية حدوث تغير فى السياسة الروسية الهادفة إلى التوسع، وكان هناك اتجاه من جانب بعض الساسة الأمريكيين يرى إمكانية إحداث انقلاب داخل الحزب الشيوعى ولكن حتى يتحقق هذا الأمل البعيد لابد وأن تتخذ أمريكا إجراءات تقوية مركزها تجاه الروس وكان المقصود هو التسابق فى التسلح وأعمال

القمع ضد الشيوعية وإقامة حلقة متكاملة من القواعد المتقدمة حول الإتحاد السوفيتي وتحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية بما في ذلك الشعب الروسى نفسه.

وكانت المناطق التى تعرضت لضغوط روسية هى مجال عمل السياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب وهى ألمانيا ودول أوروبا الشرقية والصين.

فيما يتعلق بألمانيا فقد انقسمت - كما سبق الذكر - إلى قسمين فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتكونت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) والجمهورية الألمانية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، وكان هذا التقسيم يتعارض مع رغبات وأمانى الشعب الألمانى لذلك أعلن الطرفان الأمريكى والروسى أن مبدأ التقسيم إجراء مؤقت لحين التوصل إلى حل نهائى، وكان الاهتمام الأمريكى بألمانيا يكمن فى الطاقة الصناعية الهائلة فيها والخامات المتوفرة بها والتقدم العلمى والفنى إلى جانب مركزها الجغرافى فى وسط أوروبا، ولذلك كان الهدف الأمريكى هو إضافة ألمانيا كطاقة عسكرية إلى قوة الدفاع عن غرب أوروبا واستخدامها للوقوف فى وجه الشيوعية. وقد اتجهت أمريكا إلى التفكير أيضاً فى إعادة توحيد ألمانيا كوسيلة لإعادة التوازن إلى أوروبا، وحاولت الاعتماد فى ذلك على الشعب الألمانى نفسه لإظهار هذه الرغبة حتى يشعر الروس بالحرص. وعلى ذلك نرى أن رغبة أمريكا فى توحيد ألمانيا لم تكن من أجل تحقيق الأمنى القومية للشعب الألمانى بل للسعى لضمها إلى حلف شمال الأطلسى، قد تطلب هذا العمل مجهودات دبلوماسية كبيرة وبرغم ذلك كان هناك إدراك بأن روسيا لن توافق عليه. وأخيراً استقر التوجه الأمريكى على تنمية روح التدمير فى ألمانيا الشرقية ضد الشيوعية وإشغال الانقلابات ضدها بوسائل اقتصادية ونفسية لإضعافها، وكان هذا هو الأسلوب الذى تميزت به السيامسة الأمريكية تجاه روسيا فى هذا الجزء.

أما فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية فكانت بلشفة هذه المنطقة المتاخمة لروسيا هي ما تم عمله بعد الحرب العالمية الثانية وكان هدف روسيا هو خلق سلسلة من الدول الدائرة في فلكها وخلق عدة نقاط استراتيجية ومنافذ إلى وسط أوروبا، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية والطاقة البشرية التي كانت تضمها هذه الدول والتي منحت روسيا قوة كبيرة، وبقدر ما كان هذا النجاح كسباً للشيوعية بقدر ما كان خسارة كبيرة للولايات المتحدة وللمعسكر الغربي واعتبر اختلالاً بميزان القوى في أوروبا الشرقية والغربية، وكان شعور المرارة لدى أمريكا أنها لم تستطع منع مائة مليون أوروبي من الوقوع فريسة لنظام فرض عليهم، وليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم تبذل الجهود لمنع تقدم الشيوعية في هذه المنطقة ولكنها - ناولت بكل الطرق في السنوات القليلة بعد انتهاء الحرب وكان دورها الفشل، وأخذت كان الأسلوب الأمريكي في هذه الأجزاء هو الفصل على أساس تغيير في الوضع الراهن بمطالب الروس، ومنح الحكم الذاتي للشعوب بهذه المناطق، والتمسك بمبادئهم للوفاء بالوعود التي تعهدها على أنفسهم في مؤتمرات يالطا وشأن إجراء انتدابات سرية في المنطقة لتقرير النظام الذي تخضع له.

وكانت هناك بعض الآراء الأمريكية تطالب باستخدام القوة ضد الروس في أوروبا الشرقية لأن الحرب النفسية والوسائل الاقتصادية ضد الشيوعية لابد أن تساندها القوة العسكرية ولكن هذا الاتجاه لم يجد التأييد الكافي وقابله رأي يؤكد أن خلق المشكلات أمام الروس في هذه المنطقة يضطر الشيوعية إلى محاولة كسب الشعوب المحكومة ومن ثم تخف وطأة الحكم الشيوعي ويكون الجو مناسباً لأي تدخل خارجي. والشئ الثابت أن روسيا كان لا يمكن أن تفرط في المجر أو تشيكوسلوفاكيا أو رومانيا أو بولندا وكانت ترى سلامتها وقوتها في السيطرة على هذه المنطقة، وإذا كانت هناك بعض المناطق التي انتهى فيها النفوذ الشيوعي مثل يوغوسلافيا وظهرت فيها زعامة وطنية مثل تيتو في ١٩٤٨ ورفضت الخضوع

المباشر للسيطرة الروسية فإن ذلك لايعنى أن تتنازل روسيا عن هذا الجزء. على أن تطور الأمور في يوغوسلافيا عزز الانفصال بينها وبين روسيا ولجأ تيتو إلى عقد تحالف دفاعى مع اليونان وتركيا وهو «حلف البلقان» وقامت بها حركة من الاصلاحات أعطت الفرد حريات أوسع وقضت على الاتجاهات الشيوعية داخل البلاد، وإن كان الروس قد حاولوا فيما بعد التقرب من يوغوسلافيا وبقيّة الكتلة الآسيوية والافريقية التى تمسكت بسياسة الحياد بين المعسكرين المتناحرين الشيوعى والرأسمالى.

أما الصين فقد كانت منطقة للضغط الشيوعى الواضح فى فترة ما بعد الحرب الحرب العالمية الثانية وقامت السياسة الأمريكية تجاهها على بذل المساعدات المادية والفنية والخبراء لكسبها إلى جانبها خاصة إذا علمنا أن الشيوعية فى الصين كانت تتميز بالاعتدال وأعطت دوراً هاماً لطبقة الفلاحين واستخدمهم ماوتسى تونج كقاعدة عريضة يعتمد عليها بدلاً من طبقة العمال التى استخدمها لينين فى روسيا، ومما ساهم فى اعتدال الشيوعية فى الصين هو أنها جاءت متأخرة عن الشيوعية الروسية بمدى جيل من الزمان وطبقتها العادات والتقاليد الصينية، وقد تكون هذه العوامل هى التى دفعت فريقاً من الأمريكيين إلى القول بإمكانية انهيار الشيوعية فى الصين وحدوث شقاق على نمط الشقاق بين يوغوسلافيا وروسيا، على أن قوة الروابط بين موسكو وبكين أدت إلى استبعاد هذا الاحتمال وبقي الدور الأمريكى الذى ينبغى أن يظهر بوضوح فى هذه المنطقة وهو العمل على تشويه العلاقات بين الطرفين والعمل على ايجاد هوة بينهما وتوسيع تلك الهوة والوقوف فى وجه أى تقدم أو توسع فى الكتلة الشيوعية خارج حدودها الحالية فى آسيا وخلق قوى عسكرية محلية جديدة للدفاع عن آسيا غير الشيوعية. وقد قامت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق هذه السياسة بالدعم المادى لحلف جنوب شرقى آسيا الذى ضم جميع دول المنطقة والذى اثبتت عنه قوات عسكرية محلية كبيرة للدفاع عن دول المنطقة حتى لاتعطى الفرصة للشيوعية للتغلغل فى هذه المناطق.

الفصل التاسع

الولايات المتحدة والعالم العربى

- البترول العربى.
- بعض القضايا العربية.

الولايات المتحدة والعالم العربي

- البترول العربي.
- قضية استقلال ليبيا.
- القضية المصرية.
- القضية الفلسطينية.

أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى قضايا العالم العربى وأصبحت طرفاً فيها، وكانت دوافعها إلى ذلك الموقع الاستراتيجى الذى تمتعت به المنطقة العربية والذى كان له تأثيره على العلاقة بين الطرفين، وكذلك البترول العربى الذى لا يمكن اغفال أهمية بالنسبة لها ثم خطورة النفوذ الشيوعى وخشية أمريكا من احتوائه للمنطقة، وأخيراً النظريات السياسية الأمريكية التى حاولت ملأ الفراغ الناتج عن تحرير المنطقة من الاستعمار الغربى وما ارتبط بها من تدعيم الوجود الاسرائيلى فى فلسطين.

أولاً: البترول العربى:

ازداد اهتمام أمريكا بالبترول العربى بعد الحرب العالمية الأولى وبصفة خاصة بعد أن زاد استهلاك المخزون الأمريكى من البترول ورغبت فى الاحتفاظ باحتياطى ضخمة من هذه المادة الخام، وكانت أولى المحاولات الأمريكية الناجحة فى هذا المجال هى الحصول على نصيب الربع من بترول الموصل بالعراق بمقتضى اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠، ثم حصلت فى ١٩٣١ على عقد امتياز للبحث عن البترول فى البحرين وأصبح لها حق استغلاله فيما بعد، وقد امتد نشاط الشركات الأمريكية إلى مصر وحصلت على امتياز البحث عن البترول شرقى قناة السويس دون منحها حق استغلاله فى ١٩٣٧. وقد اتجهت أمريكا أيضاً إلى السعودية وتوطدت العلاقات بين الدولتين بين الحربين العالميتين وساعد على ذلك النفور الذى لحق العلاقات الانجليزية - السعودية فى أعقاب تقاعس انجلترا عن تقديم العون المادى والقروض للسعودية للخروج من أزمتها المالية فى ١٩٣٢. وكان الملك عبد العزيز بن سعود قد سمح للمستثمرين الغربيين بالبحث عن مصادر الثروة الطبيعية فى البلاد لرغبته فى بناء دولته الجديدة والنهوض بها، وقد نشأت فى هذه الفترة منافسة كبيرة بين انجلترا وأمريكا حول الاستئثار بالبترول السعودى وخاصة

فى منطقة الإحساء. وكان العامل المشجع على هذا التنافس وعلى التنقيب الجاد عن البترول فى هذه المنطقة هو الكشف البترولى فى البحرين وإثبات الأمريكيين حقيقة الوحدة الجيولوجية بين جزيرة البحرين ومنطقة الإحساء. وكانت بعثة الأمريكى توتيشل Twitchell إلى السعودية فى ١٩٣٢ بهدف البحث عن ثلاثة مصادر للطاقة الذهب والبترول والمياه، ثم نجحت شركة ستاندارد كاليفورنيا، التى كان توتيشل نائباً لها، فى الحصول على التصريح بالقيام بعمليات المسح الجيولوجى للمنطقة الشرقية فى السعودية وللإتفاق على الحصول على امتياز التنقيب فى أقرب فرصة حيث كانت تواجه منافسة من شركة بترول العراق ومن بعض الشركات الانجليزية العاملة فى هذا المجال، على أن الملك عبد العزيز كان يفضل التعامل مع الأمريكيين ولذلك انسحبت انجلترا والعراق من الميدان ونجحت شركة كاليفورنيا أخيراً فى الحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى المنطقة الشرقية مقابل تقديم مبلغ ٣٠ ألف جنيه انجليزي ذهباً أو ما يعادلها مع دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرليني إيجاراً سنوياً، ثم تقرر أنه عند اكتشاف الزيت بكميات كبيرة وتجارية لن تكون الإيرادات السنوية مستحقة الدفع، كما تقرر إعفاء الشركة من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأجور والرسوم الجمركية عن الصادرات والوارد، ولم يكن من حق الشركة كذلك التدخل فى الشؤون الإدارية أو السياسية أو الدينية فى السعودية. وعقب الحصول على الامتياز كونت شركة كاليفورنيا شركة أخرى للعمل فى البلاد العربية أطلقت عليها كاليفورنيا ارايان استاندارد California Arabian Standard Oil Company وكانت هذه الشركة هى النواة التى تكونت منها فيما بعد شركة أرامكو.

واستمرت أعمال الكشف البترولية خلال عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ووصلت إلى نتائج مشجعة ولكن لم يندفع الزيت بكميات تجارية إلا فى عام ١٩٣٨م وبلغ

حجم الإنتاج ٤ مليون برميل بعد أن كان متذبذباً في السنوات السابقة، ثم اكتمل بناء خط أنابيب امتد من منطقة الإنتاج في الإحساء إلى ميناء رأس تنورة شمال الدمام، ومع نهاية عام ١٩٣٩ كانت هناك خمسة آبار منتجة وأربعة تحت الحفر، وتم في نفس الوقت الإنتهاء من إنشاء ثلاثة خزانات للبترول وخط أنابيب بحري.

وهكذا نجحت أمريكا في إثبات وجودها السياسي في السعودية وعدم إعطاء الفرصة لأي دولة للإنتقاص من هذا الوجود وخاصة حينما حاولت بعض الشركات اليابانية الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في السعودية في نفس الفترة. كذلك نجحت أمريكا في الإنفراد بالمصالح في هذا الجزء من العالم العربي حينما امتنع الملك عبد العزيز عن منح أية امتيازات لشركات أخرى خاصة بعد استعداد أمريكا لتلبية احتياجاته المالية بشكل فوري ورغبته في ربط اقتصاد بلاده بدولة متقدمة في صناعة البترول وليست لها اهتمامات استعمارية.

ولم تكن البحرين والسعودية هي المناطق البترولية العربية التي تطلعت إليها الولايات المتحدة فقط بل تطلعت إلى الكويت، وكانت أولى محاولاتها تجاه الخليج العربي في ١٩٢٦ وكانت من خلال شركة الخليج الأمريكية (الجلوف) Eastern Gulf Oil Company ومن خلال شركة ستاندارد أو كاليفورنيا أيضاً. وقد واجهت هاتان الشركتان عقبات كثيرة من جانب الإنجلترا التي كانت تستأثر بالنفوذ في هذه المنطقة، ولكنهما لم تبذلا جهودهما المضنية إلا بعد أن ثبت وجود الزيت فعلا في الكويت وطلبتا الحصول على امتيازات بترولية وتدخلت وزارة الخارجية الأمريكية في هذا المجال في ١٩٣٢ وأصرت على الوقوف في وجه الإنجلترا وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح في الكويت، وبرغن أن حاكم الكويت كان يميل إلى الأمريكيين فإن الإنجلترا لم تتنازل عن حقوقها في هذا الجزء ولذلك تم

الاتفاق على الاستثمار الانجليزى - الأمريكى المشترك للبترول فى الكويت بعد أن تم تسوية الخلافات بين الدولتين فى ١٩٣٣ وكونتا «شركة بترول الكويت». وكانت كميات البترول قد تدفقت بشكل تجارى فى الكويت فى ١٩٣٨ بعد أن تم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبترول فى العالم فى منطقة البرقان جنوبى الكويت. وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ تم حفر ثمانية آبار فى البرقان ثم توقف العمل أثناء الحرب العالمية الثانية كإجراء عسكرى واستؤنف بعدها فى ١٩٤٦ حيث صدرت أول شحنة من البترول الكويتى إلى الخارج.

وفى ١٩٤٤ تم عمل تنسيق آخرى بين السياسة البترولية الأمريكية والانجليزية بمقتضى اتفاق واشنطن، وسيطرت بذلك الدولتان على شبكة أنابيب بترول تمتد من الموصل تجاه البحر المتوسط ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما ينتهى عند طرابلس لمصالح الولايات المتحدة والثانى يصل إلى حيفا لمصالح إنجلترا.

وقد نتج عن ذلك تضخم المصالح البترولية الأمريكية فى المنطقة العربية وتزايدت الاستثمارات فى هذا المجال وقدرت بمئات الملايين من الدولارات، ومن ثم أصبح من الضرورى إخضاع هذه المنطقة للنفوذين الأمريكى والبريطانى بصورة أو بأخرى ضماناً لمصالح الدولتين، وأصبح من الضرورى أيضاً ضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة لحمايتها من الخطر الشيوعى وكان هذا من أساسيات السياسة الأمريكية فى هذه الفترة (بعد الحرب العالمية الثانية).

قضية استقلال ليبيا:

فى أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت قوات الحلفاء فى الشمال الافريقى ومنها ليبيا وتعاون الليبيون مع قوات الحلفاء على أمل الحصول على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الايطالى بعد انتهاء الحرب، ولكن فى ١٩٤٦ اتضحت النوايا

الاستعمارية حينما احتفظت إنجلترا بنفوذها فى برقة واستحوذت فرنسا على فزان ولاح فى الأفق إمكانية منح الجزء المتبقى لاطاليا. وفى نفس الوقت تقدم الاتحاد السوفيتى بطلب الوصاية على ليبيا بهدف الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ولكن رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب فى نطاق خشية الشيوعية وعرضت بدلاً منه وصاية الدول الخمس الكبرى وهى أمريكا وإنجلترا وفرنسا وروسيا واليابان على أن ينضم إليهم ممثلون عن ليبيا والمستوطنين الايطاليين.

لقد وقفت الجامعة العربية أمام جميع محاولات التقسيم موقفاً حازماً وطالبت باستقلال ليبيا الموحدة استناداً إلى حق تقرير المصير، وقد وضع حد لأطماع ايطاليا بتنازلها عن جميع حقوقها فى مستعمراتها الافريقية بما فيها ليبيا وذلك فى معاهدة الصلح فى باريس ١٩٤٧، ثم صدر قرار هيئة الأمم المتحدة بإعلان ليبيا دولة مستقلة موحدة فى مدة لاتتجاوز نوفمبر ١٩٤٩ وحددت لها فترة انتقالية من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ كما سبق القول.

وقد عقدت إنجلترا معاهدة صداقة وتحالف مع ليبيا فى ١٩٥٣ لمدة عشرين عاماً على أن يعاد النظر فيها كل عشر سنوات مع تقديم مساعدة مالية يتفق الطرفان على شروطها، كذلك حذت الولايات المتحدة حذوا إنجلترا وعقدت معاهدة مع ليبيا تمنحها حق إقامة قاعدة جوية فى شرق طرابلس وأخرى فى منطقة هون، وكان هدف الولايات المتحدة من هذه المعاهدة هو الحيلولة دون انتشار الشيوعية ثم محاولة ضم دول المنطقة كلها فى منظمة كبيرة يتم إنشائها فيما بعد على أن تكون هذه المعاهدات الثنائية نواة لها.

القضية المصرية:

كانت معاهدة ١٩٣٦ هى حجر الزاوية فى العلاقات المصرية - البريطانية

قبيل الحرب العالمية الثانية وكانت تقضى بمنح مصر الاستقلال مع بقاء بعض القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس، على أن بريطانيا لم تلتزم بنصوص هذه المعاهدة وزادت أعداد قواتها في منطقة القناة مخالفة بذلك النص بألا يتجاوز أعداد هذه القوات عشرة آلاف جندي، ولذلك تطلعت الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في هذه المعاهدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد قام الرئيس الأمريكى روزفلت بزيارة لمصر فى فبراير ١٩٤٥م واجتمع بالملك فاروق وتناول الحديث مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية وطلبت من مصر إعلان الحرب على دول المحور حتى يكون لها حق الإشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو والانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.

وبعد انتهاء الحرب سعت مصر إلى تعديل المعاهدة ولكن حكومة النقراشى باشا عجزت عن الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا بهذا الخصوص وتدخلت الولايات المتحدة لفض النزاع بين الطرفين ولتحقيق هدفها الأساسى وهو ايجاد منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مصر عضواً فيها، وقد رحبت مصر بالوساطة سريكية وأسفرت عن توقيع معاهدة صدقى - بيثن فى اكتوبر ١٩٤٦ ونصت على:

١- إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦.

٢- تعاون إنجلترا مع مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح على المناطق المتاخمة لمصر حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم إلى المنطقة.

٣- إنشاء لجنة دفاع مشتركة من السلطات المصرية والسلطات البريطانية للتعاون فى حالة التعرض لأى خطر يهدد أمنها.

٤- لايدخل أى طرف فى حلف معاد للطرف الآخر.

٥- يتم حل أى خلاف ينشأ بين الطرفين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦- مدة المعاهدة عشرين عاماً.

رفضت الأمة المصرية التصديق على المعاهدة لأنها تربط مصر بمعجلة الأحلاف الغربية وتجعل منها قاعدة للعدوان على الدول الأخرى، وبذلك لم يكن هناك مفر من عرض الأمر على مجلس الأمن وكان ذلك فى يناير ١٩٤٧، وكان موضوع الشكوى محاولة بريطانيا فرض معاهدة دفاع مشترك على مصر كبديل للجلاء عن البلاد، وقد باءت المساعي المصرية بالفشل أمام الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة أيدت موقف إنجلترا حتى تسلم مصر فى النهاية بمبدأ الدفاع المشترك. وعلى ذلك فتحت باب المفاوضات من جديد بين مصر وإنجلترا وأعلنت الأخيرة أنها مرتبطة بسياسة حليفاتها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط وأن الجلاء سيصبح متعذراً إذا لم يتحقق الدفاع المشترك، وشككت فى إمكانية دفاع مصر عن نفسها بمفردها وبذلك فشلت المفاوضات بين الطرفين، ثم تقدمت حكومة الوفد بطلب إلى البرلمان المصرى فى أكتوبر ١٩٥١ بمشروع قانون لإنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه ١٨٩٩ التى تتعلق بالسودان، فوافق البرلمان وصدق عليه الملك فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ م.

وإزاء هذه الأزمة فى العلاقات المصرية - البريطانية تقدمت إنجلترا بمقترحات وافقت عليها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لفض النزاع بين الطرفين، وكانت هذه المقترحات تهدف إلى إنشاء هيئة للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تساهم مصر كشريك فيها مع الدول الأخرى، وربطت مصر بذلك بمعاهدة دفاعية وسياسة الأحلاف والتكتلات وأصبحت خصماً للمعسكر الشرقى لأهداف لا دخل لها بها.

وبعد قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طالبت الحكومة المصرية انجلترا بالجلء ولما تعنتت بريطانيا فى ذلك تدخلت الولايات المتحدة وقامت بدور هام فى التقريب بين وجهات النظر من أجل الوصول إلى اتفاق، وكان التوقيع على اتفاق الجلء فى ١٩٥٤ الذى نظم جلء القوات الانجليزية عن مصر فى مدة لاتزيد على العشرين شهراً من تاريخ التوقيع عليه.

القضية الفلسطينية:

إذا كانت بريطانيا قد لعبت الدور الرئيسى فى قضية فلسطين وخاصة فى مرحلة إصدار وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عن نشاط الصهيونية العالمية الذى ظهر بشكل واضح فى بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى، وقد تمثل الموقف الأمريكى فى التأييد والموافقة والمشاركة. لقد طالب اليهود الصهاينة بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم إحياء لمجد اسرائيل فى أرض الميعاد وتخليداً لمملكتى داود وسليمان، وقد ظهرت هذه الأمانى فى المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى مدينة بال بسويسرا فى ١٨٩٧ م. وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة ذهبية أمام الصهاينة لمساومة الجانبين المتحاربين للوصول إلى أفضل الشروط التى تحقق لهم مطامعهم فى فلسطين خاصة إذا علمنا أن أنصار الصهاينة كانوا يشغلون مناصب هامة فى انجلترا وعلى اتصال بالطبقة الحاكمة، ومن أمثال هؤلاء اللورد روتشيلد الثرى اليهودى والدكتور وايزمان ونعوم سوكلوف وهو من رجال السياسة البارزين، كما كان هناك بعض الصهاينة البارزين فى أمريكا أيضاً أمثال لويس برانديس القاضى الصهيونى الذى كان له نفوذ كبير فى الأوساط السياسية وكان من المقربين للرئيس الأمريكى ودر ولسن.

ولما كان كلا الطرفين المتحاربين حريصاً على كسب التأييد الأدبى والمادى

للسهيونية العالمية إزاء قضيته فقد لجأت ألمانيا وحليفاتها النمسا إلى الضغط على حليفتهم الدولة العثمانية لمنح الصهيونية وعداً يسمح لهم بإنشاء شركة ذات امتيازات كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفى ذات الوقت سعت إنجلترا إلى كسب ود اليهود داخل إنجلترا وفى أمريكا أيضاً حيث تم تبادل المذكرات السرية بين بريطانيا ويهود أمريكا تعترف فيها الأولى بموافقتها على الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود وإطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كذلك نشطت الصهيونية فى إنجلترا وأقنع رجالها الحكومة الانجليزية بأن إقامة دولة موالية لهم تتاخم الحدود المصرية وعلى مقربة من قناة السويس يعد من المكاسب الهامة لإنجلترا وأنه على إنجلترا أن تقوم بدور هام فى تأسيس هذه الدولة. وازدادت بريطانيا اقتناعاً بأهمية هذه المنطقة للدفاع عن مصر عندما تمكنت القوات التركية من مهاجمة حدودها الشرقية فى ١٩١٥ وعبرت صحراء سيناء وهددت قناة السويس، تأكد لدى بريطانيا أنه يجب مد حدود مصر الشرقية بحيث تضم منطقة فلسطين وأن تكون هذه المنطقة خاضعة لسيادتها وسلطانها، وكان هذا من دوافع إنجلترا لإصدار الوعد، ثم إن كسب تأييد وعطف اليهود فى إنجلترا من شأنه أن يضمن تأييد اليهود فى أمريكا مما يرجح كفة إنجلترا فى الحرب.

وقد أشار لويدجورج رئيس وزراء إنجلترا إلى أن زعماء الصهيونية أخذوا على أنفسهم عهداً بأنه إذا قام الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومى لهم فإنهم سيبذلون قصارى جهودهم لدفع يهود العالم لتأييد قضية الحلفاء، وقد أثر مشروع إقامة الوطن القومى لليهود على تقسيم المستطيل العربى الممتد من العراق شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً بين بريطانيا وفرنسا؛ فقد حرص الطرفان على أن يكون هذا الوطن صغير المساحة حتى يكون بحاجة إلى مساعدة دفاعية خارجية، وحرصوا أيضاً على ضمان سلامة هذه الدولة اليهودية بايجاد دولة أوربية صديقة مجاورة لفلسطين

وهي فرنسا. وحينما عرض مشروع هذه الدولة على وزارة الخارجية البريطانية في يوليو ١٩١٧ والذي تضمن اعتراف بريطانيا بمبدأ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبحق اليهود في إقامة حياة قومية لهم في فلسطين وبحرية الهجرة إليها، وحينما أعيد صياغة هذا المشروع عرض على الرئيس الأمريكي ولسن في سبتمبر ١٩١٧ ووافق عليه.

ولما ظهرت بعض الاعتراضات من جانب اليهود غير الصهيونيين على هذا المشروع ورأوا الإكتفاء بإنشاء موطن في فلسطين لليهود وعدم جعل فلسطين بأكملها وطنًا قوميًا لليهود، بدأت الحكومة البريطانية تعيد النظر فيه مرة أخرى للتوفيق بين رغبات اليهود الصهاينة وغير الصهاينة. وقد جرت مشاورات في هذه الفترة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وتدخل القاضى الصهيونى برانديس لدى الرئيس ولسن وحصل على موافقته على التعديلات المطروحة. وفي نوفمبر ١٩١٧ وبعد أن أطمأنت الحكومة البريطانية إلى موافقة الرئيس ولسن أرسلت إلى اللورد روتشيلد نص الوعد الذى تضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ وتقدم الأمير فيصل نيابة عن والده الشريف حسين. بن علي بمذكرة يطالب فيها باستقلال البلاد العربية ووحدها كما تعهدت بريطانيا في مباحثات ١٩١٥ مع الشريف حسين، ولكن تقدم الصهاينة بمذكرة تحت عنوان «الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين» ووضحوا فيها أن ظروف الحياة القاسية للملايين اليهود في شرق أوروبا تتطلب إيجاد مخرج لهم في فلسطين، ونجحوا بفضل انصالاتهم ومناوراتهم في أوروبا والولايات المتحدة من خلق قضية أطلقوا عليها القضية الفلسطينية، وأدرجوها ضمن قضايا الشرق التي تناولتها مناقشات مؤتمر الصلح، ولم يكن هذا الموضوع خافيًا على ولسن الرئيس الأمريكى ولويد جورج رئيس

وزراء بريطانيا وكليمنتسو رئيس وزراء فرنسا وارلندو رئيس وزراء إيطاليا ورئيس وزراء اليابان الذين كونوا ما عرف بمجلس الخمسة وكانت تعرض عليهم جميع القضايا الهامة ويتم الاتفاق عليها في جلسات سرية.

وقد تضاربت الآراء بشأن المشرق العربي بين الدول الحليفة، فكان من المعترف به طبقاً للوعود البريطانية للعرب أن فلسطين تدخل ضمن الدولة العربية المستقلة المقترحة ولكن اليهود استطاعوا اقناع ولسن بأنهم مثل بقية الشعوب الصغيرة من حقهم تقرير مصيرهم طبقاً للمبادئ الأربعة عشرة التي أعلنها. كذلك عارض الصهيونيون إخضاع فلسطين لإدارة دولية يشترك فيها الاتحاد السوفيتي وفرنسا حتى لا يؤدي هذا التدويل إلى عرقلة نشاطهم في المستقبل، وانصببت مطالبهم على التمسك بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لاتفاق مصلحة الطرفين.

وأمام اختلاف الآراء اقترح الرئيس ولسن تشكيل لجنة تحقيق من ممثلي الدول الأربع المتحالفة (أمريكا - إنجلترا - فرنسا - إيطاليا) للاتصال بالسكان في فلسطين ومعرفة رغباتهم، وقد تراجعت الدول الحليفة بعد أن وافقت على الاشتراك في اللجنة واقتصر الأمر على تأليف لجنة أمريكية صرفة وأطلق عليها لجنة كنج - كرين King - Crane نسبة إلى هنري كنج وتشارلز كرين ممثلي اللجنة، ولكنها سميت في الوثائق الرسمية (القسم الأمريكي من لجنة الانتدابات الدولية في تركيا). وبعد أن تجولت اللجنة في فلسطين وفي أرجاء سورية خلال شهر يونيه ١٩١٩ قدمت تقريرها إلى الحكومة الأمريكية والذي أوصى بانتداب الولايات المتحدة على بعض المناطق في المستطيل العربي وإذا لم تتمكن فلتكن بريطانيا، ولكن يجب استبعاد فرنسا كلية عن القيام بهذه المهمة لعدم رغبة الأهالي في ذلك. وفيما يتعلق بفلسطين فقد طالبت اللجنة بتحديد الهجرة اليهودية نهائياً

ونبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية. ويغلب على الظن أن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير كاملاً لأنه حينما أرسل التقرير إلى واشنطن كان ولسن قد قام برحلته الانتخابية التي انتهت بمرضه، ولذلك لم تهتم إنجلترا وفرنسا بهذا التقرير اهتماماً كافياً وواصلتا مناقشاتهما بشأن تقسيم المستطيل العربي، وفي اجتماع سان ريمو ١٩٢٠ تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام مستقلة هي سوريا ولبنان وفلسطين ووضعت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسى، وفلسطين والعراق منفصلتين تحت الانتداب البريطانى مع الإشارة إلى إلزام الدولة المنتدبة بتنفيذ وعد بلفور. ونلاحظ أن تدخل الولايات المتحدة فى موضوع الانتداب كان بصفة غير رسمية إذ ترتب على عدم موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على الإشتراك فى العصبة عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى، ولكنها كانت توفد مندوبين بصفة غير رسمية فى المحادثات حفاظاً على مصالحها الاقتصادية، ولكن ليس معنى ذلك رفع اللوم والمسئولية عنها فى موافقتها على مشروع صك الانتداب الذى خالف المبادئ الأربعة عشرة التى وضعتها.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ كانت الأوضاع غير مستقرة فى فلسطين بسبب تجاهل إنجلترا لمصالح السكان العرب ونشطت المنظمة الصهيونية الأمريكية فى خلال هذه الفترة وما بعدها وعقدت اجتماعاً فى ١٩٤٢ تقرر فيه إنشاء دولة يهودية تضم كل فلسطين وإنشاء جيش يهودى، واستغل الصهاينة الأمريكيون أيضاً موجة السخط التى سيطرت على الأمريكيين ضد النازية والفاشية لكسب عطفهم على مطالب اليهود فى فلسطين. وقد قدم عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكى مذكرة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار وعد بلفور وأشادوا فيها بالوعد باعتباره عملاً تاريخياً وأنه يعد دستوراً لتحرير الشعب اليهودى.

وقد استغل اليهود فرصة حلول الانتخابات الأمريكية فى ١٩٤٤ وسارعوا إلى مساومة الحزبين المتنافسين على إعطاء أصواتهم التى قدرت بنحو خمسة ملايين ممن يتمتعون بمركز سياسى ممتاز إلى من يؤيد مطالبهم بشأن فلسطين. وقد سارع روزفلت المرشح الديمقراطى آنذاك باصدار وعد فى مارس ١٩٤٤ بمساعدة الصهاينة على إقامة دولة يهودية فى فلسطين وفعل مثله مرشح الحزب الجمهورى. وبوصول ترومان إلى الرئاسة الأمريكية بدأت صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية - اليهودية أساسها التحيز الواضح للصهيونية على حساب العرب حيث طالب بهجرة أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين. وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ زاد ضغط الصهيونية على بريطانيا والولايات المتحدة، وعندما طالب ترومان بالسماح لـ ١٠٠ ألف يهودى للهجرة إلى فلسطين قررت الحكومة البريطانية تشكيل لجنة مشتركة بريطانية - أمريكية لبحث هذا الموضوع كى تشرك أمريكا فى تحمل المسؤولية فى القضية الفلسطينية، وقد رفض الشعب الفلسطينى تدخل الولايات المتحدة لمعرفته بانحياز الرئيس ترومان للصهيونية، وأصدرت اللجنة العربية العليا فى فلسطين بياناً بهذا المعنى وأوضحت أن القضية الفلسطينية قائمة بينهم وبين بريطانيا فقط، وبرغم ذلك استمرت اللجنة الأمريكية فى عملها وأعلنت توصياتها فى أبريل ١٩٤٦ بإباحة هجرة ١٠٠ ألف يهودى خلال هذه السنة وحدها وألا تتوقف الهجرة بعد ذلك ولكنها اشترطت اشتراك الولايات المتحدة فى تنفيذ هذه التوصية عسكرياً واقتصادياً. وبذلك ازداد الموقف تعقيداً وأصبحت مسؤولية إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين لانتقع على عاتق بريطانيا فقط وإنما على عاتق أمريكا أيضاً.

وحينما رفض الفلسطينيون مشروع التقسيم الذى اقترحه بريطانيا ١٩٤٦ والذى عرف «بمشروع موريسون» والذى طالب بإنشاء منطقة يهودية وأخرى

عربية مع محاباة اليهود بمنحهم أجود الأراضى وترك الصحراء المحجدة للعرب، عُرِضَ هذا المشروع على هيئة الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وكان قرارها بتشكيل لجنة من إحدى عشرة دولة هى: السويد وكندا وأستراليا والهند وبيرو وهولندا وإيران وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وجواتيمالا وأوروغواى لزيارة فلسطين وإعداد تقرير عنها. وقد أوصت اللجنة بإنهاء الانتداب وانقسم رأيها فيما يتعلق بالتقسيم إلى فريقين: فريق الأغلبية وطالب بإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس، والفريق الثانى وهو الأقلية ونادى بإنشاء دولة فيدرالية عربية ويهودية تتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتى فى الشؤون الاقتصادية. وكانت هذه التوصية فوزاً للصهيونية التى مارست ضغوطها على الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة بحيث حصلت على أغلبية الأصوات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم تكن إثارة القضية على الصعيد الدولى فى صالح العرب بل كانت فى صالح اليهود وتجمعت أمامهم عوامل النجاح ولم يبق سوى إنهاء الانتداب وبدت البشائر حينما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء بصفة نهائية فى مايو ١٩٤٨، وتم الجلاء بالفعل وتركت العرب وجهاً لوجه أمام التشكيلات الإرهابية العسكرية اليهودية فى فلسطين. وكانت القوات البريطانية فى انسحابها التدريجى من فلسطين تقوم بتسليم السلطات اليهودية مقاليد الأمور، وفى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن المجلس الوطنى اليهودى قيام دولة إسرائيل وسارع الرئيس الأمريكى ترومان إلى الإعراف بها كدولة على سبيل الأمر الواقع وكذلك الاتحاد السوفيتى.

دخلت القوات العربية السورية واللبنانية والعراقية والأردنية والمصرية الحرب من أجل إنقاذ فلسطين ولكن افتقار العرب إلى السلاح وتدفعه من قبل إنجلترا والولايات المتحدة على إسرائيل أدى إلى ترجيح كفة إسرائيل على العرب، وتدخل مجلس الأمن وقرر وقف الأعمال العدوانية فى ٢٩ مايو ١٩٤٨م، ثم استؤنف

القتال مرة أخرى فى يوليو من نفس السنة وقام اليهود بالإستيلاء على المناطق العربية والتنكيل بأهلها خاصة بعد انسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة نتيجة اتفاق سرى بين الاسرائيليين والملك عبد الله وحكومته، ثم تقرر وقف إطلاق النار من جديد.

وقد قامت الولايات المتحدة بدور رئيسى فى ضمان حماية إسرائيل ومساندتها فى المجال الدولى وإمدادها بالعتاد والأسلحة، ومن أنواع المساعدة الأمريكية المنح والهبات التى منحت لإسرائيل فى شكل تعويضات فرضتها أمريكا على الشركات الألمانية التى استخدمت اليهود للعمل أثناء الحرب، بالإضافة إلى أموال الجباية اليهودية وهى ضريبة شبه اجبارية تفرضها الصهيونية العالمية على يهود العالم وبخاصة فى الولايات المتحدة لدعم الكيان الاسرائيلى، وقد حصلت اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٤ على نحو ١,٦٨٣,٠٠٠ دولار.

ومن أشكال الدعم المادى الأمريكى المعونات الأمريكية التى منحتها هيئة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية لاسرائيل فى ١٩٦٢ وبلغت نحو ٥٣١ مليون دولار من أجل مشروعات التنمية، ثم قام بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بمنح اسرائيل قروضاً بمبالغ تقدر بـ ٢٣٦ مليون دولار، وجدير بالذكر أن هذه المساعدات السابقة تحمل الصفة الرسمية، أما المساعدات الأخرى التى تأتى من المنظمة الصهيونية الأمريكية، وهى فرع من المنظمة الصهيونية العالمية فى نيويورك فهى لاتقل خطورة عن المساعدات السابقة.

أما عن المساعدات العلمية والفنية الأمريكية فتتمثل فى المساهمة فى تشجيع البحث العلمى فى اسرائيل وتطويره والذى كان من نتائجه ارتفاع الصادرات الاسرائيلية من ٢٧ مليون دولار فى ١٩٤٨ إلى نحو ٣٧٠ مليون دولار فى

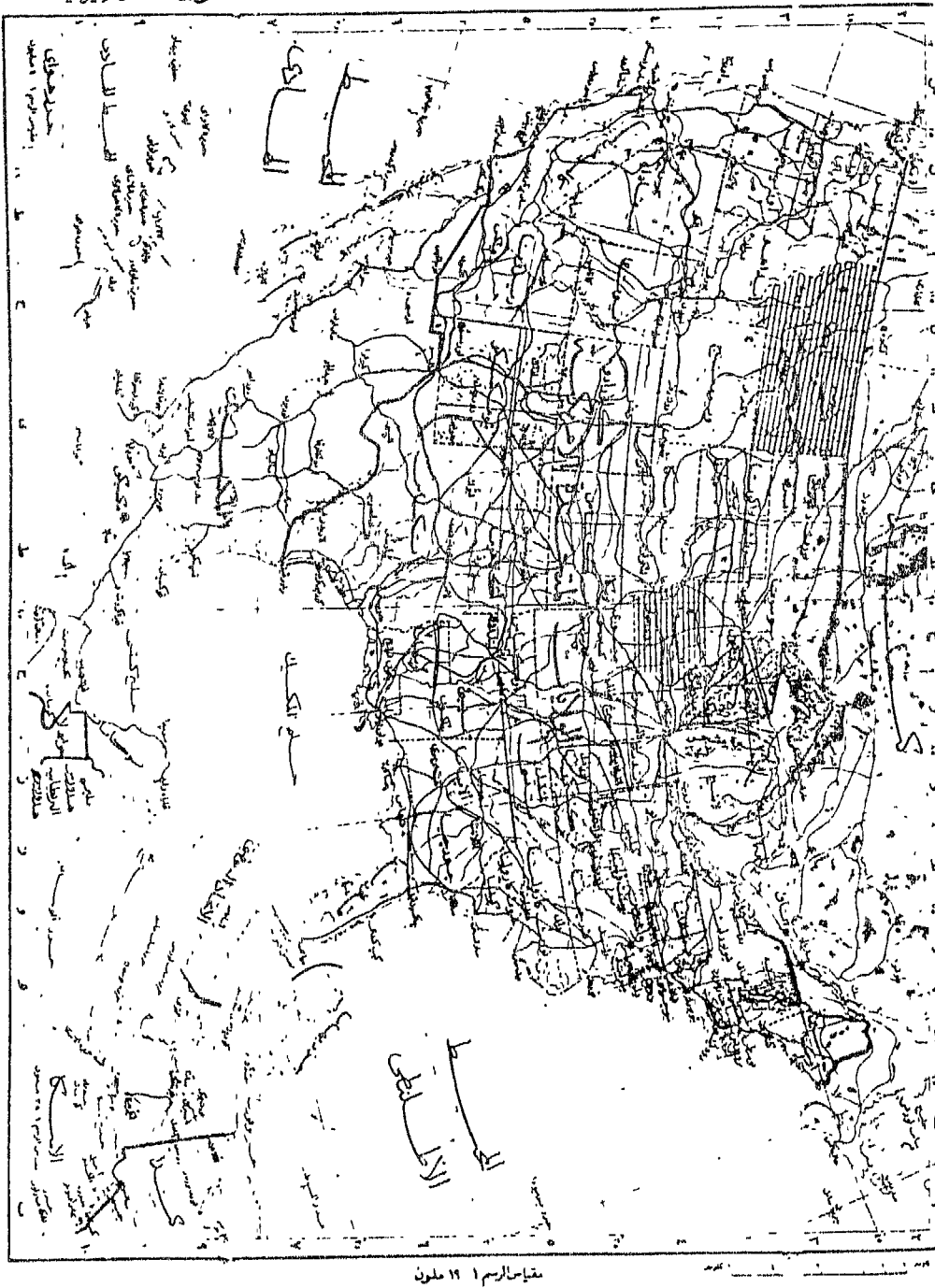
١٩٦٤. وفيما يختص بالضمانات العسكرية الأمريكية لإسرائيل فقد قامت بـ
الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتي الذي شكل مصدراً أساساً
للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل خاصة إذا علمنا أنه يوجد ٢٠٪ من اليهود العا
في الاتحاد السوفيتي، وهكذا استطاعت إسرائيل أن تنجح في الحصول عا
الحماية العسكرية الأمريكية بشكل منتظم.

الملاحق

- ١ - خريطة الولايات المتحدة الامريكية.
- ٢ - رؤساء الولايات المتحدة منذ الاستقلال وحتى الحرب العالمية الثانية.
- ٣ - الموقعون على اعلان الاستقلال.
- ٤ - الموقعون على دستور الولايات المتحدة.
- ٥ - خريطة توضح توسع الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر.
- ٦ - جدول يوضح المناطق التى حصلت عليها الولايات المتحدة بالشراء.

ملحق رقم (١)

الولايات المتحدة الأمريكية ٦٥



APPENDIX

(٧) ملحق رقم

APPENDIX

PRESIDENTS AND VICE-PRESIDENTS

President	Born	Party
1. George Washington	Virginia, 1732	No. party
2. John Adams	Massachusetts, 1735	Federalists
3. Thomas Jefferson	Virginia, 1743	Republicans
4. James Madison	Virginia, 1751	Republicans
5. James Monroe	Virginia, 1758	Republicans
6. John Quincy Adams	Massachusetts, 1767	Republicans
7. Andrew Jackson	North Carolina, 1767	Republicans
8. Martin Van Buren	New York, 1782	Republicans
9. William Henry Harrison	Virginia, 1773	Whigs
10. John Tyler	Virginia, 1790	Whigs
11. James K. Polk	North Carolina, 1795	Democrats
12. Zachary Taylor	Virginia, 1784	Whigs
13. Millard Fillmore	New York, 1800	Whigs
14. Franklin Pierce	New Hampshire, 1803	Democrats
15. James Buchanan	Pennsylvania, 1791	Democrats
16. Abraham Lincoln	Kentucky, 1809	Republicans
17. Andrew Johnson	North Carolina, 1808	Repul' cans
18. Ulysses S. Grant	Ohio, 1812	Republicans
19. Rutherford B. Hayes	Ohio, 1812	Republicans
20. James A. Garfield	Ohio, 1811	Repul' cans
21. Chester A. Arthur	Vermont, 1830	Republicans
22. Grover Cleveland	New Jersey, 1837	Democrats
23. Benjamin Harrison	Ohio, 1833	Republicans
24. Grover Cleveland	Ohio, 1833	Democrats
25. William McKinley	Ohio, 1843	Republicans
26. Theodore Roosevelt	New York, 1858	Republicans
27. William H. Taft	Ohio, 1857	Republicans
28. Woodrow Wilson	Virginia, 1866	Democrats
29. Warren G. Harding	Ohio, 1865	Republicans
30. Calvin Coolidge	Vermont, 1872	Republicans

OF THE UNITED STATES

Elected from	Years of Service		Died
	From	To	
1. Virginia	1789-1797	1799	
2. Massachusetts	1797-1801	1806	
3. Virginia	1801-1809	1809	
4. Virginia	1809-1817	1830	
5. Virginia	1817-1825	1831	
6. Massachusetts	1825-1829	1848	
7. Tennessee	1829-1837	1845	
8. New York	1837-1841	1861	
9. Ohio	1841 (one month)	1841	
10. Virginia	1841-1845	1862	
11. Tennessee	1845-1849	1849	
12. Louisiana	1849-1850	1850	
13. New York	1850-1853	1874	
14. New Hampshire	1853-1857	1859	
15. Pennsylvania	1857-1861	1868	
16. Illinois	1861-1865	1865	
17. Tennessee	1865-1869	1875	
18. Illinois	1869-1877	1885	
19. Ohio	1877-1881	1893	
20. Ohio	1881 (6 mos.)	1881	
21. New York	1881-1885	1886	
22. New York	1885-1889	1908	
23. Indiana	1889-1893	1901	
24. New York	1893-1897		
25. Ohio	1897-1901	1901	
26. New York	1901-1909	1919	
27. Ohio	1909-1913	1919	
28. New Jersey	1913-1921	1924	
29. Ohio	1921-1923	1923	
30. Massachusetts	1923-1929	1933	
31. California	1929-1933		

ملحق رقم (٣)

Appendix

SIGNERS OF THE DECLARATION OF INDEPENDENCE

Arranged by states, not in the order in which they appeared in the original copy of the document

JOHN HANCOCK

NEW HAMPSHIRE

Josiah Bartlett
Wm. Whipple
Matthew Thornton

MASSACHUSETTS

Saml. Adams
John Adams
Robert Treat Paine
Elbridge Gerry

RHODE ISLAND

Step. Hopkins
William Ellery

CONNECTICUT

Roger Sherman
Sam'l Huntington
Wm. Williams
Oliver Wolcott

NEW YORK

Wm. Floyd
Phil Livingston

Frans. Lewis
Lewis Morris

NEW JERSEY

Richd. Stockton
Jno. Witherspoon
Frans. Hopkinson
John Hart
Abra. Clark

PENNSYLVANIA

Robt Morris
Benjamin Rush
Benja. Franklin
John Morton
Geo Clymer
Jas Smith
Geo Taylor
James Wilson
Geo Ross

DELAWARE

Cesar Rodney
Geo. Read
Tho M'Kean

492

APPENDIX

493

MARYLAND

Samuel Chase
Wm. Paca
Thos. Stone
Charles Carroll of Carrollton

VIRGINIA

George Wythe
Richard Henry Lee
Th Jefferson
Benja. Harrison
Thos. Nelson, jr.
Francis Lightfoot Lee
Carter Braxton

NORTH CAROLINA

Wm. Hooper
Joseph Hewes
John Penn

SOUTH CAROLINA

Edward Rutledge
Thos Heyward, Junr
Thomas Lynch, Junr
Arthur Middleton

GEORGIA

Burton Gwinnett
Lyman Hall
Geo. Walton

ملحق رقم (٤)

SIGNERS OF THE CONSTITUTION OF THE UNITED STATES

GO: WASHINGTON—

Presidt. and Deputy from Virginia

NEW HAMPSHIRE

John Langdon
Nicholas Gilman

MASSACHUSETTS

Nathaniel Gorham
Rufus King

CONNECTICUT

Wm. Saml. Johnson
Roger Sherman

NEW YORK

Alexander Hamilton

NEW JERSEY

Wil: Livingston
David Brearley
Wm. Paterson
Jona: Dayton

PENNSYLVANIA

B. Franklin
Thomas Mifflin
Robt. Morris
Geo. Clymer
Thos. Fitzsimons
Jared Ingersoll
James Wilson
Gouv Morris

DELAWARE

Geo: Read
Gunning Bedford Jun
John Dickinson
Richard Bassett
Jaco: Broom

MARYLAND

James McHenry
Dan of St. Thos Jenifer
Danl. Carroll

VIRGINIA

John Blair—
James Madison Jr.

NORTH CAROLINA

Wm. Blount
Richd. Dobbs Spaight
Hu Williamson

SOUTH CAROLINA

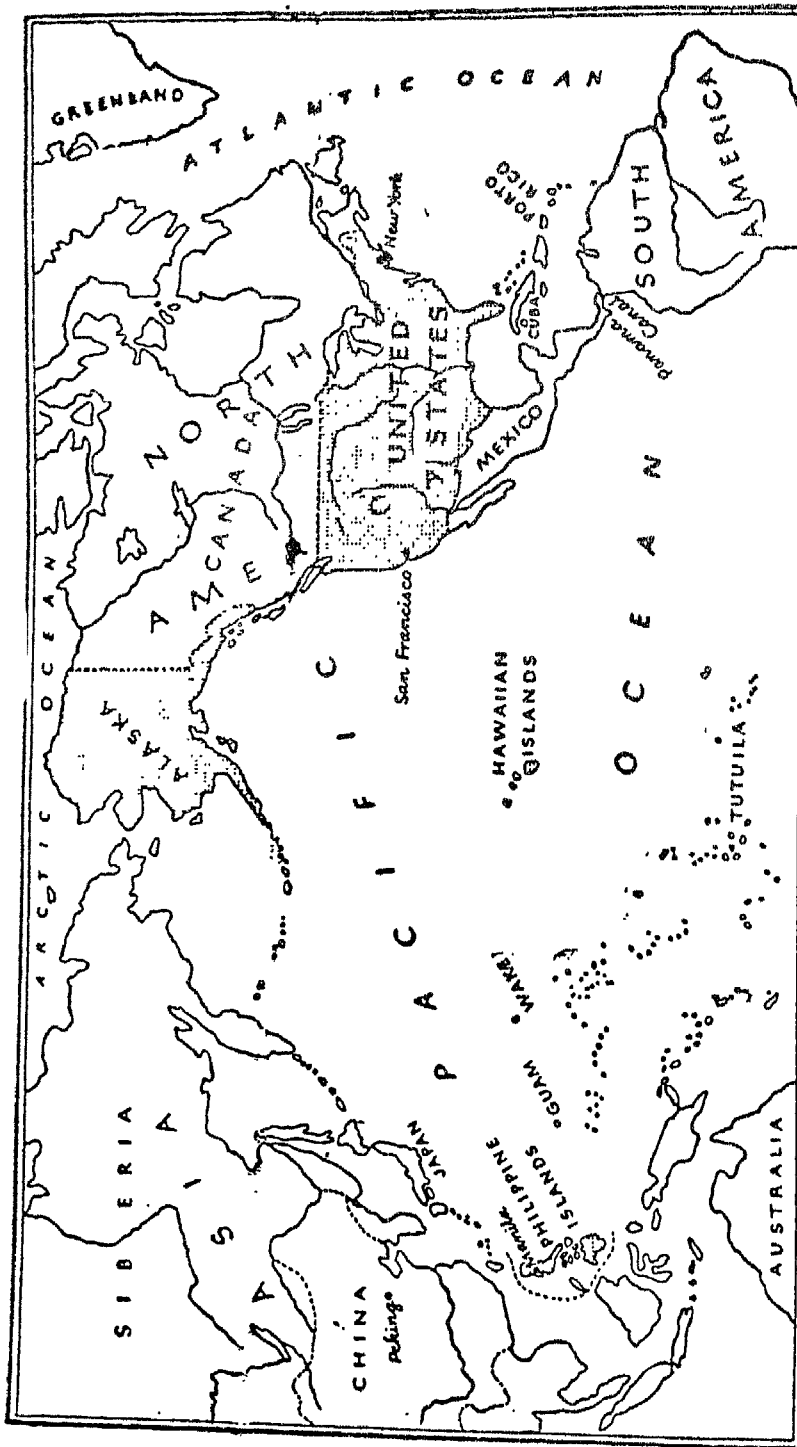
J. Rutledge
Charles Coresworth Pinckney
Charles Pinckney
Pierce Butler

GEORGIA

William Few
Abr Baldwin
WILLIAM JACKSON Secretary

Attest

ملحق رقم (٥)



THE AMERICAN EMPIRE AT THE END OF THE NINETEENTH CENTURY

ملحق رقم (٦)

496

APPENDIX

TERRITORIAL GROWTH OF THE UNITED STATES, 1783-1912

<i>Territorial Division</i>	<i>Year Acquired</i>	<i>Area added. Square miles</i>	<i>Purchase price</i>	<i>Ceded by</i>
Louisiana Purchase	1803	827,987	\$15,000,000	France
Florida	1819	72,101	6,489,768 ¹	Spain
Texas	1845	389,166	Annexed
Oregon Territory	1846	286,541 ²	Great Britain
Mexican Cession	1848	529,189	18,250,000 ³	Mexico
Purchase from Texas	1850 ⁴	10,000,000	Texas
Gadsden Purchase	1853	29,671	10,000,000	Mexico
Alaska	1867	590,884	7,200,000	Russia
Hawaii	1898	6,449	Annexed
Porto Rico	1899	3,435	Spain
Guam	1899	210	Spain
Philippines	1899	115,026	20,000,000	Spain
Tutuila Group, Samoa	1899	77	(rights settled)
Panama Canal Zone (lease)	1904	436	10,000,000	Panama
Total		2,851,172	\$96,939,768	

¹Interest payments included.

²Date of settlement with Great Britain

³Includes payments to American citizens for claims against Mexico.

⁴123,784 square miles which had become a part of the United States territory with the annexation of Texas in 1846.

المصادر

أولا : وثائق غير منشورة

- PublicRecord Office, Foreign Office, London Turkey 78-1/50.
- Letters and Papers from sir Robert Ainslie at constantinople to the Secretary of State from january to december 1779.
- Letters and Papers from Sir Robert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1780.
- Letters and Papers from Sir Róbert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1781.

ثانياً : المراجع العربية :

- أحمد فؤاد عبد المجيد، امريكا فى الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٥٤ .
- الان ديفير، هنرى كوماجز، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة بدر خليل، القاهرة ١٩٩٠ .
- بيررنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤)، تعريب د. جلال يحيى الاسكندرية ١٩٧١ .
- جاك فريمو، فرنسا والاسلام، ترجمة هاشم صالح، قبرص ١٩٩١ .
- جمال حجر، دراسات فى التاريخ الامريكى، الاسكندرية ١٩٩٥ .
- حسن صبحى، معالم التاريخ الامريكى، بيروت ١٩٦٧ .
- -----، التاريخ الاوروبى الحديث، الاسكندرية ١٩٨٢ .
- ستيفن فنسنت بنية، امريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، القاهرة ١٩٤٥ .

- عادل حسين ، امريكا تنهب بترول العرب ، القاهرة ١٩٥٧ .
- عبد العزيز الشناوى ، اوربا فى مطلع العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٨ .
- ----- ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج٢ القاهرة ١٩٨٠ .
- عبد المنعم الشرقاوى ، الولايات المتحدة أرضاء وشعباً وحكومة، القاهرة ١٩٤٥ .
- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى التاريخ الاوروبى الامريكى الحديث، الاسكندرية ١٩٩٢ .
- ----- ، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦-١٩٢٢) ، الاسكندرية ١٩٩٤ .
- ----- ،أوروبا (١٨١٥-١٩١٩) ، الاسكندرية ١٩٩٢ .
- عهد بوملهب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع ، بيروت ١٩٩٤ .
- فاروق اباطة، محاضرات فى تاريخ الشرق الاقصى ، الاسكندرية ١٩٩٥ م.
- محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٥٧ .
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٩١٢ .
- محمد محمود السزوجى، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الاسكندرية ١٩٦٥ .
- محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، الاسكندرية ١٩٥٨ .
- ميشيل كامل ، امريكا والشرق العربى، القاهرة ١٩٦٢ .
- ناهد إبراهيم دسوقى، محاولات الاصلاح فى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وأثر الغزب الاوروبى فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية ١٩٨١

- نجيب المنندراوى، كولومبس والعالم الجديد، القاهرة ١٩٧٠.
- هاملتون جب، هارولدبون ، المجتمع الاسلامى ، الغرب، جزآن ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٧٠.
- هربرت فيشر ، أصول التاريخ الاوروبى الحديث من عصر النهضة الاروربية إلى الثورة الفرنسية ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، مصر ١٩٦١.
- هنرى روبرتس، روسيا وامريكا، ترجمة أحمد شريف، القاهرة ١٩٥٦.

ثالثا : المراجع الاجنبية :

- Anderson , M.S. ,Europe in the Eighteenth Century (17-13-1783), London 1987.
- Beard , Charles and Mary, A Basic History of the United States , Philadelphia 1975.
- Boatner, Mayo, Encyclo pedia of the American Revolution, U.S.A. 1973.
- Claude , Buss , The Far East , New York 1955.
- Daniel , Joseph, The American Democratic Experience, U.S.A 1970.
- Davis , Chester, The American Society, New York 1990.
- EBersole, Luke, American Society , New York 1995.
- Elson , Henry, History of the United States of America , U.S.A 1975.

- Eric, Foner, The New American History , Philadelphia 1990.
- Franklin, Escher, A Brief History of the United States , New York 1954.
- Guémard , Gabired , Les Réformes en Egypte (1750-1848), Le Caire 1936.
- Hawley , E, American History (1917-1933), New York 1978.
- Jeoffry , Lewis, Turkey , London 1965.
- Islam Oglu, Huri, The Ottoman Empire and The World Economy, Paris 1987.
- Issawi, Charles , The Ottoma Empire in European Economy., Leiden 1974.
- Kinross, Lord , Between Two Seas , London 1968.
- , The Ottomon Centuries, New York 1977.
- Lee, Stephen , Aspects of European History (1494-17-89), London. 1984.
- Madden, R, The Turkish Empire in its Relations with Christianity and Civilization , London 1862.
- Oscar, Handlin, The American People , New York 1978.
- Precival, Specer , A History of India , London 1980.
- Priest , Comte de Saint , Memoires Sur L'Ambassade de France en Turquie et sur le Commerce des Français dans le levant , Paris 1877.

- Pattern , Caleb, American Government , New Jersey 1986.
- Rayner , Robert, A concise History of Britain, Britai 1956.
- , European History (1648-1789) , London 1965.
- Richard, Mc Cormick , Public Life in Industrial America (1877, 1917), Philadelphia 1987.
- Swallow , Charles , The Sick Man of Europe , London 1973.
- Weight, L-C. United States Policy Towards Egypt (1830-1914) , New York 1970.
- William Vocke , American Foreign Policy, New York 1980.
- Wood, Affred , A History of the Levant Company , London 1964.

المحتوي

صفحة

مقدمة:

- الفصل الأول: الكشف الأوربي لأمريكا وسكان المستعمرات. ٤٦-١
- الفصل الثاني: حرب الاستقلال الأمريكية واثرها في البحر المتوسط. ٩٢-٤٧
- الفصل الثالث: الحرب الأهلية الأمريكية. ١٠٦-٩٣
- الفصل الرابع: العلاقات المصرية الأمريكية. ١٢٠-١١٧
- الفصل الخامس: التوسع الخارجى خلال القرن التاسع عشر. ١٤٠-١٢١
- الفصل السادس: الولايات المتحدة والحرب العالمية الأولى. ١٥٤-١٤١
- الفصل السابع: الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية. ١٧٤-١٥٥
- الفصل الثامن: الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب. ١٩٠-١٧٥
- الفصل التاسع: الولايات المتحدة والعالم العربي. ٢١٠-١٩١

